



PROVISIONAL  
A/38/PV.81  
12 December 1983  
ARABIC



الأمم المتحدة  
الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والثمانين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك  
يوم الجمعة ، ٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ، الساعة ١٥ / ٠٠

( بنما )	السيد ايويكا	الرئيس :
( سنغافورة )	السيد على ( نائب الرئيس )	ثم :
( بوتان )	السيد برادان ( نائب الرئيس )	ثم :

— تأييد السيد برنارد وزوليتا ، وكيل الأمين العام الممثل الخاص للأمين العام لقانون البحار  
— قضية فلسطين [٣٣] ( تابع ) :

- ( أ ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ؛  
( ب ) تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعنية بقضية فلسطين ؛  
( ج ) تقرير المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ؛  
( د ) تقرير الأمين العام .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .  
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات  
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
DC2-0750, 2 United Nations Plaza  
مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٣٥

تأبين السيد برنارد وزوليتا ، وكيل الامين العام الممثل الخاص للامين العام لقانون البحار

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل الانتقال الى البنود المدرجة

في جدول اعمالنا لبعده ظهر هذا اليوم ، طلب الامين العام ان يدلي ببيان .

الامين العام (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : انه لمن دواعي الحزن

والآسى ان اعلم الجمعية العامة بوفاة الدكتور برنارد وزوليتا وكيل الامين العام الممثل الخاص

للامين العام لقانون البحار ، في وقت مبكر من صباح اليوم .

لقد قام الدكتور زوليتا بمهام هذا المنصب الهام بكفاءة خاصة لمدة تربو على تسع

سنوات . وقد تميز برنارد وزوليتا بذكاء ووقار يحتذى بهما سواء بوصفه ممثلاً لكولومبيا فسي

لجنة استخدام قاع البحار والمحيطات الموجود خارج حدود الولاية القومية في الاغراض

السلمية ، او بوصفه الموظف الاكبر في امانة مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار .

وينتمي برنارد وزوليتا الى اسرة اشتهرت بممارسة القانون والدبلوماسية . فهو ابن

رئيس الهيئة التحضيرية للدورة الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة في عام ١٩٤٥ . ويمكن

القول بأن هذا قدر عليه ان يعمل في تعاون وثيق مع المنظمة وان يلعب دوراً انتهت

بالاشتراك في صياغة واحد من الانجازات الرئيسية للامم المتحدة في مجال التعاون الدولي

والتطوير التدريجي للقانون الدولي ، وبالتحديد ، اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار .

وقد سره ان يعيش ليرى اكتمال ذلك السعى الكبير الذي اسهم فيه مساهمة كبيرة وكان تواقاً

الى مواصلة المهمة النبيلة ، الا وهي مهمة وضع هذا النظام الجديد الذي يبشر بالخير

العميم موضع التنفيذ .

لقد فقدت الامم المتحدة في صديقي العزيز ، برنارد وزوليتا ، موظفاً عاملاً ممتازاً .

وأود ان اتقدم الى زوجته بيلار واولادها والى حكومة كولومبيا بأعماق وأصدق مشاعر العزاء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بشعور من الحزن العميق علمت الجمعية العامة ، من الامين العام ، بوفاة الدكتور برنارد و زوليتا توريس ، وكيل الامين العام الممثل الخاص للامين العام لقانون البحار صباح اليوم في مدينة نيويورك .

فبعد مرض قاس تحمله الدكتور زوليتا بصبر وجلد ، تشكل وفاته دون شك خسارة لا تعوض لكولومبيا ولا أمريكا اللاتينية وللمجتمع الدولي لان رجالا لهم طله من خصال اخلاقية وفكرية قليلون في عالم اليوم .

لقد كان برنارد و زوليتا توريس شخصية كولومبية بارزة قدمت خدمات لا تقدر لبلاده بصفته سياسيا ومؤلفا وعضوا في الهيئة التشريعية ، ومحاميا دستوريا ، ودبلوماسيا واستاذا جامعا .

وفي الامم المتحدة ستبقى ذكره ابدا كرجل من رجال الامم المتحدة سواء من خلال التقاليد الاسرية او تقانيه الشخصي . والدكتور برنارد و زوليتا ، باعتباره الخلف الفخور لأبيه ، الدكتور اوارد و زوليتا آنجل ، الذي ترأس الهيئة التحضيرية للامم المتحدة التي عقدت في لندن في ١٩٤٥ ، انهمك في اعمال المنظمة العالمية ممثلا لبلاده وموظفا في الامانة العامة .

وفي مجال العلاقات الانسانية كان برنارد و زوليتا توريس لا معا بصفة خاصة ، مدلا على فطنة ولباقة رجال عظام موهوبين بقدرات طبيعية للحوار والتفاهم والتعاون السوي . وقد اكسبته رؤيته العالمية للامم المتحدة اصدقاء من جميع ارجاء العالم . ونال السجل المتميز للدكتور زوليتا ، كدبلوماسي ، خصوصا اثناء المرحلة الاولى لمؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار ، اعتراف الجميع ، مما اكسب هذا الرجل البارز من أمريكا اللاتينية امتياز ان يقوم الامين العام كورت فالدهايم بتعيينه ممثلا له لدى ذلك المؤتمر .

وبفضل قيادته الديناميكية التي مارسها في اطار دقيق من الموضوعية والتفاني تمكن المؤتمر في اكثر من مناسبة من ايجاد الطريق للخروج من حالات حرجة ولفتح الابواب امام المفاوضات والحلول التوفيقية التي آوصلته الى النتيجة الناجحة .

ان ذكرى برنارد و زوليتا توريس ستبقى الى الأبد مقرونة بنجاح المؤتمر الذي توج بفتح باب التوقيع ، في جامايكا ، على اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار ، ذلك الانجاز الرائع الكبير .

لقد كان بوسعه - قبل ان يموت - ان يردد ما قاله نيرودا في احدى قصائده الغنائية " كانتوس سيريمونيا ليس " :

" قلت ' انا حاضر هنا ' ، عاراطم الضوء ،

تركت يداى تمتدان الى البحر ،

وعندما اصبح كل شيء شفافا ،

كنت في سلام ، تحت الارض . "

وأود ، بصفتي رئيسا للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، ان انقل تعازي

الجمعية العامة لوفاة الدكتور برنارد و زوليتا توريس ، الى الامين العام ، الذي فقد واحدا

من ابرز ساعديه ؛ والى سعادة الدكتور بيليساريو بيتا نكور كوارتاسي ، رئيس جمهورية

كولومبيا ، لوفاة هذا الابن البار لكولومبيا وامريكا اللاتينية ؛ والى السيدة بيلار خاراميو دي

زوليتا والى اطفالها ، بالاضافة الى اسرة زوليتا توريس لوفاة زوج وأب بهذه الخصال الكريمة .

السيد ألبان - هولغين (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

اود ان اعرب ، نيابة عن حكومة كولومبيا وشعبها وعن اسرة الدكتور برنارد و زوليتا ، لكم

وللامين العام عن امتناننا العميق للكلمتين اللتين القيتوهما بمناسبة وفاة الدكتور برنارد و

زوليتا .

لقد كان ابنا عظيما لكولومبيا لأنه كان موظفا عا ط خدم في العديد من المناصب في

بلادنا ، ولانه كان مهنيا عظيما في مجال القانون ، ولانه كان رجلا لطيفا وصديقا عظيما .

وكان علاوة على ذلك ابنا عظيما لامريكا اللاتينية ، معنيا دوما بمصير هذا الجزء من

العالم ، الذي نعتز به جميعا . وكان رجلا انسانيا عظيما لانه عندما التحق بالامم المتحدة

كرس نفسه للقواعد الايجابية لقانون البحار التي تمس جميع الشعوب .

ونحن ابناء كولومبيا نود ايضا ان نعرب عن امتناننا للتأييد الذي منح دائماً لبرنارد و زوليتا ، لاننا نؤمن بأن العمل الذي انجزه هو عطنا ايضا . ونود ان نشكركم ، سيدي الامين العام ، على كلمتكم وان نعرب عن امتناننا لجميع المندوبين الحاضرين في هذه القاعة الذين مدا يد التعاون الى الدكتور زوليتا في مساعيه الكبيرة في الامم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ارجو اعضاء الجمعية ان يقفوا

دقيقة صمت تحية لذكرى الدكتور برنارد و زوليتا .

وقف الممثلون دقيقة صمت .

البند ٣٣ من جدول الاعمال (تابع)

قضية فلسطين :

( أ ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(A/38/35)

( ب ) تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعنية بقضية فلسطين (A/38/46)

( ج ) تقرير المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين (A/CONF.114/42)

( د ) تقرير الامين العام (A/38/458-S/16015)

السيد محمد امين (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد تم

الاعتراف بأن قضية فلسطين واحدة من اكثر مشاكل العصر حدة وتعقيدا . فقد ورثتها الامم المتحدة منذ انشائها . واليوم تتطلب هذه المشكلة ، اكثر من اى وقت مضى ، حلا عاجلا لانها تشكل لب النزاع العربي الاسرائيلي . وهي تتطلب تسوية سياسية شاملة وعادلة ودائمة تستجيب الى تطلعات وآمال واحلام جميع الشعوب في المنطقة .

وخلال هذا العام أجرينا مداولات لا حصر لها وبذلنا جهودا لا تكل لتحقيق

السلم والاستقرار لجميع الامم والشعوب في المنطقة ولاستعادة الحقوق الثابتة للشعب

الفلسطيني ، بط فيها حقه في تقرير المصير وفي انشاء دولة مستقلة في فلسطين .

ان تلك الجهود الدؤوبة التي بذلت في مختلف الاجتماعات المعقودة في الشهر—  
 الماضية في اروشا والشارقة وكوالالمبور وجنيف كانت ثمرة . فقد ركزت انتباه العالم على خطورة  
 وتعقيد قضية فلسطين . وأوضحت للعالم بأسره ان الحلول الجزئية للمشكلة لا تكفي وأن اى  
 تأخير في السعي الى تسوية شاملة لن يؤدي الا الى زيادة حدة التوتر في المنطقة .  
 وينبغي ان يتوفر الآن قدر اكبر من التصميم والجهود الموجهة نحو حقبة جديدة  
 وسلم حقيقي شامل وعادل ودائم في المنطقة . ولا بد لهذه الحقبة من ان تتضمن تحقيق  
 امالنا واحلامنا في الاستقرار والعدالة في الشرق الاوسط ، فضلا عن خلق جيل سـليم  
 جديد تتخلص فيه جميع شعوب المنطقة من مشاعر الثأر وذكريات النزاع من أجل مستقبل من  
 التعايش السلمي يقوم على الثقة والاحترام والتفاهم المتبادل .

لقد وفر لنا المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد في جنيف في آب/ اغسطس وأيلول/ سبتمبر من هذا العام اطارا للسلام . وأن الاوان لنا ، نحن المجتمع العالمي ، أن نعمل دون ابطاء لتنفيذ مبادئ ومقاصد اعلان جنيف بشأن فلسطين وبرنامج العمل . ان تأخير اتخاذ أى اجراء يتعلق بهذين الصكين الذين اتخذوا بتوافق الآراء ، والمعنيين بالسلام والعدالة سيضيع منا الفرصة للعمل من أجل تحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة لقضية فلسطين .

ان ما ظهر في جنيف حقيقة كان " روح جنيف " - وهو اتفاق آراء عالمي واضح ، ليس بشأن خطورة الموقف في الشرق الأوسط فحسب ولكن أيضا ، ومشكل أكثر أهمية ، بشأن ما ينبغي القيام به من عمل . لقد حان الوقت لجميع الأطراف المعنية أن تعمل سويا لتحقيق مرحلة جديدة يمكن أن يحل فيها جيل السلم محل جيل الحرب . ولا يمكن تحقيق هذا الا على أساس تحقيق الأمن للفلسطينيين داخل دولتهم المستقلة ذات السيادة في اطار حدود آمنة ومعتترف بها دوليا .

ومن أجل تنفيذ ما اتفقنا عليه بالاجماع في جنيف ، يجب على هذا المحفل أن يعلن أنه يرى ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، بغية التوصل الى حل عادل ودائم وشامل للنزاع العربي الاسرائيلي ، يكون أحد عناصره انشاء دولة فلسطينية مستقلة في فلسطين . ينبغي أن يعقد مؤتمر السلم هذا تحت اشراف الأمم المتحدة ، وهاشترك جميع الأطراف في النزاع العربي الاسرائيلي بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، والولايات المتحدة الامريكية ، والاتحاد السوفياتي والدول المعنية الأخرى ، وذلك على قدم المساواة .

ويجب ، لتنفيذ هذه العملية التي تستهدف تحقيق السلم أن يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الأساسية لوضع ترتيبات دولية ملائمة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل ضمان وتنفيذ الاتفاقات التي توصل اليها مؤتمر السلم .

لقد وردت هذه الترتيبات الدولية في الجزء الثاني ألف من برنامج عمل جنيف

وهي ما يلي :

" ( أ ) اتخاذ تدابير متمشية مع مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة لضمان انسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، ضمن جدول زمني محدد ؛

" ( ب ) اتخاذ تدابير فعالة لضمان سلامة وأمن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وما لهم من الحقوق القانونية وحقوق الانسان الى أن يتم انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛

" ( ج ) وضع تلك الأراضي ، عقب انسحاب اسرائيل ، تحت اشراف الأمم المتحدة لفترة انتقالية قصيرة ، يمارس الشعب الفلسطيني خلالها حقه في تقرير المصير ؛

" ( د ) تسهيل تنفيذ حق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم ؛

" ( هـ ) الاشراف على انتخابات الجمعية التأسيسية للدولة الفلسطينية المستقلة على أن يشترك في هذه الانتخابات جميع الفلسطينيين ، ممارسة لحقهم في تقرير المصير ؛

" ( و ) توفير قوات مؤقتة لحفظ السلم ، اذا لزم الأمر ، من أجل تسهيل

تنفيذ الفقرات الفرعية ( أ ) الى ( هـ ) أعلاه . ( A/CONF.114/41 ، ص ٨ و ٩ )  
 وطننا اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، أن تتحمل مسؤوليتنا بشأن قضية فلسطين .  
 فبمقتضى قرار الجمعية العامة ( ١٨ ) ( د - ٢ ) أعطينا الشعب الفلسطيني الأساس

الاخلاقي والسياسي والقانوني الذي يستند اليه لعمال حقوقه غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في أن تكون له دولة مستقلة . ولا تزال هذه المسؤولية واقعة على عاتقنا بشكل لا يبدل عنه ، وصفة خاصة على عاتق أعضاء مجلس الأمن الذين يضطلعون بالمهمة الأساسية لضمان السلم والأمن الدوليين . وهذا فان هذه المهمة هي واجبنا ومسؤوليتنا المشتركة .

ان ما يتعرض للخطر في قضية فلسطين هو السلم والأمن الدوليين ، والحريية ، والكرامة الانسانية ، والعدالة ، وحسن التصرف ، والمحافظة على هذه المبادئ والقيم مسؤولية مشتركة ولا يمكن أن تكون حكرا على دولة معينة . ان مأساة فلسطين هي في الواقع مأساة البشرية كلها وليست قاصرة على البعض فقط .  
يجب أن نعمل معا ومشكلا فوريا لتنفيذ اعلان جنيف هرناج العمل وتحقيق أهدافهما .

السيد الالغي (اليمن الديمقراطية) : لقد تلقينا بهالغ الأسف والحزن نبأ وفاة السيد برنارد و زوليتا وكيل الأمين العام . الممثل الخاص للأمين العام لقانون البحار . وهذه المناسبة فائني باسم وفد بلادى واسمي شخصا أنقل تعازينا الحارة الى السيد الأمين العام للأمم المتحدة ولعائلة الفقيد لهذا المصاب .  
ان القضية الفلسطينية على مر السنين تحظى بالأولوية في اهتمامات الأمم المتحدة والرأى العام العالمي ولا غرابة في ذلك خاصة وأن المعاناة والتشرد والارهاب الذى يعيشه أبناء الشعب الفلسطيني استمدت جذورها من قرار الجمعية العامة الذى قسمت بموجبه أرض فلسطين وكانت اسرائيل أول دولة تنشأ بقرار من الأمم المتحدة . ومن هنا تبرز مسؤولية الأمم المتحدة في حل القضية الفلسطينية وضمان الحقوق الوطنية الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني التي أكدتها قرارات الأمم المتحدة ولم تجد طريقها الى التنفيذ .

كما أن أهمية القضية الفلسطينية تكمن في كونها جوهر الصراع العربي الإسرائيلي ودون حل هذه القضية على أساس الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة إلى وطنه وتقدير مصيره بنفسه وبناءً دولته المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعي والوحيد، يستمر تصاعد التوتر للوضع في الشرق الأوسط الأمر الذي يلحق الضرر بقضية السلام في هذه المنطقة الحساسة من العالم، ويعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

لقد أكدت جميع الممارسات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة سياسة اسرائيل التوسعية الرامية الى احكام سيطرتها واستمرار احتلالها وضمها للأراضي وتشريد الشعب الفلسطيني . وفي حقيقة الأمر ، فان هذه السياسة نتيجة طبيعية لما تمثله اسرائيل منذ تأسيسها كدولة استيطانية توسعية في قلب الوطن العربي . فلقد اغتصبت اسرائيل أراضي فلسطين ، وقامت بضم القدس والجولان . كما انها تقيم المستوطنات والمستعمرات في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في انتهاك صارخ لقرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ ( ١٩٨٠ ) ، الذي أكد عدم قانونية المستوطنات الاسرائيلية ، بل وتمارس مختلف أشكال القهر والاضطهاد العنصرى ضد الشعب الفلسطيني ، وتصادر أراضيه ومياهه وممتلكاته ، وتعمل على ابادته وارهابه وتشريده ، وتحاول طمس شخصيته وثقافته ومعالمة أرضه التاريخية .

ان التصريحات العلنية لحكام اسرائيل قد أكدت بالدليل القاطع ان سياسة اسرائيل تستهدف الأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني ، بل وتمتد لتشمل أجزاء واسعة من اراضي الدول العربية الأخرى . فالحديث عما يسمى " بأمن اسرائيل " ليس له حدود جغرافية ، بل هو ذريعة لتبرير التوسع الاستيطاني العنصرى لتلك السياسة التي تم في اطار تنفيذها الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية والعربية بالقوة ، وضمت مدينة القدس ومرتفعات الجولان ، ويجرى التمهيد لضم الضفة الغربية وقطاع غزة وغيرها من الأراضي العربية المحتلة . ولم يكن الغزو الاسرائيلي للبنان في صيف ١٩٨٢ ، ورفض اسرائيل تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٥٠٨ ( ١٩٨٢ ) و ٥٠٩ ( ١٩٨٢ ) اللذين يقضيان بالانسحاب الاسرائيلى الفورى والكامل من الأراضي اللبنانية ، دون قيد أو شرط ، الا دليلا جديدا على المطامع الصهيونية التوسعية .

ان السياسات والممارسات الاسرائيلية تستهدف تفرغ الأرض الفلسطينية من شعبها ، وارهابه واجباره على مغادرة أراضيه ، ومصادرة ممتلكاته في محاولة للقضاء على حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه ، وتقرير مصيره واقامة دولته الوطنية المستقلة . ولقد أخذت هذه السياسات والممارسات الارهابية بعدا جديدا في الآونة الأخيرة ، حيث اتسع نطاقها ،

وانتشرت الى عدد كبير من المدن والقرى الفلسطينية ، بل واتسعت بالتصعيد الخطير فـي محاولة ترمي الى اباد ة ابنا ء الشعب الفلسطيني ، وتصفي ءهم جسديا ، وممارسة الارهاب المنظم ضدهم . ففي عد وانها على لبنان في العام الماضي ، استخدمت اسرا ئيل جميع أنواع الأسلحة الفتاكة ، بما فيها تلك المحرمة دوليا ، ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني ، واقدمت على مذبح ة صبرا وشاتيلا ، التي راح ضحيتها الفلسطينيون العزل من الشبيـوخ والأطفال والنساء . كما تعرضت مدن الضفة الغربية ، خلال هذا العام ، لعمليات عسكرية مدبرة قام بها الجنود الاسرا ئيليون ، وسقط ضحيتها عدد من القتلى والجرحى من ابنا ء الشعب الفلسطيني .

ان استمرار الموقف الاسرا ئيلي المتعنت ، المدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ، ضد حقوق الشعب الفلسطيني ، والاصرار على تكريس احتلال اسرا ئيل للأراضي العربية المحتلة ، سيؤديان الى توسيع مخاطر التوتر في الشرق الأوسط ، وتهديد السلام على نطاق واسع في هذه المنطقة والمناطق المجاورة . فما كان لاسرا ئيل أن تتحدى المجتمع الدولي وتستمر في سياستها العدوانية التوسعية لولا الدعم الأمريكي اللامحدود لها ، والذي يتصاعد حجمه مع كل عدوان تقترفه اسرا ئيل ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية ، بل وانحيازها كلية الى جانب المعتدى - اسرا ئيل - وحمايتها لاطمأنة التوسعية . ولقد بات واضحا التطابق السياسي والعسكري الأمريكي مع اسرا ئيل ، خصوصا وأن معاداة القضية الفلسطينية من قبل اسرا ئيل وحليفها الولايات المتحدة قد ارتبطت بسلسلة من النشاطات والتحركات العسكرية العدوانية في منطقة الشرق الأوسط .

لقد أكد الآخ على ناصر محمد ، الأمين العام للجنة المركزية ، ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ، ورئيس مجلس الوزراء ، في البرقية التي بعثها بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني على أنه :

" يقع على عاتق الأمم المتحدة واجب حيوي في هذه الظروف الحساسة التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط ، حيث يتعين عليها مواصلة جهودها المختلفة لاجبار اسرا ئيل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بصد د الانسحاب من الأراضي

العربية المحتلة ، والاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني باعتبار أن ذلك يشكل شرطا لازما لتحقيق الأمن والاستقرار الشاملين في منطقة الشرق الأوسط وتمكين جميع دولها وشعوبها من العيش بسلام ، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة .

ان السلام لا يتجزأ ، ولقد أكد المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، الذي عقد خلال هذه السنة في جنيف ، بأن القضية الفلسطينية تمثل جوهر الصراع في الشرق الأوسط ، ولا يمكن لآى سلام عادل وشامل ودائم أن يتحقق الا بالانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، بما فيها القدس ، وتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني . ولقد اقترح اعلان جنيف بشأن فلسطين عقد مؤتمر دولي للسلام معني بالشرق الأوسط ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، بهدف تحقيق حل شامل وعادل ودائم للنزاع العربي الاسرائيلي ، يكون من عناصره الأساسية انشاء دولة فلسطينية مستقلة في فلسطين وتشارك فيه الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة وبنفس الحقوق مع كافة الأطراف المشاركة .

لقد اتخذت الجمعية العامة جملة من القرارات الرامية الى ايجاد تسوية عادلة للقضية الفلسطينية منذ قرار الجمعية العامة ٢٢٣٦ (د-٢٩) الذي وضع القضية الفلسطينية في اطارها السياسي الصحيح وحدد حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة غير القابلة للتصرف، ثم جاء مؤخرا اعلان جنيف بشأن فلسطين وبرنامج العمل الخاص باعمال الحقوق الفلسطينية ليحدد اطار التسوية لهذه القضية تحت رعاية الأمم المتحدة بالاضافة الى الشروط اللازمة لهذه التسوية .

وانني في هذا الصدد أكرر ما ورد في خطاب وزير خارجية بلادي أمام الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين يوم ١٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣ حين قال ما يلي :

" ان اليمن الديمقراطية في الوقت الذي تطالب فيه بتنفيذ القرارات العديدة التي اتخذها المجتمع الدولي من أجل ردع العدوان الاسرائيلي وانها المعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني تطالب بفرض العقوبات على اسرائيل بموجب الفصل السابع من الميثاق ، ووضع حد للاستهتار الاسرائيلي بارادة المجتمع الدولي وهو ذلك الاستهتار الذي يستند اليه دعم مطلق من الحكومة الامريكية التي تعمل على فرض الاستسلام والتبعية على شعوبنا العربية ، وتكرس نتائج العدوان الاسرائيلي من خلال فرض تسويات جزئية انفرادية " ( A/38/PV.26 ، ص ٤١ و ٤٢ )

اننا نطالب الأمم المتحدة بأن تتحمل مسؤولياتها بانها الظلم الذي حل بالشعب الفلسطيني . ونؤكد على ما ورد في اعلان جنيف بشأن فلسطين حيث شدد المؤتمر على أهمية عامل الزمن في تحقيق حل عادل لمشكلة فلسطين ، ان الجمعية العامة تقف اليوم امام تحد خطير من قبل اسرائيل التي أقر المجتمع الدولي أنها دولة غير محبة للسلم مدعومة من قبل حلفائها وفي مقدمتهم الولايات المتحدة . ولتكون الجمعية العامة في مستوى ذلك التحدي ، عليها أن تثبت مصداقية قراراتها حتى تعيد الثقة لشعوبنا العربية ، وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني ، في مقدرتها على ردع المعتدى الاسرائيلي وتأكيد دور الامم المتحدة في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين في منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر أكثر المناطق تفجرا في العالم .

السيد كولافيتش ( تشيكوسلوفاكيا ) ( ترجمة شفوية عن الروسية ) :

يبرز تاريخ فلسطين بوضوح ، شأنه شأن بحث قضية فلسطين التي تستعرض منذ عشرين سنوات في الامم المتحدة ، أن مشكلة فلسطين هي جوهر النزاع العربي الاسرائيلي

ان تشيكوسلوفاكيا ترفض بشدة محاولات اعاقة التسوية العادلة لتلك المسألة . كما أننا نندد باسائة استخدام مسألة فلسطين لخدمة مصالح أنانية . ان مسألة فلسطين نظرا لأنها لا تزال بلا حل ، هي المصدر الأساسي للحالة التي تزداد تفجرا في الشرق الأوسط ، وتعتبر تهديدا مباشرا للسلام الدولي كما أنها تؤثر تأثيرا سلبيا بعيد المدى على تطور العلاقات الدولية في مجملها .

لقد أكدت تشيكوسلوفاكيا خطورة الحالة في المنطقة خلال الزيارة الودية الرسمية التي قام بها لتشيكوسلوفاكيا في شهر نيسان /ابريل من هذا العام السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، حيث استقبل من جانب ممثلي بلادي على أعلى المستويات .

ان سلوك هؤلاء الذين يتشدقون بالكلام عن السلم في الشرق الاوسط ، ثم يرفضون في الوقت نفسه بعناد التسوية العادلة لمسألة فلسطين ، ما هو الا محاولة للابقاء على ظلم تاريخي ومن ثم تعزيز المصالح الامبريالية . ان الاساليب من هذا النوع سمة مميزة لكل من حكومة الولايات المتحدة وحكومة اسرائيل . ان شعوب البلدان العربية اتاحت لها فرص كافية كي تقتنع بأن وسيلة حل الموقف في الشرق الاوسط لا تكمن في الصفقات المنفصلة التي تسير في عكس اتجاه المصالح المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، بل تكمن في الانسحاب غير المشروط للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة ، وضمان ممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفي اقامة دولته المستقلة . ان الطريق صوب تحقيق هذه التسوية يمكن أن يفضي الى سبيل محادثات السلم في اطار مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط باشتراك جميع الاطراف المعنية بما في ذلك الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وأعني منظمة التحرير الفلسطينية .

ان تشيكوسلوفاكيا تنظر الى منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها مظلة شعب مستقل ذي سيادة . ولهذا السبب فان ممثليها في براغ قد منحوا في هذا العام

بنا\* على قرار من الحكومة التشيكوسلوفاكية ، مركز البعثة الدبلوماسية . ان السياسة الاستعمارية التي تنتهجها اسرائيل في الأراضي المحتلة ولا سيما في الضفة الغربية للأردن تمثل خطرا كبيرا على استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة وعلى تسوية أزمة الشرق الاوسط في مجملها .

ان الضمير الانساني لا يمكنه أن يقف مكتوف الأيدي ازاء المحنة المأساوية للشعب الفلسطيني الذي وقع ضحية سياسة التوسع والعدوان التي تمارسها الصهيونية والامبريالية الجامحة . ولا يمكن لأية دولة أن تتهرب من مسؤوليتها ، لان هذا يمثل انتهاكا صارخا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن .

ان تشيكوسلوفاكيا تعارض بشكل قاطع الحل الاسرائيلي الذي تطلق عليه الحل النهائي للمسألة الفلسطينية والذي يعني القضاء المنتظم على الشعب الفلسطيني واننا نرفض بنفس الشكل جميع المحاولات الرامية الى التوصل الى حل جزئي لا يتفق مع المبادئ للمشكلة الفلسطينية وذلك ، على سبيل المثال ، مثل سياسة الخطوة خطوة لكيسنغر واتفاقات كامب ديفيد وخطة ريغان . ان الحلول من ذلك النوع ليس من شأنها سوى تدوير الحالة في الشرق الأوسط وزيادة تفاقم محنة الشعب الفلسطيني الميؤوس منها بالفعل . فضلا عن ذلك ليس هناك شك في أن هذه المحاولات تتفق تماما مع خطط اسرائيل التوسعية .

ان أحداث لبنان نتيجة مباشرة للسياسة المضادة للمطالب المشروعة للشعب الفلسطيني ، وتعبير دقيق عن الأهداف الحقيقية لسياسة كامب ديفيد وبدائلها المختلفة التي تتضمن ما يسمى بخطة ريغان . وينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم فوراً باتخاذ التدابير الفعالة لمنع احتلال المزيد من الأراضي الفلسطينية واجبار الحكومة الاسرائيلية على الامتثال لقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة .

وتشيكوسلوفاكيا على استعداد للاستمرار في تقديم تأييدها الفعال لجميع الجهود الرامية الى التوصل الى حل عادل للمسألة الفلسطينية . وبغية التوصل الى تسوية عادلة دائمة في الشرق الأوسط ، ينبغي قيام كل الأطراف المعنية ببذل جهود جماعية مخلصه . وتعتقد تشيكوسلوفاكيا أن الشرط المسبق الأساسي لمثل هذه التسوية يتمثل في الكف عن جميع الأعمال العدائية والانسحاب غير المشروط للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة ، والممارسة الحقيقية للشعب العربي الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في تأسيس دولته المستقلة ، وتأكيد حق جميع دول المنطقة في الوجود الآمن .

ترى تشيكوسلوفاكيا ان قرارات مؤتمر القمة الثاني عشر للبلدان العربية ، الذي عقد في فاس ، قرارات واقعية وبناءة . وان الطبيعة الطزمة لهذه القرارات تنجم عن حقيقة انها اعتمدت بالا جماع من جانب مثلي الحكومات والشعوب المعنية مباشرة بمشكلة الشرق الاوسط .

ان الاقتراح السوفياتي لتسوية ازمة الشرق الاوسط الذي قدم في ١٥ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ يقوم على تحليل للأسباب الحقيقية لهذه الازمة ، وهو اسهام بارز يمهد الطريق الى حل المشكلة بكل جوانبها . وان الاقتراح الشامل لتسوية هذه المشكلة الخطيرة التي طال امدها وارد في الاعلان السياسي الذي اعتمدته اللجنة السياسية الاستشارية للدول الاطراف في حلف وارسو ، في الدورة التي عقدتها في كانون الثاني /يناير من هذه السنة . وقد وزع كوثيقة من وثائق الامم المتحدة برقم A/38/67 مؤرخة في ١٠ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ . ولا نزال نعتقد بأن حل المشكلة الفلسطينية يجب ان يتم بصفة خاصة عن طريق الجهود الجماعية المخلصة للأطراف المعنية . ودون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، لن يكون هناك احتمال بتوصل هذه المفاوضات الى نتيجة ناجحة .

وان جهود الامم المتحدة لها دور هام ايضا في هذا العمل ، الذي يمكن ان يبدأ مباشرة على اساس النتائج التي حققها المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، الذي عقد هذا العام . لقد أوضح مؤتمر جنيف ، انه حدث تغيير هام وطموس ، سواء في الرأي العام العالمي أو في سياسات عدد من الحكومات ، فبينما استطاعت اسرائيل في حزيران /يونيه ١٩٦٧ ، اثناء العدوان ان تتلاعب بالحقائق بمهارة وخبث ، حيث ادعت انها بوصفها بلدا مهددا فانها بالتالي لا تتحمل اية مسؤولية عن الحرب التي شنتها ، يتضح اليوم ، من ناحية اخرى ، في العالم اجمع ان النهج الذي يتم به تناول المسألة الحالية للحقوق الفلسطينية المشروعة، جوهر أزمة الشرق الاوسط قد اصبح اكثر حساسية وأكثر تعقيدا وأكثر موضوعية . وفي الوثيقتين الختاميتين لمؤتمر جنيف : اعلان جنيف بشأن فلسطين وبرنامج العمل ، هناك اجتهاد هام يتعلق بنوعية الآلية التي سوف تكون اكثر ملاءمة للتعجيل بتسوية هذه المشكلة في اقرب وقت ممكن . وهذه الآلية سوف يشكلها مؤتمر سلام دولي بشأن

الشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة ، ويجب ألا يؤجل هذا الاجراء اكثر من هذا .  
ويجب ألا نكرر ما حدث في صبرا وشاتيلا .

وكما اتضح من ذلك في برقية التهنئة التي ارسلها الرفيق هوساك الامين العام  
للجنة المركزية للحزب الشيوعي لتشيكوسلوفاكيا ، الى ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية  
لمنظمة التحرير الفلسطينية بمناسبة يوم التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني ، فإن  
تشيكوسلوفاكيا مقتنعة تماما بأنه بفضل الجهود الدولية والمتسقة لكل القوى التقدمية  
والديمقراطية والمضادة للامبريالية في البلدان العربية وفي جميع انحاء العالم ، سوف ينتصر  
شعب فلسطين في النهاية في نضاله العادل لتحقيق الاهداف النبيلة للثورة الفلسطينية .

السيد وصي الدين ( بنغلاديش ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : لقد

اجتمع في ايلول /سبتمبر من هذه السنة في جنيف المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين  
وأصدر اعلانا وبرنامج عمل بشأن الحل الناجح للمشكلة الفلسطينية التي دامت طويلا . في  
الحقيقة ، ان الحالة بدلا من ان تتحسن قد ازدادت تدهورا . لهذا ، من الاهمية  
يمكن بالنسبة لهذه الهيئة ان تجرى مداوات بشأن خطورة الحالة في تلك المنطقة .

ان صدور قرار عادل بشأن قضية فلسطين ، عنصر اساسي في التسوية السياسية  
الدائمة والشاملة والعادلة في الشرق الاوسط . ومن اجل النظر في لب هذه المشكلة ،  
لدينا تقرير الامين العام A/38/458 ، وتقرير المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين  
A/CONF.114/42 ، وتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة  
للتصرف A/38/35 ، وتقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين  
A/38/46 . ويشعر وفدي بالرضا والارتياح ازاء هذه التقارير ، ان انها مفصلة ومتوازنة  
وحاسمة ، ولهذا ، فاننا نشيد بالامين العام والسفير ساري ، رئيس اللجنة المعنية  
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

ان قضية فلسطين مشكلة سياسية . وهي تتعلق بنضال شعب في سبيل حقوقه  
الوطنية غير القابلة للتصرف في تقرير المصير . ورغم التأييد الشامل الذي لا يتزعزع من

جانب غالبية المجتمع الدولي ، من المؤسف انه لم يعترف بهذه الحقيقة في بداية الأمر، بل تهذل محاولات لمعالجة المشكلة بوصفها مشكلة انسانية ولمست سياسية . وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد فترة طويلة من المداولات ، على تناول قضية فلسطين بكل مظاهرها في ١٩٢٤ .

لقد أوضح قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) بصورة لاليس فيها حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة وحقه في العودة الى دياره التي اقتلع منها بالقوة . وأكد القرار ايضا حق الشعب الفلسطيني في عرض قضيته وحقه في الاشتراك في أية مفاوضات من خلال ممثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية .

ان مأساة فلسطين والكرب والمعاناة والظلم المستمر ، كل هذه الأمور التي حلت بالشعب الفلسطيني يجرى بحثها في هذه الجمعية لفترة تزيد على ثلاثة عقود . وخلال هذه الفترة ازدادت عضوية الأمم المتحدة الى ثلاثة امثال ما كانت عليه . وقد نودى بمبدأ حق تقرير المصير وتم تأييده المرة تلو المرة . ومع ان عملية انهاء الاستعمار في مراحلها النهائية ، ومع ان الكبر منا حصل على استقلاله وتمكنا من ان نتبوأ مكاننا في هذه الجمعية بوصفنا دولا مستقلة ذات سيادة ، لا يزال يوجد بيننا هنا اشقاء لنا ، الا وهم المناضلون البواسل من منظمة التحرير الفلسطينية ، ينتظرون بلهفة ان يأخذوا مكانهم في هذه الجمعية الى جانبنا بدلا من اشغال مكان على جانب قاعة الجمعية .

وقد قدم عدد من المتكلمين السابقين وصفا مفصلا وشاملا للحالة المتفجرة السائدة في منطقة الشرق الأوسط . وهي حالة من صنع اسرائيل وحدها ، تلك الدولة التي خرجت الى حيز الوجود عن طريق فرض شعب غريب على العالم العربي . ان اسرائيل منذ انشائها تنتهج سياسة تتسم بالتوسع المطلق والعدوان الذي لا يتوقف ضد الدول العربية المجاورة وهي سياسة تنطوي على مخطط لتصفية الشعب الفلسطيني . وتواصل اسرائيل احتلال الاراضي ، بما في ذلك مدينة القدس الشريف ، بل تسعى الى تغيير الطابع العربي للمناطق التي تحتلها . وقد عملت اسرائيل على عرقلة جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة عن طريق مجلس الأمن والجمعية العامة لتوفير العدل للشعب الفلسطيني ، وهي ترفض عن عمد وبغطرسة القرار تلو الآخر وتتحدى بصورة سافرة المجتمع الدولي .

ان موقف بنغلاديش من قضية فلسطين ثابت ولا يتزحزح قيد انملة ، ولا يقـوم على ذريعة سياسية . ان موقفنا الثابت نابع من ايماننا الراسخ بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ، وهو موقف يرتكز على التزامنا الثابت تجاه الشعوب المقهورة في جميع ارجاء العالم التي تناضل من أجل تحرير نفسها من براثن الاستعمار والعدوان والاستغلال . ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه ما من حل يمكن تصوره لمشكلة الشرق الاوسط لا يأخذ الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني في اعتباره بالكامل .

وان اية مناقشة بشأن فلسطين لا يمكن ان تكون كاملة اذا لم تأخذ في الاعتبار مشكلة اللاجئين الفلسطينيين . ويستلزم تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لاغاثية وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى الانتباه الى الصعوبة المستمرة في المركز المالي للوكالة . وان مشكلة اللاجئين بأكملها مسألة ذات طبيعة سياسية ، وانه ما من تدابير انسانية ، مهما كانت فعالة ، يمكنها القضاء على مشكلة اللاجئين ما لم يتم التوصل الى حل دائم للقضية الفلسطينية برمتها . ولا بد من عودة السكان اللاجئين الى ديارهم التي اقتتلوا منها .

ان وفد بنغلاديش يتفق مع الملاحظة التي ابدتها الأمين العام في تقريره حيث قال :

" لم تدع التطورات الحاصلة في الشرق الاوسط خلال العام الماضي مبرراً للأمل في دنو مشاكل تلك المنطقة من الحل . " ( A/38/458 ، الفقرة ٣٩ )

كما لاحظ ايضا :

" ان الانشغال بأحداث لبنان قد القي ظلاً على النظر في الجوانب الرئيسية من مشكلة الشرق الأوسط . . . " ( المرجع نفسه ) وان " . . . الوقت قد حان للقاء نظرة على الحالة الفعلية للاوضاع في الشرق الاوسط . " ( المرجع نفسه ، الفقرة ٤١ )

وفي الختام ، أود أن أكرر ان بنغلاديش تهتم اهتماما كبيرا بكفاح الشعب الفلسطيني من أجل الحرية . فقد ادنا من قبل ، وسوف نواصل ادانتنا بأقوى العبارات ، اعمدال اسرائيل العدوانية . وقد وجه الجنرال ارشاد ، رئيس حكومة بنغلاديش ، رسالة بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ورد في جزء منها ما يلي :

" ان القضية الفلسطينية ما فتئت تشكل لب المشكلة في غربي آسيا . وهي تحد كبير لمصادقية المجتمع الدولي في جهوده لتأييد المبادئ والأهداف المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة . وما من مسألة أخرى حظيت بهذا القدر من الاهتمام وأثارت هذه الدرجة العالية من السخط في الاوقات الأخيرة مثلما حظيت به هذه المسألة - انها مأساة أمة محرومة من وطنها .

" ان الكيان السياسي للشعب الفلسطيني وحقه في اقامة دولته على ارضه حقيقة راسخة بموجب القانون الدولي . وان تجاهل هذا العامل يعني الاستهانة بحقيقة اعترفت بها الأغلبية الساحقة من دول العالم . ان الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني الثابت في تقرير المصير واقامة دولته لا بد ان يكون العنصر الاساسي في اية تسوية سلمية دائمة في غربي آسيا .

" ولقد أبدت بنغلاديش دائما اهتماما شديدا بتأييد قضية الشعب الفلسطيني العادلة في جميع المحافل الدولية ، وخاصة في الأمم المتحدة . فمنذ البداية أبدت بنغلاديش بقوة ارساء حقوق الشعب الفلسطيني بوصفه امة " . ان حكومة بنغلاديش تتعهد مرة ثانية بالوقوف الى جانب اخوتنا الفلسطينيين في هذه الفترة الحرجة . وفي الوقت نفسه ، فاننا نضم جهودنا الى جهود المجتمع الدولي لا رغام اسرائيل على انها مخططاتها الآثمة والكف عن تعنتها واحترام ولاية هذه الهيئة من أجل المصالحة الكبرى للسلام والأمن الدوليين .

السيد جمال ( قطر ) : اذا كان هناك بصيص من الأمل وسط ذلك الظلام الدامس الذى يكتنف مستقبل ومصير الشعب الفلسطيني الذى طالت محنته ومعاناته، فهو، بلا شك، تأييد الرأى العام العالمي القوى لعدالة القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية التاريخية الثابتة . ذلك التأييد الذى تجلى في الاحتفال، منذ يومين، باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وبصفة خاصة، في اهتمام ذلك الحشد الكبير من أقطاب دول وحكومات العالم، بالتعبير عن تأييدهم الكامل، وتضامن شعوبهم مع نضال الشعب الفلسطيني، والاعتراف بحقوقه السياسية الكاملة التى أقرها المجتمع الدولي، ونصت عليها قرارات الامم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى، وتنديدهم جميعا بالسياسات الاسرائيلية التوسعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن بينها القدس الشريف، وفي سائر الأراضي العربية المحتلة الأخرى .

لقد كان هذا اليوم أبلغ بيان عملي على التأييد العالمي لحقوق الشعب الفلسطيني، ونضاله الدامي المرير، الذى امتد سنوات طويلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ومثله الشرعي الوحيد، بقدر ما كان أيضا ادانة عالمية دامغة للاحتلال الاسرائيلي، وحكما عالميا لا يقبل الطعن أو النقض بفرض العزلة على اسرائيل حتى تنصاع لارادة هذا المحفل الموقر، بتنفيذ قراراته التى تعترف، من جملة أمور أخرى، بحق الشعب الفلسطيني فى تقرير المصير، وفي انشاء دولته المستقلة الخاصة به في فلسطين .

ولكن يبدو، للأسف، أن هذا الاجماع العالمي سيظل بمثابة حكم مع وقف التنفيذ، ومن ثم، يظل الجاني طليقا، ومعنى عن يد العدالة والقصاص، مادام يتمتع بحماية حق النقض الذى تسبغه عليه دولة واحدة عضو دائم بمجلس الأمن .

لقد استطاعت اسرائيل، في ظل حق النقض هذا، أن تتعامل مع قرارات الأمم المتحدة بازدراء، ومن بينها قرارات لمجلس الأمن ايدها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها . كما دأبت اسرائيل على انتهاك مبادئ الحيثاق والقانون الدولي، وبصفة خاصة، اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩، المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب .

وفي ظل هذه الحماية الخاصة ، تمكنت اسرائيل من الاستمرار في احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية ، منذ سنة ١٩٦٧ حتى الآن .  
وفي غيبة أى رادع دولي فعال ، مضت اسرائيل في تنفيذ مخططاتها التوسعية خطوة بعد الأخرى ، فضمت القدس العربية ، واصلتها عاصمة أبدية لها ، كما يردد المسؤولون الاسرائيليون في صلف وتحد . وضمت بعد ذلك مرتفعات الجولان السورية ، ثم كان غزو لبنان الذى بلغ بالمأساة اللبنانية قمتها ، وفجر سلسلة من الأحداث السياسية والانسانية الدامية ، التي لم تبد لها نهاية في الأفق المنظور .

ان مذبحه صبرا وشاتيلا ، التي هزت بوحشيتها الضمير العالمي ليست ، مع ذلك ، الا مجرد حلقة في هذه السلسلة الدموية ، التي بدأت بدير ياسين في سنة ١٩٤٨ ، على أيدي عصاة الارغون ، ولا تزال مستمرة في كل شبر من الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل وفي مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ، التي أصبحت من الأهداف الثابتة لنيران المدفعية والمقاتلات الاسرائيلية .

وليس بخاف على المجتمع الدولي أن الهدف السياسي لعملية القتل الجماعي التي يجرى تنفيذها على الملأ ، وفي وضح النهار ، هو اخماد الثورة الفلسطينية ، وخنق الصوت الفلسطيني الحر الى الأبد ، حتى يتسنى لاسرائيل في النهاية ان تنكرو وجود الشعب الفلسطيني نفسه ، ومن ثم تنتفي المطالبة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة . وفي تنفيذها لهذا المخطط ، تعتمد اسرائيل على تكتيك خبيث ، اثبتت تطورات الأحداث في منطقة الشرق الاوسط نجاحه حتى الآن .

ويقوم هذا المخطط الاسرائيلي على توسيع رقعة الصراع ، والاستمرار في فتح جبهات جديدة ، وجرا اطراف عربية أخرى الى قلب الصراع ، لا بصفتهم مجرد مدافعين عن الحقوق الفلسطينية فحسب ، ولكن كأطراف أصليين في النزاع ، على أمل ان تنحسر القضية الفلسطينية الى المراء ، وتفقد شيئاً فشيئاً صفتها التي تعارف العالم عليها ، باعتبارها جوهر ولب الصراع العربي - الاسرائيلي . ان السلام ، بناءً على ذلك ، لا يمكن ان يتحقق

في الشرق الأوسط ما لم تحل هذه القضية حلا عادلا دائما ، يكفل نيل الفلسطينيين لحقوقهم المشروعة وغير القابلة للتصرف .

وفضلا عن ذلك ، فان هذا المخطط يتيح كسب الوقت الذي تستغله اسرائيل ، من ناحية أخرى ، في خلق أمر واقع جديد . ففي الوقت الذي ينشغل فيه المجتمع الدولي بهيكل التوتر الساخنة ، والاشتباكات الجزئية ، التي تهدد بتوسيع رقعة الصراع ، الى حدود حدوث مواجهة بين القوتين العظميين الرئيسيتين ، تضي سلطات الاحتلال الاسرائيلية في انشاء المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية . فقد أقامت اسرائيل خلال المدة من ١٩٦٧ حتى الآن ، سياجا من المستوطنات حول مدينة القدس العربية ، يعيش فيها في الوقت الحاضر حوالي ١٠٠ ألف اسرائيلي . ويجرى حاليا العمل في انشاء ثلاث مدن يهودية في الضفة الغربية بجوار القدس . وقد بلغ عدد المستوطنات اليهودية حتى شهر آب/اغسطس من العام الجاري ، حوالي مائة مستوطنة يهودية في الضفة الغربية . وفي الوقت نفسه ، تسيطر اسرائيل ، من الناحية المادية ، على حوالي ثلثي اراضي الضفة الغربية ، التي تخضع اما لسيطرة المستوطنين اليهود ، او لجيش الاحتلال الاسرائيلي . وفي النهاية ، يستهدف برنامج الحكومة الاسرائيلية انشاء ١١٠ مستوطنات تستوعب مليون اسرائيلي بحلول عام ٢٠٠٠ .

ولا يحتاج هذا البرنامج الاستيطاني التوسعي الى جهد يذكر لتلخيصه في عبارة واحدة ، وهي أن اسرائيل لا تعترف باعادة الأراضي الفلسطينية التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ الى أصحابها الشرعيين ، وهم الشعب الفلسطيني الذي أجبر في عام ١٩٤٨ ، على دفع ثمن خطيئة النازية ، باغتصاب نصف وطنه فلسطين ، لتوطين يهود اوربا ، الذين لا ينتمون الى المنطقة اصلا . وها هم اليوم يبتلعون ما تبقى من تراب ذلك الوطن الفلسطيني العربي قطعة بعد الأخرى ، بينما العالم منشغل بالأزمات المفاجئة ، والحروب والاشتباكات الجزئية ، التي تفتعلها اسرائيل بصورة مستمرة ، لتحقيق هذا الغرض بعيد المدى والأثر .

لا شك أن عامل الزمن ، في ضوء ازاحة النقاب عن حقيقة النوايا الاسرائيلية ، ومصادقا للفقرة الأولى لبرنامج العمل لاعمال الحقوق الفلسطينية الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد في جنيف خلال المدة من ٢٩ آب / أغسطس الى ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ ، وكما حذر الأمين العام في تقريره للجمعية العامة من أن التأخير في الخوض في جوهر مشكلة الشرق الأوسط لن يخدم قضية السلام على المدى البعيد ، ينطوى عامل الزمن ان على أهمية قصوى بالنسبة لا مكان احباط المخططات التوسعية الاسرائيلية وحل المشكلة الفلسطينية ، وهي جوهر أزمة الشرق الأوسط ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة الصادرة بهذا الشأن والتي كانت أساسا " لاعلان جنيف " ، ومقررات مؤتمر قمة فاس العربية الذي عقد في شهر أيلول / سبتمبر من العام الماضي ، وهي تؤكد جميعها وفي صلب مضمونها على ما يلي :

أولا ، حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة الخاصة به في فلسطين .

ثانيا ، ضرورة انهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية ومن بينها الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس ، وفقا لمبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة .

ثالثا ، اعتبار كل القوانين والتشريعات الاسرائيلية غير المشروعة الخاصة بمصادرة الأراضي والممتلكات لاغية وباطلة .

رابعا ، دعوة مجلس الأمن الى اتخاذ خطوات وتدابير فعالة لاعمال الحقوق الفلسطينية المشروعة على أساس حتمية اتخاذ هذه الخطوة في سبيل حل الصراع العربي - الاسرائيلي الذي يضرب بجذوره في المشكلة الفلسطينية .

ان حل المشكلة الفلسطينية لم يعد يحتاج الى بحث ، فقد قتلت هذه المشكلة بحثا ونقاشا خلال خمسة وثلاثين عاما . ولم تعد الحلول شيئا يستعصى بلوغه ، فقد ضمنها المجتمع الدولي ، جلطة وتفصيلا في عدد لا حصر له من قرارات الأمم المتحدة وخاصة

القرار ٣٢٣٦ ( د - ٢٩ ) . ولكن الشيء الوحيد المفقود لبث الحياة في تلك القرارات هو الارادة السياسية وتوفر النية الخالصة على كفالة العدالة للشعب الفلسطيني العربي وفقا لمبادئ الميثاق .

ان المجتمع الدولي ، وتلك حقيقة لا ريب فيها ، لم يتهاون في ادانة العدوان الاسرائيلي المستمر على كل ما هو فلسطيني أرضا وشعبا ، ولم يتردد في التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف .

ولكن الوجه الآخر لهذه الحقيقة هو أن ارادة المجتمع الدولي مكبلة من ناحية أخرى بحق النقض الذي تستخدمه دولة عضو دائم بمجلس الأمن تأييدا لممارسات وسياسات اسرائيل غير الشرعية . فما لم تصحح هذه الأوضاع - للأسف عكس ما يمكن توقعه الآن في ضوء توثيق التعاون الاستراتيجي العسكري والاقتصادي بين الولايات المتحدة واسرائيل الذي أعلن عنه مؤخرا - لن تعرف منطقة الشرق الأوسط السلام ، وستظل هذه المنطقة المنكوبة بالوجود الاسرائيلي من أخطر بؤر التوتر الدولي التي تهدد السلم والأمن الدوليين .

السيد الشهابي ( المملكة العربية السعودية ) : ليست هنالك قضية ،

تتحمل فيها الأمم المتحدة ، مسؤولية أساسية ، كما تتحملها في قضية فلسطين ، قضية سرقة الشعب والأرض ، قضية انكار الحق والقانون ، قضية خرق كل المعايير الأخلاقية والالتزامات الأدبية . ان أبشع ما في الموقف اليوم ، أن القضية تزداد سوءا ، واسرائيل تزداد امعانا في طغيانها وكأنها تتمتع بحصانة ضد كل الحقوق ، والقوانين ، وضد كل الالتزامات التي تطالب الأمم المتحدة الوفاء بها .

منذ مدة ، واسرائيل والحركة الصهيونية ، تشنان حملة شعواء في أنحاء العالم وفي الولايات المتحدة بصورة خاصة ، ضد الأمم المتحدة والمجموعة الدولية ، وتوجهان لهما أقبح التهم . لماذا ؟ لأن الأمم المتحدة لم تعد أداة طيعة للعدوان الصهيوني ، ومركبة سهلة للطغيان العنصري الصهيوني . بينما نعرف جميعا ، الأسلوب اللاأخلاقي ، الذي

توصلت به القوى الصهيونية ، وأنصارها ، عام ١٩٤٧ ، للحصول على الأصوات التي أيدت ايجاد كيانها الصهيوني العدواني ، على أرض الشعب الفلسطيني ، وطى حساب ككل حقوقه المشروعة ، وأصبحت مصدر خطر على دول منطقة الشرق الأوسط وبؤرة تهديد لسلامة المنطقة ، والعالم ككل .

ان قضية فلسطين ، وهي قضية وجود وحياة ، وحقوق ووطن الشعب الفلسطيني وقضية استقرار الشرق الأوسط ، تتحمل مسؤوليتها الكبرى الأمم المتحدة ، كمنظومة ، وكدول بل هي امتحان لقدرتها على اثبات وجودها ، وتأكيد هويتها ، وفعاليتها . واذا كانت معظم الانتقادات ، الموجهة للأمم المتحدة ، تنصب على عدم قدرة المنظمة على وقف النزاعات المسلحة ، أو حلها ، وعلى عجزها أو بالأحرى عجز الدول الأعضاء عن تنفيذ قراراتها ، فانه يغيب عن بال أصحاب هذه الانتقادات ، أن قضية فلسطين ، كانت القضية الأولى ، في تاريخ المنظمة التي تفشل فيها المنظمة في تنفيذ قراراتها ، واستمرار فشلها ، بل تضاعف ، سنة ، بعد أخرى . ومن المتناقضات ، أن معظم الانتقادات الموجهة للأمم المتحدة تصدر عن الصهاينة ، أو من هم في حكم الصهاينة ، من الذين يريدون من المنظومة الدولية ، بعد أن خدعوا في قرار التقسيم ، أن تنسى ميثاقها ومبادئها الأساسية ، وتسير في ركاب الصهيونية ، أو تسكت عن الجريمة . وتتناسى اسرائيل أن القرار الوحيد الذي قبلت به مظهرا منذ عام ١٩٤٧ كان القرار ١٨١ (د - ٢) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، الذي أوصى ، تحت تأثير الغش الصهيوني ، بتقسيم فلسطين ، ووطن الشعب العربي الفلسطيني . وأقول مظهرا ، لأن اسرائيل ، لم تنقيد بهذا القرار ، بل أخذت تنقضه ، خطوة ، خطوة ، فاحتلت بالقوة بقية أراضي فلسطين ، التي أوصى القرار بتخصيصها للدولة الفلسطينية ، وجعلت الصهيونية منه في فلسطين سلسلة من المآسي ، ليس أظنها نزوح مئات الآلاف من أبنائها الى خارج بلدهم .

ولم يزل الكيان الاسرائيلي يرفض قرارات الامم المتحدة ، ويعمل ضد ما تتضمنه هذه القرارات ، مستمرا في عمليات ارهابية للاستيلاء على الاراضي العربية ، وانشاء المستوطنات اليهودية ، كما تستمر عمليات اعتقال عشرات آلاف الفلسطينيين ، وزجهم في السجون ، والمعتقلات ، دون توجيه تهم اليهم ، ودون محاكمة . وفرض العقوبات المشتركة وحل مجالس البلديات ، وتدبير المؤامرات لقتل رؤساء البلديات ، المنتخبين ، ولم تحجم سلطات اسرائيل عن الاعتداء المسلح على الأماكن المقدسة ، وأماكن العبادة ، ومن الهجوم المسلح على المدارس والجامعات ، واغلاقها مددا طويلة ، وحظر استخدام مئات من كتب التدريس . كما تستخدم هذه السلطات جميع الوسائل لاغراء سكان المستوطنات الصهيونية للانتقال ، من المنطقة التي غزتها قبل عام ١٩٦٧ ، الى الاراضي التي غزتها عام ١٩٦٧ ، والخاضعة للاحتلال العسكري الاسرائيلي ، كما تلجأ لجميع وسائل الارهاب ، لاجبار السكان العرب ، أهل البلاد ، على الهجرة الى خارج بلادهم ، وقد ازدادت اجراءاتها التعسفية ، الظالمة لحرمان السكان الفلسطينيين من جميع مواردهم الطبيعية ، ومن وسائل وفرض الانتزاع ، لتحرمهم فرص العيش في بيوتهم .

ولم يتردد حكام اسرائيل ، بالاعلان صراحة عن نواياهم بشأن الاراضي العربية المحتلة ، وخلعوا قناع الحياء ، وضربوا جانبا شعار السلم والتعايش ، الذي كانوا يتسترون به في السابق ، وأعلنوا ضم مدينة القدس تحت سلطانهم ، متحدّين بذلك ارادة العالم العربي والاسلامي ، بل والمجموعة الدولية كلها ، كما عبرت عنها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٥٣ ( د ل ط - ه ) و ٢٢٥٤ ( د ل ط - ه ) ، ومتحدّين بذلك ميثاق الامم المتحدة واتفاقية جنيف المعقودة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ . ولم يخف زعماءها الارهابيون ، في تصريحاتهم المتكررة ، بأن الضفة الغربية وغزة ، جزء مما يسمونه أرض اسرائيل ، وأنهم لا ينوون التنازل عنها ، كأن البلاد لا أهل لها ،

وكان الارض لا مالك لها . وفي تصريح لمسؤول اسرائيلي في آب/غسطس الفائت دعا الى ضم الضفة الغربية وغزة ، ومنح الجنسية الاسرائيلية للسكان الفلسطينيين في هذه الاراضي ، ونسي أنه لا يستطيع ازالة الضفة العربية عنهم ، مهما افتعلوا من أنظمة . هذا يعكس نوايا سياسة السلطات الاسرائيلية التي تعلنها في كل مناسبة وحتى في غير مناسبة ، والتي تزيد الوضع خطورة .

ليس سرا أنهم يخططون لتوطين ما يربو على مليون وثلاثمائة ألف مهاجر صهيوني في الضفة الغربية ، بل انهم لا يخلون من التصريح ، بأن الاستيطان المكثف في الضفة الغربية ، هو أحسن ضمان لتثبيت الحكم الاستعماري الاستيطاني الدائم والسيطرة على سكانها العرب . انهم يعملون الآن على اكمال انشاء "٧٥" مستوطنة جديدة قبل عام ١٩٨٧ بالاضافة لما أنشأوه مناقضا لكل القرارات الدولية للآن ، حتى يصبح عدد المستوطنات في الضفة الغربية ١٦٥ مستوطنة . كما يتم حاليا تعبيد مئات الاميال من الطرق الجديدة في الضفة الغربية لوصول المستوطنات الاستعمارية بعضها ببعض الآخر .

في حملة الارهاب المتعددة الوجوه ، تقوم السلطات الاسرائيلية بكل ما بوسعها لتهجير العرب الفلسطينيين وحرمانهم من أسباب الحياة وظروف الاستقرار . وقد انخفض عدد السكان خلال العشر سنوات الماضية من ٨٥ ألفا الى ٧٥ ألفا في الضفة الغربية فقط ، نتيجة للارهاب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والبوليسي الذي تمارسه السلطات الاسرائيلية ، التي أغلقت جميع فرص العمل أمام الفلسطينيين ، باستثناء العمل غير الفني في المصانع والمباني الاسرائيلية . ولم تعد هناك أية فرص لخريجي الجامعات ، أو رجال الاعمال الحرة ، للبقاء والعمل في بلدهم . وقد تمت للآن مصادرة ما يزيد على ٦٥ في المائة من أراضي الضفة الغربية ، ويستمر الضغط الذي تمارسه السلطات الاسرائيلية مباشرة ، وعن طريق تشجيع المستوطنين الصهاينة ،

لا ارتكاب أشنع أنواع الارهاب ضد العرب . وهذا ، كله ، ليس كل ما تمارسه اسرائيل من الارهاب والجرائم السياسية والانسانية والاقتصادية لضعاف معنويات الفلسطينيين ، وافقادهم كل امل في حياة حرة في بلدهم ، وممارسة حقوقهم كمواطنين وكبشر . فقد أدخلت اسرائيل في الضفة الغربية وغزة تشريعات تحد اسباب الحياة للمواطن الفلسطيني وتثقل في وجهه سبل العيش والاستقرار . وليس أقلها ما ذكرته جريدة " كرسيتيان ساينس مونيتور " في عددها الصادر بتاريخ ١٨ آب/اغسطس ١٩٨٣ ، وهي تروى كيف أصدرت السلطات الاسرائيلية اكثر من ألف تشريع ونظام وأمر في الضفة الغربية شملت كل نواحي حياة الشعب العربي فيها وليس الأ من فقط ، وقالت :

( تلكم بالانكليزية )

" وتتراوح التشريعات بين ما يحدد عدد اشجار الباذنجان التي يمكن لمزارع ان يزرعها ، ومقدار المال الذي يمكن للفرد ان يحضره من الأردن ، وعدد لا حصر له من القوانين التي تنظم مصادرة أراضي الضفة الغربية لأغراض الاستيطان الاسرائيلي " .

" وليس للفلسطينيين حول ولا قوة حيث لا يوجد الا النزر اليسير من القيود والضوابط التي تؤثر على التشريع الصادر بأمر عسكري " .

" وتقتصر المجالس البلدية الفلسطينية في الضفة الغربية على الوظائف المحلية . وعلاوة على ذلك ، فقد حرمت من الاموال الانمائية التي تصلها من الخارج من الحكومات العربية ، او من المصادر الانمائية الخاصة ، بموجب اوامر عسكرية اسرائيلية تحد بدرجة كبيرة مبلغ المال الذي يمكن ادخاله من الاردن ، وتوفر اسرائيل حاليا الحد الادنى من اموال التنمية للمدن العربية " .

( واصل كلمته بالعربية )

ويبدو ان السلطات الاسرائيلية ، تظن ، ان بإمكانها اكساب الصبغة القانونية لاجراءاتها غير القانونية ، بمجرد اصدار تشريعات . وليس بخفي على حكام اسرائيل ، ان جميع هذه التشريعات مجردة من الشرعية القانونية ، لانها قائمة على سلطة العدوان والاحتلال ، وهو اساس باطل ، لا يمنح حقا ، مهما تسلح أصحابه بالمدافع والدبابات .

لقد مرت أقطار كثيرة من العالم ، بتجربة حكم الاستعمار الاجنبي فـ في القرون والعقود التي انتهت . لكن أحلك هذه الاختبارات ، لم تبلغ من الاجرام والظلم ، ما بلغه الاستعمار الاستيطاني الاسرائيلي في فلسطين ، والذي ابتدأ حين انتهت عهد الاستعمار في معظم أقطار العالم ، انه اسلوب في الاستعمار لا يسعى الى استغلال الشعب المستعمر فحسب ، بل عمل ، ويعمل حثيثا ، على افناء الشعب الفلسطيني ، ومصادرة وطنه بكامله ، في وضح النهار ، وتحت أعين الجمعية العامة ومجلس الامن والمجموعة الدولية بكاملها . وربما سهي عن بسال المجتمع الدولي ، ان الشعب الفلسطيني ، كان باعتراف عصبة الامم مهياً للاستقلال عند بدء الانتداب البريطاني عام ١٩٢٢ وفق ميثاق عصبة الامم والمادة ٢٢ من ميثاقها . ووضعت فلسطين ، رغم تمسك شعبها بالحرية والاستقلال ، تحت انتداب من فئة ( أ ) التي تخص " الشعوب التي بلغت مرحلة من النمو يمكن معها الاعتراف بها شريطة أن تتلقى مشورة ومساعدة ادارية من دولة الانتداب بصورة مؤقتة ، وربما تتمكن من ادارة نفسها " \* .

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد علي ( سنغافورة ) .

ولم يكن عدد السكان اليهود في فلسطين في ذلك الوقت يتجاوز ٥٠ ألفاً . وبعد ٦١ عاماً ، الآن ، يجد الشعب الفلسطيني نفسه تحت حكم استعماري صهيوني رهيب ، يفرضه عليه مهاجرون من جميع أنحاء العالم ، فرضوا وجودهم على البلاد وأهلها ، وأصبح العرب الفلسطينيون ، أهل البلاد ، غرباً في بيوتهم وبلد هم لا يتمتعون بأى حق من حقوق الانسان . لا بد لهذا الظلم أن ينتهي بأسبابه وسبباته ، ولا بد أن يصبح سلطان الحق والعدل سيد الموقف وأساس الحل العادل .

ان قضية فلسطين ، التي شرحت بعض العناصر الخطرة التي تتفاعل فيها ، هي لب النزاع ، وأساس عدم الاستقرار ، ومخزن الأخطار الجسيمة في منطقة الشرق الأوسط . والشعب الفلسطيني هو الطرف الرئيسي في حل قضية فلسطين . ان هذه حقيقة يعترف بها الجميع ، ولا بد من تكرارها ، الى أن تتم معالجتها . لقد اعترفت المجموعة الدولية بهذا الواقع ، غير أن اسرائيل ومؤيديها مازالوا يتجاهلونه ، انهم بهذا يتجاهلون أنفسهم ، ويجرون أنفسهم الى مصير مظلوم . انهم عاجزون عن تقدير النتائج الهدامة المترتبة على هذا التجاهل ، في المدى القصير والمدى البعيد ، مهما أبرموا من اتفاقات معها قدموا من دعم ، ومهما تمادوا في الاعتداء على حقوق الشعب العربي . ان من واجبتنا ، مرة أخرى ، أن نلغى النظر الى ضرورة العودة الى الصواب ، والى مبادئ الحق والعدل والشرعية في التعامل الدولي ، وفي قضية فلسطين ، وحقوق الشعب الفلسطيني بصورة خاصة . ان كل تأخير في هذا الاتجاه ، سيؤدي الى تقويض المفاهيم التي تقوم عليها الأمم المتحدة ، ويفقد الأمل في ضمان السلام والأمن في المنطقة ، وبالتالي في العالم .

اننا نطالب الأمم المتحدة ، والدول العربية على أن تظل الأمم المتحدة مجالاً واطاراً لنظام دولي عادل متوازن ، قائم على حقوق والتزامات عادلة ، نطالبهم جميعاً ، بأن يتخذوا أقوى الوسائل فعالية ، لوقف تدهور الوضع في فلسطين ، ثم تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بتوقيع المعاهدات اللازمة ، التي نص عليها الميثاق ، على الكيان الاسرائيلي ، اذا استمر في رفض هذه القرارات . ونذكر المجتمعين هنا ، وخصوصاً الذين يساندون الكيان الاسرائيلي ، بحساب ولا حساب ، وبغير تقدير للنتائج المترتبة على الوضع في

المنطقة ، بأن طريق العدل والحق هو الطريق الوحيد للسلام الدائم ، وأن الاجراءات القمعية التي تطبقها اسرائيل ، انما ستزيد من عزلتها ، وستزيد من تعريضها لآفـوح الأخطار ، لأن الحق لا بد أن يسود ، مهما طال أمد دولة الظلم .

السيد نفوين ثوونخ ( فييت نام ) ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : يناقش

هذا العام قضية فلسطين في مناخ متوتر بوجه خاص ملئ بمخاطر التفجر من جراء سياسة الارهاب والتدخل التي تنتهجها الحكومة الحالية للولايات المتحدة . وسيستعرض وفـود بلادى الآن مشكلة الشرق الأوسط بأكملها .

فيما يتعلق بقضية فلسطين ، فان العنصر الأساسي فيها يكمن في أن الشعب الفلسطيني له الحق في أن تكون له دولته الوطنية المستقلة الخاصة به . وفي عملية التحرر الوطني للشعوب ، وهي عملية واسعة النطاق ومتزايدة قولا يمكن مقاومتها ، فان حق الشعب الفلسطيني في التمتع الكامل بهذا الحق يعادل ، ان لم يكن يتجاوز ، حق أى شعب آخر في هذا الصدد . وقد قال أحد الممثلين البارزين :

" ان امة فلسطين العربية قد أعطت الكثير للحضارة الانسانية ، بما في ذلك حضارة تتسم بحب المساواة والأخوة والعدالة . ان تاريخ شعبها ملئ بأمثلة المقاومة المستمرة لكل أشكال الغزو والاحتلال التي وجهت ضد وطنه . ان الشعب الفلسطيني ، بفضل تراثه الانساني العميق ، يحارب من أجل السلم والعدالة - سلم لا يمكن تحقيقه مادامت حقوقه الوطنية مفتصبة " .

ومنذ صدور القرارات الأولى التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن القضية ، فان الأمم المتحدة تقرر بصفة مستمرة انشاء دولة عربية مستقلة على أرض فلسطين ، التي كانت وقتئذٍ صدر تلك القرارات تحت الانتداب الدولي .

ومن وجهة النظر التاريخية ، ومن وجهة نظر الاخلاقيات والشرعية الدولية ، يجب أن يكون الجوهر الأول والهدف النهائي هو انشاء هذه الدولة الفلسطينية الوطنية . ان انكار هذا الحق أو معارضته يعتبر بمثابة تأييد للضم والاستعمار ، وهو يتعارض مع

اتجاهات العصر ، ومن ثم فان مصيره سيكون الفشل ، انما أثبتت الوقائع ولا تزال تثبت بشكل متزايد في كل يوم أن عملية تحرير الشعوب عملية لا يمكن عكس اتجاهها .

ومع ذلك فانه على الرغم من الجهود التي بذلت منذ عقود مضت داخل الأمم المتحدة وخارجها لا يزال الشعب الفلسطيني محروما من دولته الوطنية وسهجرا من دياره ولا جفأ على أرضه . لقد استمر هذا الظلم الصارخ لأن دولة اسرائيل وجدت حليفها وحاميتها في أكبر قوة امبريالية . ومنذ أن تدهور النفوذ البريطاني وأصبحت الولايات المتحدة صاحبة النفوذ بدلا من بريطانيا ، فان دولة اسرائيل لم تكف عن تصعيد عدوانها وتوسعها ، بل قامت بالجمع بين الحرب والخداع السياسي والدبلوماسي ، وذلك في تواطؤ مستمر ومتزايد مع الولايات المتحدة . ويبدو أن دور الحكومة الأمريكية الحالية هو دور المخطط لتلك السياسة، فهي التي تضع الخطط وتشارك بشكل مباشر ومصورة متزايدة في تطبيقها بغض النظر عن أنكارها الرسمي الذي تهدف من وراءه الى خداع الرأي العام .

ان موقف حكومة الولايات المتحدة هو السبب الأساسي لمعارضة انشاء الدولة الفلسطينية الوطنية ، ومن ثم رفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية . ان هجوم العصابات ضد لبنان ، بما في ذلك جريمة الابادة التي ارتكبت ضد صبرا وشاتيلا ، والجرائم الأخرى التي تعادل جرائم النازية ، والمتابعة المتعمدة لاقامة المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة ، ووجه خاص في الضفة الغربية ، والجهود الرامية الى تقويض اقتصاد فلسطين وحضارتها ، والانكار العنيف لحقوق الانسان الأساسية للسكان العرب ، والتفويضات المفروضة على الوضع الجغرافي والديموقرافي للأماكن المقدسة وعلى مركز هذه الأماكن ، كلها سياسات وممارسات تتبعها اسرائيل في تحد لقرارات الأمم المتحدة ، ذلك لانها أخذت الاذن بذلك من الحكومة الموجودة في واشنطن ، التي تبارك كل هذه الأعمال .

ان الرئيس عرفات ، في كلمته في مؤتمر جنيف الذي عقد مؤخرا ذكر ما لا يقل عن ثمانين حالات لانتهاكات فعلية للسلم من قبل تلك الدولة العظمى . وقد ندد بمحاولاتها الرامية الى اباده منظمة التحرير الفلسطينية ، وجهودها الهادفة الى احداث انقسام في المنظمة ، والاضغوط التي تمارسها - دون جدوى - على بعض الدول العربية من أجل

دفعها الى التخلي عن القضية الفلسطينية ، وسياسة الترغيب والترهيب التي تتبعها  
للحصول على التأييد للخطة الأمريكية وتخريب خطة فاس العربية ، وبعبارة أخرى فإنه ندد  
بكل هذه المحاولات الرامية الى الحيلولة دون قيام دولة فلسطينية وطنية مستقلة .

ان منظمة التحرير الفلسطينية على حق تماما في أن ترفض سياسة الولايات المتحدة التي تدعو في الواقع الشعب العربي الفلسطيني الى الاستسلام لاسرائيل والتخلي عن هويته الوطنية وحقه في دولة مستقلة . ان مؤتمر وزراء البلدان غير المنحازة الذي عقد في شهر تشرين الأول / اكتوبر الماضي محق تماما في قيامه بالتذكير بالاعلان الصادر عن قمة نيودلهي الذي أدان الولايات المتحدة وطالب المجتمع الدولي باتخاذ التدابير المناسبة ليس ضد اسرائيل فحسب ، ولكن أيضا ضد تلك البلدان التي تدعم اسرائيل وتحميها ، وتأتي في مقدمتها الولايات المتحدة .

ان المجتمع الدولي كان شاهدا على شجاعة وسالة المقاتلين الفلسطينيين في بيروت . ووفد بلادى يعرب عن اعجابه ببطولتهم واحترامه لها . فقد كتبوا أخلد صفحات تاريخ حركة التحرر الوطني للأمة العربية ، وهم مصدر فخر لكل الشعوب المحبة للسلام والعدالة . لقد افشلوا الخطة الامريكية الاسرائيلية التي كانت تهدف الي تمزيق أوصال منظمة التحرير الفلسطينية والقضاء عليها . ان كفاحهم قد أعطى لمنظمة التحرير الفلسطينية مكانة فريدة وجعلها موضع تأييد متزايد من المجتمع الدولي والدليل على ذلك يمكن أن نجده على سبيل المثال ، في النجاح الساحق الذي حققه المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين المنعقد في جنيف رغم كل المناورات التي تعرض لها .

ان الشعب الفلسطيني ومنظمته الرائدة يحتاجان الى كل قواهما الموحدة والمتضامنة مع الأمة العربية كلها أكثر من ذي قبل ، من أجل تطوير وتكثيف نضالهما العادل في وحدة وعمل متسق حتى النصر النهائي .

ان حل مشكلة فلسطين هو العنصر الأساسي وجزء لا يتجزأ من التسوية السلمية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط . ان الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز المنعقد في تشرين الأول / اكتوبر الذي شاركت فيه فييت نام قدم تأييده الكامل لاعلان جنيف المعتمد في المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، وطالب بتنفيذه على نحو عاجل ، وكرر تأييده للنضال الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، بجميع الوسائل المتاحة له ، ورحب بتصميم ذلك الشعب الذي أعرب عنه في المؤتمر من جانب قياداته :

" شعبنا المكافح . . . وقف بفضب وقوة وصلابة . . . وبوحدة شاملة . . . دافعا عن مستقبل أطفاله وأجياله القادمة ، وحققا أن تحيا بكرامة وحرية فـ . . . أرضها الحرة المستقلة " . ( A/CONF.114/42/Annex II ، الفقرة ٢٤ ) .  
وفي اطار هذا الدعم متعدد الأشكال للصالح كفاح الشعب الفلسطيني بكل السبل الموجودة تحت تصرفه ، فان الاجتماع الوزاري حث الدول " على العمل من أجل مقاطعة اسرائيل في الميادين الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وفي مجال حركة المرور البحرية والجوية ، وفقا لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة " . ( A/38/495 ، Annex ، الفقرة ٥٣ )

ان اعلان جنيف وضع المبادئ التوجيهية لحل قضية فلسطين ككل لا يتجزأ ، ومـ ذلك فان وفد بلادي يعتقد أن الدليل على جدية وفعالية أية خطة للتسوية يكمن في مسلكها ازا . هذه النقطة الحرجة : الانشاء العاجل لدولة فلسطين المستقلة ، الأمر الذي يتطلب اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة في عملية المفاوضات والتنفيذ بأكملها ، وأي حل غير شامل لا يتضمن هذا العنصر الأساسي لا يمكن أن يكون منصفا ، وبالتالي لا يمكن أن يكون مقبولا . وانا تكلمنا بموضوعية فان مثل هذا الحل يؤدي فقط الى دعم المؤامرات والمناورات التي تقوم بها الولايات المتحدة واسرائيل ، واطالة أمد الصراع معـ يصاحب ذلك من مخاطر تفجر الأوضاع .

ان خطة فاس تدبير أكثر تعقلا أيده منظمة التحرير الفلسطينية وقمة عدم الانحياز وكل الدول العربية والاسلامية . ان هذا التأييد شبه الجماعي من المجتمع الدولي لخطة فاس انعكس أيضا في اعلان جنيف . ويمكن أن تصبح هذه الخطة أساسا لتسوية مشكلة الشرق الأوسط وقضية فلسطين بمجرد أن ترى الولايات المتحدة واسرائيل ان اهدافهما ليست واقعية . والاجتماع الوزاري الأخير لبلدان عدم الانحياز المنعقد في نيويورك كرر اقتناعه بأن : " ايجاد تسوية عادلة ودائمة يضمن حق جميع الدول في المنطقة ، بما في ذلك الدولـ الفلسطينية المستقلة ، في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا " . ( المرجع نفسه ، الفقرة ٥٦ )

وهذا يفترض الانسحاب غير المشروط للقوات الاسرائيلية وادارتها من الأراضي العربية المحتلة ولاسيما الأراضي الفلسطينية .

أما بالنسبة لطرق هذه التسوية ، فلا يمكن أن تترك حكرا للولايات المتحدة . ان مؤتمر جنيف الدولي أخذ بفكرة تقدمت بها منظمة التحرير الفلسطينية ودعا الى عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والبلدان الأخرى المعنية على قدم المساواة . وأيد الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز ذلك النهج ولا حظ المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن عن اتخاذ الترتيبات المناسبة لضمان وتنفيذ أى اتفاق يسفر عنه ذلك المؤتمر الدولي المعني بالشرق الأوسط .

وتمشيا مع حركة عدم الانحياز ككل ، فان جمهورية فييت نام الاشتراكية تعتبر قضية فلسطين قضيتها ، ولقد شاركت في جهود الأمم المتحدة وغيرها من الجهود الرامية الى تأييد الكفاح العادل لذلك الشعب الشقيق ودعم الحل العادل لهذه المشكلة المؤسفة . وضمن أمور أخرى ، فان وفدا وزاريا من بلادى شارك في أعمال مؤتمر جنيف الأخير . وفي رسالته الى الأمين العام والى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بمناسبة الاحتفال الأخير باليوم الدولي للتضامن مع شعب فلسطين ، فان رئيس مجلس وزراء جمهورية فييت نام الاشتراكية ذكر أنه :

" يقدر ذلك اليوم كمصدر للتشجيع والدعم الكبيرين للشعب الفلسطيني الذى عانى الكثير وقدم الكثير من التضحيات الصعبة ولكنه يواصل ببسالة وتصميم كفاحه ضد احتلال المعتدين الاسرائيليين " .

وكرر التأييد الراسخ غير المتواني من جانب شعب وحكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية لشعب فلسطين ومثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية ، في نضالهما العادل الذى سيتكلل حتما بالنصر - في سبيل حقوقهما الوطنية المقدسة الأساسية بما في ذلك حق هذا الشعب في تقرير المصير وحقه في العودة وحقه في انشاء دولته المستقلة ذات السيادة في فلسطين . وختم رسالته بهذه العبارات :

"واليوم بينما يبذل الامبرياليون والاسرائيليون أقصى ما في وسعهم—  
لاحداث انقسام في صفوف الشعب الفلسطيني ولعزل هذا الشعب واضعاف مقاومته  
منكرين على منظمة التحرير الفلسطينية دورها ، ويقومون بفرض حلول تضر بمصالح  
الشعب الفلسطيني والدول العربية الاخرى ، فان فييت نام تعتقد أن قوى السلام  
والعدالة في أرجاء العالم يجب ، أكثر من ذي قبل ، أن تدعم تضامنها مع الشعب  
الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى وساندتها لتلك الشعوب وعونها لها ف—  
نضالها ضد التدخل والعدوان في الشرق الأوسط من قبل الامبرياليين ف—  
الولايات المتحدة ، ومن أجل السلام والاستقلال والأمن للأمم في المنطقة وفي العالم  
بأسره " .

السيد القاسمي ( الامارات العربية المتحدة ) : اسمحوالي في البداية أن أتقدم بالشكر الى السيد السفير ماساما ساري رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، على تقرير اللجنة الهام ، وعلى مساعيه لانجاح مهمة اللجنة ، ومتابعة الاحداث على الساحة الفلسطينية . كما أتقدم بالشكر الى السيد السفير فكتور غوسي ، مقرر اللجنة ، على بيانه الممتاز حول مداوات اللجنة ومنجزاتها . ولا يفوتني هنا أن أخص بالشكر هنا السيدة لوسيل ماير ، الأمينة العامة للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين المعقود في جنيف خلال شهري آب/اغسطس وأيلول /سبتمبر الماضيين ، والتي كان لجهودها ومساعدتها المتواصلة أكبر الاثر في انجاح ذلك المؤتمر .

تتميز مناقشة قضية فلسطين في هذه الدورة بأنها تأتي عقب انعقاد المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، والذي كان لحكومي ليس فقط شرف الاشتراك فيه ، وانما استضافة الاجتماع التحضيري له على مستوى الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . ورغم مقاطعة بعض الدول الغربية لمؤتمر جنيف ، فقد نجح المؤتمر نجاحا بالغا ، وحقق الهدف المبتغى منه ، الا وهو تبني ١١٧ دولة لاعلان جنيف بشأن فلسطين وبرنامج العمل لإعمال الحقوق الفلسطينية . وفي انعقاد المؤتمر ونجاحه ، رغم مساعي بعض الدول الغربية لافشاله ، دلالة كافية على اهتمام المجتمع الدولي ، وشعوب العالم المحبة للسلام ، وعزمها على تسوية قضية فلسطين بصورة عادلة تنطلق من اتاحة السبيل للشعب الفلسطيني لممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بها فيها الحق في العودة والحق في تقرير المصير والحق في اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين .

بسبب سياسات الدول الكبرى الظالمة عانى الشعب الفلسطيني سنين طويلة من التشرد والضياع والابادة منذ وعد بلفور الى اليوم . فلقد وعد اعطاء وطن ذلك الشعب وأرضه من قبل دولة مستعمرة هي بريطانيا لليهود المنتشرين في جميع بقاع الارض دون مراعاة لحقوق الشعب الفلسطيني . ثم عمدت تلك الدولة الى فتح أبواب

الهجرة على مصراعيها أمام الدخلاء الصهاينة ، والى سن التشريعات ، وخلق الظروف المناسبة لهم بالاستيلاء على أراضي الفلسطينيين العرب وتوطينهم فيها . كما عمدت الى تسليح الصهاينة وتدريبهم على استعمال تلك الاسلحة ضد المواطنين العرب العزل من السلاح . ثم تخلت فجأة عن مسؤوليتها عن ادارة فلسطين وتركتها للغزاة الصهاينة المدججين بالسلاح .

وأتى بعد ذلك دور الولايات المتحدة ليكمل المأساة . حيث لجأت الاخيرة الى جميع الوسائل والضغط لحمل الجمعية العامة للأمم المتحدة على تقسيم فلسطين ومنح الجزء الاكبر منها للاقلية الصهيونية ، واقامة ما يسمى بدولة اسرائيل دون أية مراعاة لحقوق الاغلبية العربية في ممارسة حق تقرير المصير . واستمرت اسرائيل بعد ذلك ، مستندة على المساعدات الامريكية الضخمة العسكرية منها والمالية والدبلوماسية في اتباع سياسة الاحتلال والتوسع حتى آتت على الارض الفلسطينية بكاملها . وها هي اليوم تقوم بتطبيق مخطط متكامل لتهويد الارض المحتلة تمهيدا لضمها اليها ، وذلك عن طريق الاستيلاء على الاراضي العربية واقامة مستعمرات اسرائيلية فيها ، وعن طريق تضيق سبل العيش أمام المواطنين العرب بفرض العقوبات الجماعية على المدن والقرى الفلسطينية ، وبمنع التجول فيها لمدد طويلة ، وبمنع عقد الاجتماعات ، وبحظر انتقال الزعماء الفلسطينيين من مدينة الى أخرى ، وبمنفي بعضهم ، وباغلاق الجامعات والمدارس ، وباطلاق الرصاص على الطلبة والطالبات .

وأمام هذا الواقع المؤلم فاننا نكون ساذجين لو تصورنا أن اسرائيل سوف تكف في المستقبل عن مثل تلك الممارسات الظالمة ، والتحديات المستمرة لقرارات الأمم المتحدة . بل على العكس فان الواقع الذي أمامنا يثبت أن اسرائيل ستتمادى أكثر وأكثر في تحديها ورفضها للقرارات الدولية .

فما الذي سيدفع اسرائيل الى تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأنها اذا كانت مطمئنة الى أن دولة كبرى عضوفي مجلس الأمن ستعارض تلك القرارات ؟ ولماذا تمثل اسرائيل للارادة الدولية اذا كانت تعلم سلفا أن حكومة الولايات المتحدة سوف تكون دائما الى جانبها بل وتكفائها أحيانا نظير اعمالها العدوانية وخرقها للميثاق والاعراف الدولية ؟

أولم تكافأ اسرائيل مؤخرا بالتعاون معها عسكريا واستراتيجيا وباعفائها من الديون بينما قواتها لم تزل تحتل جنوب لبنان والضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان ؟

اولم تكافأ اسرائيل مؤخرابإعطائها المزيد من القنابل الانشطارية ، وأجساد المئات من الرجال والنساء والاطفال اللبنانيين والفلسطينيين لم تزل بعد تتآكل من جراء تلك القنابل ؟

اننا نناشد حكومة الولايات المتحدة بصفتها دولة عضوا في مجلس الأمن ، مناطا بها حفظ السلم والامن الدوليين ، أن تدرك أنه لا يمكن حل القضية الفلسطينية الا باجبار اسرائيل على تنفيذ قرارات الامم المتحدة وليس بتشجيعها ومكافأتها على تحدى تلك القرارات .

لقد حدد اعلان جنيف بشأن فلسطين وبرنامج العمل لاعمال الحقوق الفلسطينية منهجا متكاملا يتصف بالواقعية والجدية الموضوعية لتسوية القضية الفلسطينية بصورة عادلة ودائمة . واذ تلتزم دولتي بذلك المنهج نضا وروحا ، فانها تحت جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة على الموافقة على ذلك المنهج واعتماده . واننا من جانبنا نهيب بالذات بالدول المترددة من العالم الغربي الاسترشاد في تقييمها لذلـك المنهج وموقفها منه بأسس العدالة والحق والمساواة وبالمبادئ الواردة في الميثاق والاعراف الدولية ، ففي ذلك فرصة لها لمعاملة الشعب الفلسطيني كغيره من الشعوب

ولتخفيف الظلم الفادح الذي حاق به نتيجة لتأييدها السابق لاسرائيل أو غضبها  
النظر عن ممارساتها ضد ذلك الشعب ، وللمعمل على منع اندلاع جحيم اخرفسي  
منطقتنا لن تقتصر آثاره ونتأجه علينا وحدنا بل ستمتد اليها والى العالم بأجمعه .  
لا بد لي قبيل اختتام كلمتي هذه من الاعراب عن الحزن والاسى اللذين  
يخامران دولة الامارات العربية المتحدة رئيسا وحكومة وشعبا على الاختلاف القائم  
والاقتتال الدائر ، بين أخوة النضال وزملاء الكفاح في منظمة التحرير الفلسطينية .  
ولنا وطيد الامل بأن تتغلب تلك الاخوة على الفرقة ، وبأن تعلو الزمالة على المواجهة  
بحيث يكون المحك في الفصل واتخاذ القرار هو النقاش البناء والحوار .  
كما أن لدينا اليقين الكامل بأن ما جرى لن يكون سوى زوبعه مآلها السزوال  
وستعود المنظمة اقوى مما كانت عليه في وحدتها وتالفها وسيستمر العمل المشترك  
الجماعي حتى يتم تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال .

السيد مؤمن ( جزر القمر ) ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : لقد مضت ستة وثلاثون عاما منذ اختفت فلسطين من الخرائط ، ومنذ مُزق المجتمع الفلسطيني ، وهُجِر وُسِّتت ، وفُرق الشعب الفلسطيني في بلدان أخرى . وعلى مدى ٣٦ عاما ، قامت الشعوب المحبة للسلام والبلدان الحرة في هذا العالم فرادى وجماعات ، في اطار المنظمات الاقليمية أو الدولية بالبحث واقترح حلول لما أصبح يعرف باسم مشكلة الشرق الأوسط . وظللنا طوال ٣٦ عاما نواجه هذه المشكلة ، ٣٦ عاما من الكوابيس للشعب الذي حرم من دياره ولكنها أيضا ٣٦ عاما من النضال الصعب والمرير ، ولكنه نضال فعال يستحق ما بذل من أجله ، اذ لا يوجد أحد اليوم يستطيع أن ينكر سلامة المطالب الفلسطينية . ولا أحد بوسعه أن ينكر مشروعيتها الثابتة بموجب القانون الدولي ، ولا مشروعية حق هذا الشعب في اقامة دولته الفلسطينية مثله مثل جميع شعوب العالم . ان مشاعر التعاطف العميق والتأييد الاخوي التي يثيرها مصير الشعب الفلسطيني لدى الشعوب الاخرى في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية خاصة ، والاهتمام الكبير الذي توليه تلك الشعوب للحل الشامل والدائم والعاقل للمشكلة الفلسطينية بكل الوسائل الممكنة ، تظهر رد الفعل الطبيعي والمفهوم من جانب تلك الشعوب التي عانت بدورها خلال فترات مختلفة من التاريخ من صروف الدهر ومظالم الهيمنة الاستعمارية . ومع أن العرب واليهود تعايشوا زمنا طويلا في فلسطين ، الا أن التاريخ يعلمنا أن أحدا لا يستطيع أن يذكر وجودا يهوديا في هذه المنطقة قبل عام ١٢٦٠ قبل الميلاد ، وفي ذلك الوقت وقّع موسى ميثاق تعايش سمح لعديد من القبائل من بينها القبائل العبرانية بالعيش تحت الحماية المصرية والسفر بحرية الى فلسطين الغنية ، التي كانت هي نفسها خاضعة لاشراف مصر . ولكن العبرانيين لم يقتصروا على العيش في الشرق الاوسط وحده . وتوضح خطة مارشال ساكسونيا في عام ١٧٤٩

التي كانت تهدف الى انشاء دولة يهودية يكون هو ملكها في أمريكا الجنوبية بجلاء تام هذه النظرية وبارد هار الرأسمالية في القرن التاسع عشر ونظرا لثروة الشقوق الاوسط الفنية والثقافية والاقتصادية ، أثارت تلك المنطقة الاطماع من جميع الجهات وأعطى كتاب تيودور هرتزل " الدولة اليهودية " الصادر في عام ١٨٩٧ إشارة البدء للحركة السياسية الصهيونية التي كانت ترمي الى اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين العربية يحميه القانون العام " . ويندرج في الاطار نفسه وعد بلفور الشهير الذي سمى باسم وزير خارجية بريطانيا في ذلك الحين والذي كان يعد " بانشاء وطن قومي للشعب اليهودي " .

ومنذ ذلك الحين ، لم يكف الصهاينة من كل الانواع عن تحرشهم بالشعب الفلسطيني محاولين جلب اليهود من جميع أرجاء الارض الى فلسطين . وهكذا ، في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨ ، أعلن الصهاينة من طرف واحد انشاء دولة اسرائيل بينما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ قرار تقسيم فلسطين . ولم يكن لذلك القرار الذي نص على انشاء دولتين في فلسطين احدهما عربية مساحتها ١١ .٠٠٠ كيلومتر مربع ، وأخرى يهودية مساحتها ١٤ .٠٠٠ كيلومتر مربع ، أي سند من القانون أو التاريخ ، ولا يمكن تفسيره الا على أساس من توازن القوى فحسب ، ومن ثم على أساس الفلسفة السياسية السائدة في ذلك العصر . وقد نددت الجماهير العربية بذلك القرار بطبيعة الحال ووصفته بأنه باطل ولاغ .

يترتب على ما قلته أن دولة اسرائيل ولدت نتيجة اتحاد مجموعة ظروف كان المناخ الدولي مواتيا لها . في منطقة غنية اختارتها بنفسها على أرض طالب بها أناس ، امتهنوا منذ الساعات الأولى لوجودهم على هذه الارض بلا موارد ، وبتواطؤ من دول أخرى الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . والواقع أن دولة

اسرائيل كان يمكن انشاؤها في أى مكان آخر ، في أمريكا الجنوبية على سبيل المثال لو كان فيها مكان يوفر القدرة على الجذب ، ولو كانت بها الموارد التي يتمتع بها الشرق الاوسط وثروته الفنية والثقافية والاقتصادية ، والواقع ، أن دولة اسرائيل ، وهي دولة توسعية بطبيعتها تتجر بالحروب ، ليس لها أرض ، ومن ثم ليس لها وجود قانوني لأنه لا يمكن قيام دولة دون أرض وذلك بمقتضى القانون الدولي العام .

بل وما هو أسوأ ، أخذ الصهاينة في طرد الفلسطينيين من ديارهم وتصفيد سلسلة متزايدة من الأعمال الوحشية ، غير مكثفين باقامة دولة على أرض شعب آخر ، متحدين الرأى العام الدولي وغير متورعين عن ارتكاب اى عمل من أعمال البربرية . وقد قاموا ، أولا وقبل كل شئ ، باحتلال ٢٠٧٠٠ كيلومتر مربع ثم ٦٥٠٠٠ كيلومتر مربع من الاراضي الفلسطينية ، وبهذا حولوا أكثر من مليون عربي الى لاجئين . ومنذ ذلك الحين لم يكفوا عن التحرش والعدوان المتعمد والمجازر التي لا تعد ولا تحصى ضد جميع الشعوب العربية ، ولا سيما الشعب الفلسطيني . وان مذابح صبرا وشاتيلا أحدث من أن أذكر بها الجمعية .

الا أن الجماهير الفلسطينية هبت منذ الساعات الاولى للاحتلال ضد الخزاة واستخدمت جميع الوسائل التي توافرت لديها واستطاعت بدعم من الشعوب العربية الاخرى ، وتأييد شعوب العالم أجمع أن تحصل على الوسائل الضرورية وان تشن كفاح المقاومة بانشاء منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٤ ، وأن تبدأ الكفاح المسلح العادل من أجل التحرر الوطني .

وسارت المقاومة الفلسطينية الموحدة من نصر الى نصر ، مكتسحة العقبات التي اعترضت طريقها رافعة شعلة الكفاح المسلح العادل عالية من أجل التحرر الوطني ولقد قامت منظمة التحرير الفلسطينية باحباط جميع المؤامرات والمكائد التي دبرتها مختلف الجهات وركزت كل جهودها على قتال العدو .

وكل هذه الانتصارات التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، كانت بفضل تصميم جميع المعنيين ووحدة الفلسطينيين بصفة خاصة وتضامنهم القوي الذي تجسد في منظمة التحرير الفلسطينية . وهذا أمر هام للغاية لأنه يشكل مصدر تشجيع هائل لكل المقاتلين والمناضلين الفلسطينيين وحتى لكل من يكافح من أجل أية قضية عادلة كالدفاع عن السلامة الإقليمية وأحق الشعوب في تقرير المصير . ولذلك ، فان جزر القمر تعلق أهمية بالغة وقيمة كبيرة على ترابط وبسالة منظمة التحرير الفلسطينية في وجه العدو . لأنه اذا كان صحيحا أنه لا يمكن تصور قيام سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط دون ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية ، فمن الصحيح أيضا أنه لن يتسنى التوصل الى أي حل دائم دون منظمة التحرير الفلسطينية الموحدة القوية . ولهذا السبب ، فان جزر القمر يحزنها أن تؤدي المشاكل الداخلية لهذه المنظمة الى اضعافها - مما يعود على العدو بالفائدة - وذلك بتحويلها عن اهتماماتها الفورية في وقت ينبغي فيه ضم الصفوف وتعبئة كل مواردها في الاتجاه الصحيح . ولكننا نؤمن بالقدرة النضالية لتلك المنظمة على حل مشاكلها الخاصة بطريقة ملائمة وتعزيز مقاومتها .

ان منظمة التحرير الفلسطينية تتحمل مسؤولية تاريخية في النضال من أجل التحرر الوطني الذي ينبغي أن تضعه فوق أي اعتبارات أخرى . ولبلوغ هذه الغاية ، ناشد المقاتلين الفلسطينيين ضم صفوفهم والعمل معا بنشاط وسرعة من أجل التوصل الى حل للخلاف الذي نعتقد أنه مجرد خلاف داخلي يمكن علاجه وهو أمر يوجد في أي منظمة عسكرية مثل منظمة التحرير الفلسطينية .

لقد اقترح مؤتمر القمة العربي الثاني عشر المنعقد في فاس في المغرب في ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، خطة سلم تشكل أساسا جيدا وهاما للتفاوض من أجل اقامة سلم تام ودائم في الشرق الأوسط . وتتضمن هذه الخطة أكثر الحلول واقعية لمشكلة الشرق الأوسط العامة ، كما تشكل أهم اسهام في العمل على تحقيق السلم

في الآونة الأخيرة . وتلقى هذه الخطة نظرة شاملة على المشكلة بأكملها من جميع جوانبها وعلى كل البيانات المتوفرة . ويمكن تفسير هذه الخطة واستكمالها بواسطة الاعلان والبرنامج اللذين اعتمدهما المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد في جنيف في شهر آب/اغسطس الماضي . وأود أن أعتنم هذه المناسبة لأعرب عن تأييد بلدي الكامل لوثائق هذا المؤتمر التي تعتبر امتدادا منطقيا لخطة فاس العربية ، التي أعلن مجلس أوروبا في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٣ أنها تمثل خطوة نحو تحقيق السلم في الشرق الأوسط . وهذه الوثائق تتمشي تماما مع توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . ولهذا السبب ، فان بلدي يؤيد اقامة جبهة موحدة بشأن تلك الاقتراحات من أجل وضعها موضع التنفيذ ولا جبار اسرائيل على التراجع ووضع حد لهذه الأزمة التي أدت اطالتها الى زيادة الشكوك لدى البعض .

### السيد فونغساي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة

شفوية عن الفرنسية) : ان قضية فلسطين التي ما فتئت تعرض على الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧ ، يبدو أن حلها لا يزال بعيد المنال بسبب ما تشيره من مشاعر وما تولده من تعقيدات . فكلما عرضت على الجمعية العامة ، سبقتها بعض الاحداث الخطيرة . وفي العام الماضي ، عندما كانت الدورة السابعة والثلاثون تتناول هذه القضية ، كان المجتمع الدولي يفيق من الصدمة التي أحدثتها المذبحة الرهيبة للاجئين الفلسطينيين العزل في مخيم صبرا وشاتيلا في بيروت . وفي هذا العام ننظر في هذه القضية في وقت لا يزال فيه الموقف في الشرق الأوسط متفجرا . ولبنان ، الذي ما زال ييرزح تحت الاحتلال الاسرائيلي ، أصبح الآن هدفا لتدخل الولايات المتحدة المباشر تحت ستار ما يسمى بقوة حفظ السلام المتعددة الجنسيات ، وما زال اللاجئون الفلسطينيون في ذلك البلد يسقطون صرعى رصاص المعتدين ، أوضحايا بريئة للقتال بين الأشقاء .

وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث يتم انشاء المستوطنات على قدم وساق ، انتهاكا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن هذه المسألة ، ما زال السكان العرب يعانون من أعمال العنف بجميع أشكاله من جانب المستوطنين الصهاينة والسلطات العسكرية الاسرائيلية .

لقد ذكرت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقريرها أنه قد تم انشاء ١٥٣ مستوطنة اسرائيلية بصورة غير قانونية في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية حتى نهاية عام ١٩٨٢ . ويذكر هذا التقرير أيضا أن الحكومة الاسرائيلية قد أقرت في ١٦ كانون الثاني /يناير من العام الحالي انشاء أربع مستوطنات جديدة في الضفة الغربية المحتلة . وقد ارتفع عدد سكان هذه المستوطنات الى ١٤٠ . . . . ألف نسمة في ١٩٨٢ ، وتنوي اسرائيل توطين . . . . ٤٠٠ مهاجر من بلدان أخرى في المستوطنات في السنوات الخمس المقبلة ، و ١٤٠٠ . . . . يهودى في السنوات الثلاثين المقبلة .

ومن الواضح أن اسرائيل تعتزم تغيير التركيب الديموغرافي للأراضي العربية المحتلة والا خلال بوحدها الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية . وقد أثارت هذه السياسة حالة من السخط بين العرب الذين ما فتئوا يتظاهرون بصورة متزايدة ضد الاحتلال ، مما أدى الى قيام سلطات الاحتلال بأعمال انتقامية واعتقالات جماعية وتعذيب ، بالإضافة الى اغلاق الجامعات والمدارس العربية وترحيل السكان الأصليين أو نقلهم قسرا من الضفة الغربية وقطاع غزة ، وطرده القيادات المحلية المنتخبة ديمقراطيا وتدمير المساكن وهلم جرا ، وهذه أحداث تقع كل يوم . ومن الواضح أن هذه الممارسات الوحشية تسهم في تسميم المشاعر وبالتالي تزيد من تفاقم الحالة الى الحد الذى يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر . واذا كانت اسرائيل قد تجرأت بهذه الطريقة على انتهاك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة

دون عقاب ، فقد فعلت ذلك لأنها تعلم أن باستطاعتها الاعتماد على الحماية التي توفرها لها حكومة الولايات المتحدة . لقد تجلّت هذه الحماية في ممارسة الولايات المتحدة لحق النقض في مجلس الأمن كلما حاول المجلس فرض عقوبات على اسرائيل . وعلاوة على ذلك ، فبعد كل عمل شرير تقوم به حكومة تل أبيب ضد الفلسطينيين أو ضد الدول العربية ، تزيد واشنطن من معونتها الاقتصادية والعسكرية لاسرائيل . وهذا لا يبعث على الدهشة لأن واشنطن ، عن طريق التعاون الاستراتيجي المزعوم ، جعلت من اسرائيل رأس حربة لسياستها الامبريالية في منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية .

ونظرا للقلق المتزايد الذي يشعر به المجتمع الدولي ازاء هذه الحالة المتردية على نحو مطرد فقد حاول منذ البداية التوصل الى الوسائل اللازمة لحل المشكلة . وقد اعترف بأن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع العربي الاسرائيلي . وتنطوي هذه القضية في الواقع على الحقائق التالية . أولا ، طرد الفلسطينيين من ديارهم وأراضيهم التي احتلها الاسرائيليون . ثانيا ، أرغمت الأمة الفلسطينية بأكملها تقريبا على العيش في المنفى ، وفرضت على الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال الاسرائيلي المعاناة من كل أنواع الابتزاز والمضايقة والمعاملة المهينة اللانسانية التي تستهدف طردهم من ديارهم في النهاية . ثالثا ، يحرم الشعب الفلسطيني من حقوقه الأساسية وغير القابلة للتصرف ، وخاصة الحق في العودة والحق في تقرير المصير والحق في الاستقلال والحق في السيادة الوطنية . رابعا ، ترغب كل دول المنطقة في العيش في ظل الأمان والاستقلال .

ومن ثم فان أية تسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين وبالتالي للنزاع في الشرق الأوسط ينبغي أن تضع كل تلك الحقائق في اعتبارها . لقد اقترح الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية خطة للتسوية تستند الى النقاط التالية : انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الأساسية غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك الحق في اقامة دولة فلسطينية مستقلة في فلسطين ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي الوحيد ، ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة مع الأطراف المعنية الأخرى ، في أية مناقشة حول قضية فلسطين ومشكلة الشرق الأوسط ، وحق جميع الدول في المنطقة في العيش في أمان داخل حدود آمنة معترف بها دوليا ، ووضع نهاية لحالة الحرب وارساء السلم بين الدول العربية واسرائيل ، ووضع اعتماد ضمانات دولية للتسوية السلمية .

كذلك اعتمد مؤتمر القمة العربي الثاني عشر ، الذي عقد في فاس ، خطة للسلم تماثل الخطة السابقة ، وقد حظيت تلك الخطة بموافقة المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد في جنيف في أوائل ايلول / سبتمبر من هذا العام . وتشدد تلك الخطة بصفة خاصة على ضرورة وضع حد لانشاء المستوطنات التي تشكل عائقا أساسيا يحول دون اقامة السلم في الشرق الأوسط ، وعلى ضرورة تجنب الاعتراف بالتغييرات التي ادخلت على طابع مدينة القدس الشريف ومركزها .

وعلاوة على ذلك ، وبنية تنفيذ المبادئ الواردة في خطة فاس ، اعتبر مؤتمر جنيف أنه من الضروري عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة حتى يمكن التوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع العربي الاسرائيلي ، على أن تشارك في المؤتمر ، على قدم المساواة ، كل أطراف النزاع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، بالإضافة الى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وغيرهما من الدول المعنية .

وقد تضمن اعلان جنيف بشأن فلسطين وبرنامج العمل الخاص باعمال التحقيق الفلسطينية بعض المبادئ الواقعية والايجابية للغاية التي يمكن حقا أن تؤدي الى تسوية عادلة ودائمة للمشكلة الفلسطينية . وقد أقرت منظمة التحرير الفلسطينية تلك المبادئ ، ولكنها اعلنت أيضا أنها ، في كفاها من أجل الحصول على حقوقها الوطنية الأساسية غير القابلة للتصرف ، تمسك في يد بغصن الزيتون وفي اليد الأخرى بالبندقية . وأيا كانت الأداة التي يتعين على المنظمة ان تستخدمها من هاتين الاداتين لتحقيق هدفها ، فانه يمكنها ، على أية حال ، أن تعتمد على دعم بلادى الراسخ .

السيد لوندفيك (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عقد المؤتمر

الدولي المعني بقضية فلسطين منذ ثلاثة شهور . وقد مثلت السويد في هذا المؤتمر برغم التحفظات التي أبدتها بشأن الاسلوب الذي اتخذ به قرار عقد المؤتمر بواسطة هذه الجمعية العامة . وقد رحبت حكومتي بما أسفر عنه المؤتمر وترى أن اعلان المؤتمر يمثل

خطوة مشجعة نحو معالجة مسؤولة وواقعية لقضية فلسطين من قبل الجمعية العامة .  
وتوفر الأمم المتحدة الآلية الملائمة في السعي الى ايجاد حل لتلك المشكلة . ويمكن  
للجمعية العامة أن تسهم على نحو بناء في ذلك الجهد اذا ما اتصفت مواقفها بالتوازن  
والواقعية .

ويحدد اعلان مؤتمر جنيف مجموعة من المبادئ التوجيهية للجهود الدولية الرامية  
الى حل النزاع . ونجد أن تلك المبادئ التوجيهية تمثل في جوهرها المبادئ التي دعت  
اليها السويد باعتبارها أساسا مناسباً وواقعياً للتوصل الى حل شامل وعادل ودائم .  
واسمحوا لي بأن أتناول هذه النقطة بمزيد من التفصيل .

تستند السويد في موقفها الى قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) .  
ويتمثل فهم حكومتى للفحوى الأساسية لهذين القرارين في انه ، نتيجة لمفاوضات تجرى  
في هذا الصدد ، يجب على اسرائيل أن تنسحب من الأراضي المحتلة في ١٩٦٧ .  
وتعترف الدول المجاورة لاسرائيل والدول الأخرى في المنطقة اعترافاً كاملاً بحق اسرائيل  
في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها . وهذه العناصر الأساسية واردة في  
المبادئ التوجيهية للاعلان .

ولا توجد اشارة صريحة الى حقوق الفلسطينيين كشعب في القرارين ٢٤٢  
(١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) . فقد أشير اليهم كلاجئين ، ومن ثم يجب أن نفترض أنهم  
يمثلون بصورة غير مباشرة أحد " الأطراف المعنية " المشار اليها في القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) .  
وترى حكومتى أن العدالة والواقعية السياسية تقتضيان الاعتراف بحق الشعب  
الفلسطيني في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته ، باعتبار ذلك مقدمة  
أساسية للمفاوضات الرامية الى تحقيق تسوية شاملة للنزاع .

ويحدد الاعلان حقوق الشعب الفلسطيني بطريقة نجد أنها متفقة مع وجهة  
نظرنا .

وخلال الفترة التي انقضت منذ عقد المؤتمر المعني بقضية فلسطين ، فان وضع  
الشعب الفلسطيني واحتمالات تحقيق الطموحات الوطنية الفلسطينية قد تعرضت

لا نتكاسات حادة • وتشير سياسة اسرائيل المستمرة في اقامة المستوطنات غير المشروعة واجراءات القمع المتنوعة ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وفي غزة قلعا بالغا وتستوجب الادانة من المجتمع الدولي • كما ان اجراءات اسرائيل في المناطق المحتلة استمرت في الا خلال بالهيكل السياسية الموجودة في تلك المناطق ، ومن الواضح ان الهدف الرئيسي لتلك الاجراءات هو القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها القوة السياسية الرئيسية • وما لا شك فيه أن تلك المحاولات الاسرائيلية قد شجعتها التطورات التي حدثت في الشهور الأخيرة في الأجزاء التي تسيطر عليها سوريا في لبنان • ان النزاعات داخل منظمة التحرير الفلسطينية تستغل بواسطة أطراف أخرى وتهدد بالقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها منظمة مستقلة •

وتعتبر حكومتي أن تلك السياسات تضر باحتمالات اقامة سلم دائم في المنطقة . ولا يمكن احباط التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني .

ولكي تصبح أية تسوية للنزاع دائمة ، لابد أن تحظى بتأييد الشعب الفلسطيني . ولن يتأتى ذلك التأييد ما لم يشارك الفلسطينيون في المفاوضات الرامية الى ايجاد حل ، وما لم يعترف الفلسطينيون أنفسهم ، بصفة عامة ، بمن يمثلونهم في هذه المفاوضات . وفي رأينا أن منظمة التحرير الفلسطينية تحظى بالتأييد المطلوب للقيام بهذا الدور . ان المظاهرات التي قام بها الفلسطينيون مؤخرا في المنطقة ، أبرزت التأييد المطلوب للقيام بهذا الدور . ان المظاهرات التي قام بها الفلسطينيون مؤخرا في المنطقة ، أبرزت التأييد الذي لا تزال تحظى به منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها السياسية . ونحن نعتقد أن منظمة التحرير الفلسطينية ستستمر في أن تحظى بهذا التأييد مادامت لا تمثل أية مصالح أخرى غير مصالح الشعب الفلسطيني .

ان النزاع الذي يقتل فيه الاخ أخاه ، الدائر بين الفلسطينيين ، وما ورد من أنباء عن القصف العشوائي للمدفعية السورية ، قد تسببا في موجة جديدة من المعاناة حاقت باللاجئين الفلسطينيين في الشمال اللبناني ، والسكان اللبنانيين في تلك المنطقة . ويبدو أن سلامة المدنيين ، الفلسطينيين واللبنانيين على حد سواء ، لا تؤخذ بعين الاعتبار من جانب أى طرف من الاطراف المتقاتلة . ان سوريا لا يمكنها أن تتصل من مسؤوليتها عن رفاهية السكان المدنيين الذين يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها . وفي الماضي ، عندما كانت اسرائيل هي التي تلجأ الى قصف بيروت وغيرها من الأماكن المأهولة بالسكان بصورة عشوائية ، أدانت حكومتي تلك الاعمال . لذلك لابد من ادانة الأعمال المماثلة التي تحدث في طرابلس وفي المناطق المحيطة بها ، سواء ارتكبتها الفلسطينيين أم السوريون .

ان الجهود التي يبذلها الصليب الأحمر ، ووكالة الأمم المتحدة لاغثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وغيرها من المنظمات ، لتقديم المساعدة للضحايا المدنيين في منطقة طرابلس ، تستحق كل دعم ممكن .

ولا تزال حالة اللاجئين الفلسطينيين في الجنوب اللبناني تثير قلقنا البالغ . ان المدنيين داخل مخيمات اللاجئين وخارجها ، ان يحرمون من الحماية الكافية ، يتعرضون

لأنواع عديدة من التحرش والتخويف . وتقع مسؤولية سلامة هؤلاء المدنيين في الوقت الراهن على عاتق اسرائيل بصفتها الدولة المحتلة .

وعند ما يتم انسحاب القوات الأجنبية من لبنان ستنتقل مسؤولية حماية المدنيين الى الحكومة اللبنانية . وترى حكومتي انه اذا ما طلبت الحكومة اللبنانية المساعدة لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد ، تعين على المجتمع الدولي أن يعتمده واجبا عليه أن يقدم تلك المساعدة ، كلما أمكن ذلك .

وهناك توافق عام دولي واسع النطاق في الآراء ، فيما يتعلق بالعناصر التي تشكل أساس أية تسوية دائمة للنزاع في الشرق الاوسط . ان الاعتراف المتبادل لكل من الاسرائيليين والفلسطينيين بالحقوق الوطنية للطرف الآخر مطلب ضروري لمثل هذه التسوية . أما شروط التسوية فلا يمكن تحديدها الا عن طريق المفاوضات ، بالاشتراك المباشر للأطراف الرئيسية ، بما فيها اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وكذلك الدول العربية المعنية بشكل مباشر . ان الحقائق الاستراتيجية للمنطقة تحتم ضرورة اشتراك الدول الرئيسية في مثل هذه المفاوضات . ويقر اعلان مؤتمر جنيف بهذه الحقيقة ، في ندائه من أجل عقد مؤتمر دولي للمسلم في الشرق الاوسط ، تشترك فيه كل أطراف النزاع والدولتان العظميان الرئيسيتان والدول المعنية الاخرى . وتعتقد حكومتي أن عقد مثل هذا المؤتمر سيكون في صالح جميع الأطراف المعنية .

السيد روا كوري ( كوي ) ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : لم يشهد

التاريخ - الا نادرا - جرائم اكر بشاعة مما ارتكبه الصهاينة الاسرائيليون ضد الشعب الفلسطيني في وطنه .

ونتيجة للسياسة التوسعية لاسرائيل ، حرمت الامة الفلسطينية من اراضي أجدادها ، واضطهدت ، واضطرت الى اللجوء الى البلدان المجاورة ، وحرمت من ممارسة حقوقها غير القابلة للتصرف ، وتحولت ، باختصار ، الى أمة مشردة . ومن هنا جاءت عدالة النضال التاريخي الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ، وحقه في رفض أي حل مزعوم لا يفي بحقه في تقرير المصير ، والعودة الى دياره ، واقامة دولته الخاصة به في فلسطين .

وفي العديد من المناسبات ، تم التأكيد على أن المسألة الفلسطينية هي لسب مشكلة الشرق الاوسط ، وهذا صحيح تماما . لذلك ، فلا يمكن تصور أو تحقيق أى تسوية في تلك المنطقة دون حل المشكلة الفلسطينية في نفس الوقت .

وخلال العقود الثلاثة التي انقضت منذ تقسيم فلسطين ، وانشاء الدولة اليهودية ، قامت اسرائيل ، بطريقة تدريجية ، وصفة غير شرعية ، بضم الاقليم برمت تقريبا ، واحتلال اراض عربية أخرى بالقوة ؛ بما فيها مدينة القدس الشريف ، التي تحاول تحويلها الى عاصمة لها .

وتواصل اسرائيل ، في انتهاك صارخ لقرارات الأمم المتحدة ، التوسع في اقامة مستوطناتها غير الشرعية في الاراضي المحتلة في الضفة الغربية لنهر الاردن وغزة ، وتتخذ التدابير لتغيير الطابع الديموغرافي والثقافي والاجتماعي والجغرافي الذي يميز تلك الاراضي ، بصورة جذرية .

وامتدت سياستها العدوانية الى مرتفعات الجولان السورية ، التي احتلتها أيضا ، والى الجنوب اللبناني الذي تبقى على قواتها فيه حتى يومنا هذا ، بعد الغزو الاجرامي الذي انتهى بمذبحتي صابرا وشاتيلا .

ولم تكن اسرائيل تستطيع القيام بذلك الا بالدعم العسكري والاقتصادي والسياسي الذي تقدمه لها الولايات المتحدة . ولقد تحول هذا الدعم الى تحالف استراتيجي بعد أن تولى رئاسة الولايات المتحدة السيد رونالد ريغان على رأس مجموعة صغيرة من الرجعيين تتحكم اليوم في مصير أعظم دولة امبريالية .

وما كل ذلك الا محاولة لتحقيق حلم الصهيونية القديم ، أي انشاء " ارتز اسرائيل " وهو كيان متعصب مقصور على اليهود ومناهض للعرب - بالأموال والأسلحة التي يوفرها دافعوا الضرائب في امريكا الشمالية ، بينما يحرك العم سام عملاء في المنطقة لتحقيق أغراضه الاستراتيجية والاقتصادية ، وذلك عن طريق اقرار سلم مرغوم ، لن يخدم الا مصالحه الخاصة في الشرق الاوسط .

ولقد تم تعزيز هذا التحالف غير المقدس ، بالزيارة الاخيرة التي قام بها رئيس الوزراء اسحاق شامير لواشنطن ، وبالتفاقات التي تم التوصل اليها ، في حين ارغم لبنان على الاشتراك في سلم منفصل قائم على الاستسلام مع المحتل الاسرائيلي .

ان مواقف اأغلبية الدول الأعضاء من هذا الموضوع معروفة لنا تماما . وتشكل توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بشأن تحقيق حل شامل وعادل ودائم لمشكلة الشرق الاوسط ، التي اعتمدها هذه الجمعية ، وكذلك نتائج المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد في جنيف هذا العام ، ولاية واضحة لا لبس فيها للمجتمع الدولي . وهناك وضوح تام كذلك في القرارات والبيانات التي اعتمدت في هذا الصدد في كل من المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي ، واجتماع الاتحاد البرلماني للتعاون العربي - الاوروبي الذي عقد في لاهاي ، والمؤتمر الدولي المعني بالتحالف بين جنوب افريقيا واسرائيل الذي عقد في فيينا ، والمؤتمر الدولي الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى الذي عقد في جنيف ، والحلقات الدراسية الاقليمية بشأن مختلف جوانب قضية فلسطين التي عقدت في آسيا وافريقيا واوروسا وامريكا اللاتينية قبيل المؤتمر الدولي للأمم المتحدة الذي عقد في آب / أغسطس - أيلول / سبتمبر هذا العام .

وان كويا ، التي اشتركت في معظم هذه الاجتماعات والتي اكدت دائما تضامنها الأكد مع شعب فلسطين في قضيتة العادلة ، تؤيد كذلك مشروعات القرارات المعروضة على هذه الجمعية ، وتؤيد بصفة خاصة عقد مؤتمر سلام دولي بشأن الشرق الاوسط بمشاركة كل اطراف النزاع العربي الاسرائيلي ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، والولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والدول المعنية الاخرى ، على قدم المساواة وبحقوق متساوية .

وينبغي أن يركز هذا المؤتمر الذي سيعقد تحت اشراف الامم المتحدة ، على الخطوط الارشادية التي وضعتها الوثيقة الختامية لمؤتمر جنيف ، وعلى ما يلي ، ضمن جملة امور : نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف ، بما فيها الحق في العودة والحق في تقرير المصير والحق في اقامة دولته المستقلة في فلسطين ؛ وحق منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، في الاشتراك على قدم المساواة مع الأطراف الاخرى في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات الخاصة بالشرق الأوسط ؛ وضرورة انهاة الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ، وفقا لبدء عدم جواز

الاستيلاء على الاراضي بالقوة ، وبالتالي ضرورة ضمان الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس .

وان هذا ، الى جانب معارضة السياسات والممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ورفضها ، والاعتراف بضرورة اعلان أن جميع التدابير التشريعية والادارية التي اتخذتها الدولة الصهيونية لاغية وباطلة ، سيتم تحقيق الحل الشامل والعادل والدائم الذى نتطلع اليه نحن شعوب الأمم المتحدة .

وتود كوها أن تطبق الجمعية العامة وكذلك مجلس الأمن التدابير التي نص عليها ميثاق هذه المنظمة حتى تلتزم اسرائيل و " حلفاؤها الاستراتيجيون " بقرارات الامم المتحدة ويوقفون أعمالهم غير المشروعة في الشرق الاوسط .

وأخيرا فاننا نناشد جميع اصدقاءنا العرب ومنظمة التحرير الفلسطينية تعزيز وحدتهم وتوجيه جميع أسلحتهم ضد العدوين المشتركين ، الصهيونية والامبريالية ، اللذين يستعدان لتوجيه ضربة جديدة للشعوب العربية .

ونظرا لغياب السفير ماسبا سارى ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وبصفتي رئيسا بالنيابة لتلك اللجنة ، أود أن أقدم الى هذه الجمعية الآن مشروعات القرارات A/38/L.36 و A/38/L.37 و A/38/L.38 و A/38/L.39 و A/38/L.40 المتعلقة بقضية فلسطين .

ويتشابه مشروعا القرارين A/38/L.36 و A/38/L.37 في مضمونهما مع قرارات سابقة للجمعية العامة . وأود أن اضيف بالنسبة لمشروع القرار A/38/L.37 ، أن الفقرة ٣ ( أ ) و ( ب ) تؤكد على الاتصالات مع وسائل الاعلام والمنظمات غير الحكومية . وقد تم التأكيد على هذه الحاجة بصفة خاصة في اجتماع اللجنة الذى عقد في ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر، والذى طلبنا فيه أن يرتب قسم حقوق الفلسطينيين في الامانة لعقد ندوات واجتماعات لهم هذه المنظمات غير الحكومية .

ويرتكز مشروع القرار A/38/L.38 على برنامج العمل الذى اعتمد بتوافق الاراء في المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين . وأعتقد اننا نتفق جميعا على أهمية ايجاد حل

شامل لمشكلة فلسطين دون ابطاء . ان جميع المحاولات لايجاد حل جزئي أو خارج اطار الأمم المتحدة لهذه المشكلة الصعبة قد فشلت ، كما أن هذه المحاولات محكوم عليها بالفشل في المستقبل . ويظهر من توافق الآراء الذي قوبل به اقتراح عقد مؤتمر سلام دولي بشأن قضية فلسطين مدى احساس المجتمع الدولي بضرورة ايجاد حل عاجل لهذه القضية . ولهذا نأمل أن تقدم الجمعية تأييدا ماثلا لمشروع القرار هذا .

أما مشروع القرار A/38/L.39 فهو يتصل أيضا بالاجراء الذي اتخذته المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين . ولقد اعتمد مشروع قرار ماثل هو مشروع القرار A/G.2/38/L.24/Rev.1 ، بالفعل في اللجنة الثانية بأغلبية ١٣١ صوتا مؤيدا ومعارضة صوتين فقط . ويضيف النص المقدم الآن الى هذه الجمعية لمبحث عنصر واحد لم يرد في مشروع القرار الذي اعتمده اللجنة . وهو يزودنا بخطوط ارشادية ينبغي أخذها في الاعتبار . أما مشروع القرار A/38/L.40 فقد وضع على أساس برنامج العمل ويطلب من ادارة الاعلام العام بالامانة العامة أن توجه اهتماما اكبر لهذه المسألة الهامة للغاية ألا وهي قضية فلسطين .

بهذه التعقيبات المقتضية ، اقدم للجمعية مشاريع القرارات من A/38/L.36 الى A/38/L.40 . وأعتقد أن اعتماد مشاريع القرارات هذه سيسهم في تحقيق السلم والاستقرار والتعاون في الشرق الأوسط . ولا حاجة بي لأن أكرر ان الامم المتحدة تتحمل ، وفقا لميثاقها ، واجب ومسؤولية المساعدة في اقرار السلم في المنطقة . وآمل ان تقدم الدول الاعضاء تأييدها الاجماعي لمشاريع القرارات هذه .

السيد بلاين (غامبا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحو لسي أن أشيد عن حق بالعمل البارز الذي اضطلعت به على مر العام الماضي اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، تحت الرئاسة الممتازة لصدقي وأخي السيد ماسما ساري ، الممثل الدائم لجمهورية السنغال الشقيقة . ويشهد التقرير الهام (A/38/35) الذي قدمته اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف يوم الاثنين الماضي الى الجمعية العامة شهادة تامة على التزام وتفاني أعضاء هذه اللجنة الهامة .

لا تزال قضية فلسطين ، وحق ، من أخطر المشاغل التي تشغل المجتمع الدولي عموما والأم المتحدة خصوصا . ومع أن آثار هذه القضية بالغة التعقيد ، إلا أن لب المشكلة مد مر في بساطته . فالقضية هنا هي انكار اسرائيل المستمر للحقوق الاساسية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال الوطني .

واليوم ، وصل ٢٥ مليون فلسطيني يمثلون ٦٠ في المائة من اجمالي تعداد السكان الفلسطينيين ، الى وضع اللاجئين . وقد نما جيل بأكمله من الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين ، حيث يعيش أبناء هذا الجيل ، بعد أن طردوا من مسقط رؤوسهم ، مشردين في ارجاء اثني عشر بلدا من بلدان الشرق الأوسط وغيرها ، مما سيقتى رمزا دائما للتجربة الفلسطينية . وهكذا ، فان مذابح الابادة الجماعية الوحشية في مخيمي صبرا وشاتيلا في ١ أيلول / سبتمبر الماضي ، لم تكن سوى خلاصة للمأساة الانسانية الرهيبة الكامنة في القضية الفلسطينية .

هناك توافق آراء دولي واسع النطاق بشأن عدم جواز قبول هذه الحالة . وقد تم التعبير عن توافق الآراء هذا بلا لبس أو غموض في القرارات المتعاقبة الصادرة عن هذه الجمعية وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى المختصة ، التي تعيد تأكيد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، وتشجب سياسات وممارسات اسرائيل . ومع ذلك تتجاهل سلطات تل أبيب في تحد هذه الاعلانات المتكررة ، وبدلا من الاستجابة لها تواصل بصورة قاسية جهودها المنهجية لتدمير الهوية الفلسطينية .

ان الضفة الغربية المحتلة وغزة اللتين يسكنهما ما يربو على مليون من الفلسطينيين ، تملان آخر بقايا الدولة العربية الفلسطينية التي نصت عليها الجمعية العامة في قرارها المصيري ١٨١ ( د - ٢ ) الصادر في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٤٧ . ويشهد المجتمع الدولي اليوم المناورات الختامية لاستراتيجية تتشمل في الاستيعاب الكامل لهذه الاراضي فيما يسمى باسرائيل الكبرى .

لقد تم ، بالفعل ، نقل الولاية على هذه الاراضي من الحاكم العسكري الاصلي الى مدير مدني جديد . بل فضلا عن ذلك ، يشار الآن في الاعلانات الاسرائيلية الرسمية الى هذه الاراضي على أنها أراضي يهودا والسامرة ، التي يزعم انها تشكل جزءا لا يتجزأ من أرض اسرائيل الكبرى " ارتز اسرائيل " ، التي أشار اليها الكتاب المقدس . ولا ينوى وفد بلادي أن يكرم مثل هذه الادعاءات الكاذبة بشأن هذه الأرض بمناقشتها تفصيلا . ومع ذلك ، لا بد من التأكيد بشكل قاطع على أن هذه السياسة التي تقوم على الضم ليست سوى انتهاك صارخ للمبدأ الاساسي المتعلق بعدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة .

ان اسرائيل تحاول ، بوحشية وقحة ، أن ترهب السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة لكي تجبرهم على السكوت على ضم أرضهم . وهكذا ، تظل جميع قطاعات السكان العرب خاضعة لحطة منهجية للارهاب والضائقة ، وبحسب هذه الحطة ، تقابل حتى مجرد الایمات البسيطة للاحتجاج ، بأعنف الوان القمع . وقد تم وزع القوات المسلحة الاسرائيلية - بصورة منتظمة - لقمع مظاهرات الطلبة الفلسطينيين ، وقد تسبب ذلك خلال العامين الماضيين في مقتل أكثر من أربعين من الطلبة العرب ، بينما جرح أكثر من مائة في هذه المواجهات .

ولما كان الهدف هو القضاء على أي مظهر من مظاهر المواطنة الفلسطينية

في الاراضي المحتلة ، فقد وجهت حملة القمع هذه ، بصفة خاصة ، الى قادة المجتمع الفلسطيني . وهكذا شهد العامان الماضيان الحل السريع للأغلبية العظمى من المجالس البلدية الفلسطينية . ونتيجة لذلك ، أصبحت بيت لحم اليوم هي المدينة الكبرى الوحيدة التي لا يزال يشرف على ادارتها المجلس البلدي الذي انتخب اصلا .

وفي نفس الوقت ، يجرى خنق اقتصاد الأراضي المحتلة بتدابير قسرية مشابهة .  
 ان ضمن احتكار المصارف الاسرائيلية للأنشطة المصرفية ، ان تعجب تسهيلات الائتمان  
 بصورة روتينية عن الشركات الفلسطينية . وعلى مر العام الماضي ، تفاقم الوضع نتيجة لفرض  
 مرسوم عسكري اسرائيلي يحظر تحويل العملة الاجنبية الى هذه الاراضي . وفي الوقت ذاته ،  
 يتم في القطاع الزراعي ، حرمان الفلاحين الفلسطينيين حتى من الحصول على مصادر المياه  
 الحيوية ، عن طريق رفض السلطات الاسرائيلية بصورة منتظمة منحهم التصاريح اللازمة  
 لحفر الآبار . وقد حدا الأثر التراكمي لهذه التدابير المختلفة بعدد كبير من المؤسسات  
 الفلسطينية الى أن تعلن افلاسها مما أدى الى تحويل السكان الفلسطينيين تدريجياً  
 الى عمال اجراء . بل في الواقع ، اضطرت نسبة كبيرة من السكان الفلسطينيين الى أن  
 تهجر الى اسرائيل بحثاً عن العمل .

لا يزال المحور الأساسي لاستراتيجية اسرائيل القائمة على الضم يتحلل فسي  
 سياسة المستوطنات غير القانونية التي تم شجبتها عالمياً . ان لفظه مستوطنة ، التي تشير  
 الى مسكن مؤقت بحت ، هي في حد ذاتها تسمية خاطئة ، فهي تخفي الطابع الحقيقي  
 لأعمال التنمية الحضرية التي قامت بها اسرائيل في الأراضي المحتلة ، على أراضي تمت  
 مصادرتها من السكان الفلسطينيين الاصليين . فهي في واقع الأمر ، مدن يجرى اغراء  
 المستوطنين على اللجوء الى العيش فيها عن طريق قروض اسكانية ميسرة ومنح واعانات  
 حكومية . ووفقاً للتقليد القديم للاستعمار ترمي هذه السياسة الى احلال المستوطنين  
 اليهود محل السكان العرب الاصليين .

ومن الناحية العملية ، يرمي هؤلاء المستوطنون الى ممارسة سياسة عدوانية  
 تذكرنا بما حدث في الغرب المفامر . ان أن سلطات الاحتلال بسماحها لهؤلاء المستوطنين  
 بأن يحملوا الاسلحة ، قد شكلت مجموعات أمن أهلية شبه عسكرية لعبت دوراً أساسياً  
 في ارهاب وتخويف القرويين الفلسطينيين العزل ، الذين يتم اختطافهم ومهاجمتهم  
 بل وقتلهم في حصانة تامة . وفي مناسبات عدة ، اصبحت هذه الفظائع الوحشية مشوية  
 بالنغمات الكريهة للعنصرية والتعصب الديني . وفي نيسان / ابريل عام ١٩٨٢ ، استقبل

المجتمع الدولي بصفة عامة ، والعالم الاسلامي بصفة خاصة ، بسخط واثمناز شديد ،  
 انباء المهجمة القاتلة المدنسة التي قام بها المستوطن " الان هارى جودمان " ضد  
 المصلين في المسجد الاقصى المقدس في القدس . وبعد ذلك بأقل من عام ، تم الهجوم  
 بالمدافع على الكلية العبرية الاسلامية مما تسبب في مقتل ثلاث طلاب واصابة ثلاثة وثلاثين  
 آخرين بجراح ، وقد أثار ذلك سخطا عالميا .

ومع ذلك ، فشلت القوة الموحدة لهذه التدابير القمعية في أن تخمد جذوة  
 الوطنية الفلسطينية . ان ظل السكان الفلسطينيون ، حتى في مواجهة هذه المواقف  
 العدائية الجائرة ، ملتزمين التزاما صارما بهدف اقامة دولة فلسطين المستقلة الحرة .  
 وقد وجدت هذه الآمال والتطلعات تعبيرا تنظيميا في منظمة التحرير الفلسطينية التي  
 تبقى هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وأود ، عند هذه النقطة ، أن  
 أؤكد من جديد التأييد القاطع من جانب غامبيا حكومة وشعبا ، للنضال البطولي الذي  
 يخوضه الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

ربما يكون من قبيل المألوف والمعروف أن نعلن أن قضية فلسطين تكمن في  
 قلب النزاع الأوسع نطاقا في الشرق الأوسط ، لأن الانكار المستمر للحقوق المشروعة  
 للشعب الفلسطيني ، كان له ولا يزال أخطر الآثار على السلم والأمن الدوليين في  
 المنطقة ، اللذين يتعرضان دائما للخطر بسبب ميول اسرائيل العدوانية والتوسعية .

تواصل اسرائيل اليوم احتلال مناطق شاسعة من جمهورية لبنان ذات السيادة بالقوة ، وقد احتلت هذه المناطق خلال غزوها الاجرامي لهذا البلد منذ عام أو أكثر . وفي نفس الوقت واصلت احتلالها غير الشرعي للقدس ومرتفعات الجولان متحدياً بذلك المبادئ المتكررة التي وجهها اليها المجتمع الدولي . ويدين وفد بلادى هذه الانتهاكات الصارخة للميثاق وللقانون الدولي .

من الحتمي أن تحسم ، على وجه السرعة ، قضية فلسطين القديمة العهد . ان جوهر حل هذه القضية لا بد أن ينطوى بالضرورة على الممارسة الكاملة للشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف . ويعتبر وفد بلادى ، في هذا الصدد ، أن الاعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين في جنيف في ١١/سبتمبر الماضي ، يوفران الاطار المناسب لتسوية دائمة وعادلة .

السيد برادان (بوتان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : دعوني أبدأ

بتقديم التعازي القلبية لوفد بوتان لأسرة السيد برنارد وزوليتا وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام لقانون البحار . لقد أسهم السيد زوليتا اسهاماً قيماً في عمل المجتمع الدولي وسوف نذكر له ذلك لأمد طويل .

لقد اعترفت الأغلبية العظمى للمجتمع الدولي بأن قضية فلسطين هي لب المشكلة في الشرق الأوسط . لقد كانت هذه المسألة محط اهتمامنا لأكثر من عقود ثلاثة ، منذ انشاء الامم المتحدة تقريبا . ومع أننا ناقشنا هذه المسألة ولفترة طويلة فان ايجاد حل للمشكلة لا يزال يراوغنا والطموحات المشروعة والعادلة للشعب الفلسطيني لا تزال بغير تحقيق . نتناول مرة أخرى قضية فلسطين بالبحث في منعطف بالغ الخطورة ، وفي وقت تحدث فيه تطورات سريعة وجوانب عدم يقين كثيرة فيما يتعلق بما يحمله المستقبل القريب للفلسطينيين . ومازلنا نلاحظ بقلق عميق الشرخ الذي حدث في القيادة الفلسطينية وعطيات الامثال الاخيرة . لقد كان هذا التطور أمراً بالغ السوء ، وهو نكسة أكيدة للقضية التي ناضل الفلسطينيون من أجل تحقيقها ، ويأمل وفد بلادى أن تتحقق قريباً الوحدة

بين صفوف منظمة التحرير الفلسطينية التي اعترفنا بها باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . واننا نقدر ، في هذا الصدد ، الجهود التي تبذلها بعض الدول العربية وبعض دول عدم الانحياز للمساعدة في هذا الشأن ، وللمساعدة منظمة التحرير الفلسطينية على رأب ما بين صفوفها من صدع .

رغم التطورات التي تقع حالها ، فان المجتمع الدولي لا يمكن أن تغيب عن باله معاناة الشعب الفلسطيني وطرده من وطنه . ويجب بذل جهود دولية جادة الآن ، أكثر من أي وقت مضى ، حتى يتحقق لهذا الشعب حقه الثابت في تقرير المصير وحقه في العودة الى دياره وممتلكاته ، وحقه في اقامة دولة مستقلة ذات سيادة ، ولا يتم تصحيح هـذـه الحقوق على أي نحو كان . ومن اجل تحقيق ذلك فقد طالب المجتمع الدولي اسرائيل مرارا وتكرارا بأن تتخلى عن قبضتها على كل الأراضي العربية والفلسطينية ، بما في ذلك القدس التي تحتلها منذ حرب ١٩٦٧ . ان التعايش السلمي لكل دول المنطقة لا يمكن أن يتحقق الا اذا تم حل مشكلة انشاء دولة للفلسطينيين . ان استعمال القوة لتسوية المنازعات وحيازة الاراضي سوف يدخل اسرائيل في صراع تلوصراع مع جيرانها العرب .

وقد انعقد مؤخرا ، في آب/اغسطس ، وأيلول/سبتمبر من هذا العام ، المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين في جنيف بسويسرا . ومع ان اعضاء كثيرين في المجتمع الدولي لم يتمكنوا من المشاركة فيه ، فقد كان هناك عدد كبير من المشاركين المباشرين وكثيرون من المراقبين . لقد اعتمد هذا المؤتمر بعد مناقشة مستفيضة وبحث لكل القضايا المتعلقة بسألة فلسطين ، اعلانه بموافقة عامة دون تصويت . لقد دعا هذا الاعلان ، ضمن أمور اخرى ، اسرائيل الى الانسحاب من كل الاراضي المحتلة حتى تسمح بذلك للشعب الفلسطيني بأن يمارس حقه في تقرير المصير وانشاء دولة ذات سيادة في فلسطين . ولا بد لنا أن نعترف بحق منظمة التحرير الفلسطينية في أن تشارك مشاركة كاملة على قدم المساواة في كل المفاوضات والمناقشات الخاصة بقضية فلسطين . ويؤمن وفد بلادى بأن هذا الحق لا بد أن يحترم وأن يتم تنفيذه بصورة تامة والا فان المصالح المشروعة والحقيقية للفلسطينيين قد تتعرض لخطر كبير .

وفي الختام ، يرى وفد بلادى انه يتعين على كل الاطراف المعنية ، من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف، لا بد أن تلجأ للحلول السلمية وان تكون مرنة في مطالبها . ان المواقف الجامدة ، حتى وان بدا أن هناك ما يبررها ، لا يمكن الا أن تعوق المفاوضات الرامية الى ايجاد حل دائم للمشكلة الفلسطينية .

السيد القيسي (العراق) : يشهد العالم منذ ست وثلاثين سنة بمرارة وألم بالغين المأساة الرهيبة التي استهدفت الشعب الفلسطيني فكانت سببا في تشريد و بعد الاستيلاء على وطنه واقامة دولة غريبة فيه ونهب ممتلكاته ، وتفاقت حدة هذه المأساة سنة بعد سنة فأصبحت مشكلة عالمية تدرج على جدول أعمال الامم المتحدة في كل دورة من دوراتها ، ويتناولها مجلس الأمن بين حين وآخر، وتعقد الدورات الخاصة والمؤتمرات بشأنها ، لكن اسرائيل تظل سادرة في امعانها في سياسة القتل والقمع والارهاب والتمييز العنصرى بهدف القضاء على هوية الشعب الفلسطيني وتصفية وجود من تبقى من أبناء هذا الشعب الذى فقد كل شيء ولم يعد يطك سوى الحياة ، وهي حياة مهددة ، بالفناء في كل وقت على يد الصهيونية ، وملاحقة المشردين منهم حيث يوجدون ، وممارسة وسائل الابادة ضد هم والتآمر على مؤسساتهم بشكل يعتبر من أشد ما شهدته البشرية من المآسي ، بينما يعجز المجتمع الدولي عن ايجاد الحل العادل والشامل لانقاذ الشعب الفلسطيني وصد العدوان الاسرائيلي المستمر عنه ، ومنع توسعه على حساب اقطار الوطن العربي واحتلال المزيد من اراضيه ، مما يشكل خرقا لميثاق الامم المتحدة وتهديدا مستمرا للأمن والسلام في المنطقة .

وانذا كانت الاسرة الدولية المتعطله في هذا المجتمع عاجزة الآن تماما عن ايجاد حل لهذه المأساة المرعبة فانها ستكون غدا في موقف أكثر عجزا ما دامت اسباب العدوان الصهيوني واضطهاده وامعانه في الابادة والتوسع تظل تتصاعد باستمرار بشكل لا يبدو أنه سيقف عند حد دون تحقيق الاهداف الشريرة لهذا الكيان الغريب المدعوم بتأييد دولة كبرى هي الولايات المتحدة وساندتها .

ومع تصاعد العدوان والتآمر والتوسع ، يتواصل النضال المرير والشاق للشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه المسلوبة وأرضه المفتصبة وتقرير مصيره بإرادته منتظرا أن يرقى المجتمع الدولي الى مستوى المسؤولية والارادة السياسية الفعالة والدعم الحقيقي لنضاله العادل والمشروع .

أليس من الغريب أن تبذل هذه المنظمة الجهود والمحاولات لتقابل ارادتها بالتحدى وعدم الانصياع ، وتعامل قراراتها بالاهمال واللامبالاة ؟؟ ثم ألا يقدم هذا دليلا قاطعا وأكيدا على أن اسرائيل قائمة على الشر والعدوان وتحدى ارادة الشعوب ومن ثم يدحض الدعاوى التي لا تنفك اسرائيل تزعمها زورا بأنها تريد العيش بسلام ؟ وهل يصح للمجتمع الدولي أن يغفل الحقيقة الكامنة وراء هذه التصرفات التي تؤكد أن المخططات الصهيونية لن ترضى بغير التوسع والعدوان واقامة الدولة اليهودية الكبرى ؟

في مثل هذا الوضع الشاذ لا بد من التساؤل عن جدوى المؤتمرات والقرارات اذا كانت الأمم المتحدة تظهر بمظهر العاجز ازاء تحديات اسرائيل لساعيها وجهودها الهادفة الى ايجاد الحل العادل والشامل لهذه القضية ، في الوقت الذي لم يدخر فيه العرب وسعا وعبر جميع المواقف والمؤتمرات للوصول الى الحل المنشود بما يحقق العدالة واستعادة حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف ويكفل أمن المنطقة واستقرارها ويضع حدا للعدوان والتوسع .

لا بد لي من التركيز في هذه المناسبة على المواقف الايجابية والتعاون البناء الذي يبديه العرب في التعاون مع الأمم المتحدة والاستجابة الى قراراتها . وينطلق العرب في موقفهم هذا من حرصهم على دعم مفاهيم المنظمة الدولية والتمسك بميثاقها ورفض العدوان وعدم اللجوء الى القوة لفض النزاعات الدولية . وهم يسلكون سبل الحكمة والمنطق وابداء المرونة ازاء الجهود المبذولة للوصول للحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية وفي الوقت ذاته فانهم لا يستسيغون طعنا للحياة مع الذل ولا يرضخون للعدوان . وعلى

هذه الأسس قام النضال الفلسطيني المشروع لدرء العدوان واستعادة الحقوق المشروعة والحفاظ على الكرامة الوطنية والكفاح في سبيل حق تقرير المصير واستعادة الشرف والوطن .  
 يجاهر قادة اسرائيل على الدوام بالتكبر لحقوق الشعب الفلسطيني ، ويرفضون  
 أى مشروع أو مبادرة تعترف له بحقوقه أو بأن تكون له دولته المستقلة على أرضه فلسطين .  
 ومعلوم أن جوهر الصراع في الشرق الأوسط وأساس مشكلته ، هو القضية الفلسطينية ، مما  
 يجعل الأمم المتحدة مدعوة وبالحاح لمعالجة هذه القضية بمزيد من الاهتمام وواجب  
 الحل السياسي لها ، وبرأينا فان ذلك لا يتم الا بتنفيذ قراراتها الكثيرة التي اتخذتها  
 خلال أكثر من ثلاثة عقود .

والأمم المتحدة مدعوة أيضا للوقوف الى جانب منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل  
 الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، ووجوب اشراكها على قدم المساواة مع الأطراف  
 الأخرى في جميع الجهود المتعلقة بالقضية الفلسطينية . ولقد بات واضحا أن ما يزيده  
 في تعقيد هذه المشكلة وخطورتها استمرار احتلال اسرائيل للأرض العربية الأمر الذي  
 يستوجب العمل على انهاء هذا الاحتلال وفقا لمبدأ عدم جواز ضم الأراضي بالقوة مع  
 ضرورة الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس .

ومن الثابت أيضا أن اسرائيل تعتمد في مخططاتها العدوانية والتوسعية على  
 سياسة فرض الأمر الواقع بانتحال الذرائع والأسباب المزورة وبدعم وتأييد من بعض الدول  
 الكبرى . ويدهي أن فرض سياسة الأمر الواقع وحمل الأسرة الدولية على التسليم به  
 يشجعان الكيانات ذات المخططات التوسعية على العدوان والاستيلاء على أراضي الآخرين  
 بالقوة فتتكرر بذلك سوابق في المجتمع الدولي من شأنها انتهاك السيادة الوطنية واستقلال  
 الشعوب وزعزعة أنظمتها ، فتعجز الأمم المتحدة بفعل ذلك عن أداء دورها الذي قامت  
 من أجله في صيانة الأمن والسلام والاستقرار في العالم .

وما يقع في سياق سياسة اسرائيل لفرض الأمر الواقع سلسلة الاجراءات والتدابير  
 التشريعية والادارية التي اتخذتها ، بوصفها سلطة احتلال ، بهدف تغيير الطابع

السياسي والاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي للأراضي العربية المحتلة ومدينة القدس .  
وتتحدى اسرائيل في الاستمرار في سياسة مصادرة الأراضي والممتلكات العربية وتطبيق ما يسمى " بالقانون الأساسي " بشأن مدينة القدس واعتبارها عاصمتها .  
لا يخفي أن جميع الذين يزعمون أنهم يريدون تحقيق السلم في الشرق الأوسط  
ويدعون بأنهم يعطون من أجل حل المشكلة انما يزيدونها تعقيدا حين يستمرون في تزويد  
اسرائيل بالمال والسلاح والدعم السياسي ، واقامة الارتباط العسكري معها ، فهم حين  
يفعلون ذلك ، يدفعون بالمعتدى الى الامعان في عدوانه . وتقف الولايات المتحدة  
الأمريكية في طلبته هذه الفثة ، فهي لم تكف بالتعاون الاستراتيجي بينها وبين اسرائيل ،  
بل فتحت أمامها ترساناتها ووسائل التدمير والابادة . وآخر ما طلعت به الأخبار علينا  
استعداد الولايات المتحدة لمنح الكيان الصهيوني ٢٧٥ ١ مليون دولار على شكل مساعدات  
عسكرية و ٩١٠ مليون دولار كمساعدات اقتصادية .

ومن بين أسباب تصعيد حدة الموقف في المنطقة وزيادة التوتر ، استمرار اسرائيل  
في انشاء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة بعد مصادرتها من سكانها العرب  
وتكئين اللاجئين اليهود من الاستيلاء عليها واستغلالها وبناء المستوطنات عليها ، وبالتالي  
مصادرة رزق المواطن الفلسطيني وقوت أطفاله أو دفعه ليكون عاملا أو فلاحا لدى المغتصبين  
الصهاينة ، بأجور متدنية ، وجعله مواطنا دون الدرجة الثانية .

ان العراق يعتز بنتائج المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، الذي عقد في  
جنيف خلال الصيف الماضي ، ويجد أن ما تمخض عنه من نتائج مقبولة وعادلة جديرة  
بالاهتمام العطي والفعال . ولقد عبر السيد صدام حسين ، رئيس الجمهورية العراقية ،  
في الرسالة التي وجهها بمناسبة الاحتفال بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني ، عن ترحيب  
العراق بنتائج ذلك المؤتمر بقوله " انه لجدير بنا أن نشير بهذه المناسبة الى المؤتمر  
الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد في جنيف قبل فترة ، وقد تمخض عن نتائج مقبولة

وجيدة تتمثل في الاعلان وبرنامج العمل . وكان من المظاهر الايجابية لهذا المؤتمر،  
والتي تتطوى على دلالة خاصة بالنسبة للظروف التي تعربها منظمة التحرير الفلسطينية  
حاليا ، مشاركة المنظمة في المؤتمر على قدم المساواة مع الدول الأخرى .

ان وفد بلاوى يقدر كل الجهود الخيرة التي تبديها الأمم المتحدة من أجل حل القضية الفلسطينية ودعم نضال الشعب الفلسطيني وتمكينه من نيل حقوقه غير القابلة للتصرف، لكننا نعتقد أن العبرة في مقدار ما يمكن تحقيقه من هذه الجهود والمبادرات ، ذلك أن الأمم المتحدة اتخذت حتى الآن مئات القرارات التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني ، لكن هذه القرارات لا تبصر النور بفعل التعنت الصهيوني ومخططاته العدوانية ، الأمر الذى يستوجب اتخاذ الخطوات العملية الكفيلة باستخلاص حقوق شعب فلسطين .

أود في الختام أن أخص بالذكر الجهود المشكورة التي يبذلها السادة رئيسـ وأعضاء لجنة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وأقدر فيهم الاهتمام والحرص والموضوعية في أعمالهم .

السيد ويدى ( أفغانستان ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : ان الأمم المتحدة ورثت مشكلة فلسطين بعد أن أصبحت لها أبعاد خطيرة . ومنذ ذلك الحين وقعت تطورات كثيرة أضافت اضافة كبيرة الى التوتر وأدت الى الموقف المتفجر الحالي فى المنطقة .

ان الأمم المتحدة ، ادراكا منها لمسؤولياتها المباشرة عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، قد بذلت كل جهد ممكن من أجل التوصل الى سلم دائم وشامل فى الشرق الأوسط من خلال حل عادل للمشكلة الفلسطينية .

ان قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بدءاً من القرار (١٨١) (ثانياً) المؤرخ فى ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٧ وانتهاءً بالقرارات ٨٦/٣٧ من الفالى دال المؤرخة فى ١٠ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ والقرار ٨٦/٣٧ ها بتاريخ ٢٠ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ قد أعطت تعريفاً واضحاً لطبيعة ونطاق المشكلة . هذه القرارات لم تعكس فقط حكم المجتمع الدولي على هذه المشكلة ، وانما وضعت أيضاً الخطوط التوجيهية الأساسية للتوصل الى حل مقبول لها .

ومن الحقائق المثيرة للانزعاج الشديد في نظر الأمم المحبة للسلام في العالم أن تلاحظ أن أيًا من الدعوات المتكررة لاعادة السلم في المنطقة من خلال تنفيذ قرارات الأمم المتحدة لم يستجب لها النظام الصهيوني في اسرائيل ومؤيدوه الامبرياليون . وفي انتهاك وقح لميثاق الأمم المتحدة وقرارات كثيرة للجمعية العامة ومجلس الأمن ، ترفض اسرائيل سحب قواتها وادارتها من الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ .

ان النظام الصهيوني لم يمثل لحكم المجتمع الدولي وأعلن أن مدينة القدس الشريف سوف تصبح عاصمته الأبدية ، وضم مرتفعات الجولان السورية ومد تشريعاته الى كل جانب من جوانب الحياة في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . ورغم الادانات المتكررة من قبل المجتمع الدولي ، واصلت اسرائيل على نحو مستمر سياستها في انشاء المستوطنات اليهودية الاستعمارية في الأراضي المحتلة . كذلك فان الآلاف من السكان الأصليين قد تم اجلاءهم بالقوة من ديارهم ومدنهم أو اضطروا الى هجرها تحت ضغط هائل وتخويف وارهاب من السلطات المحتلة والمستوطنين الصهاينة . وقد صدرت أراضيهم وممتلكاتهم من أجل انشاء مستوطنات جديدة أو اقامة مرافق عسكرية لقوات الاحتلال . ان سكان الاراضي المحتلة ليسوا محرومين فقط من حقوق الانسان الأساسية ، ولكن أرواحهم تتعرض للتهديد الدائم نتيجة لأعمال اجرامية وارهابية يرتكبها المستوطنون اليهود والسلطات العسكرية في الأراضي المحتلة . والادارات المحلية ، مثل المجالس القروية والبلديات ، اغلقت وتم طرد المسؤولين المنتخبين وحلت محلهم الادارات العسكرية التي تمثل الدولة المحتلة .

كذلك فان الأماكن الاسلامية المقدسة والمساجد تعرضت للهجمات المسلحة ولأعمال التخريب ؛ والمدارس والجامعات وغيرها من المؤسسات والممتلكات العامة ظلت دائما أهدافا لأعمال التخريب .

وفي سعي اسرائيل من أجل الحصول على الأرض بغية تحقيق مهمة انشاء ما يسمى باسرائيل الكبرى نجد الحكام التوسعيين للكيان الصهيوني يقومون بشن العدوان ضد الدول العربية في المنطقة ، وكان آخر مثال على ذلك هو غزو لبنان . ان مساحات شاسعة من أراضي الجمهورية العربية السورية في الجولان لا تزال تخضع للاحتلال العسكري الاسرائيلي حيث مدت اسرائيل سلطتها القانونية والادارية عليها بغية ضمها نهائيا .

كذلك تم غزو لبنان على نحو وحشي ، وكان الهدف المعلن هو التصفية الجسدية لمنظمة التحرير الفلسطينية . وبعد ارتكاب فظائع رهيبة وأعمال ابادة ضد اللاجئين الفلسطينيين والمدنيين اللبنانيين ، مثل الأعمال التي حدثت في صبرا وشاتيلا والهجمات الوحشية على القرى والمدن ، لم تبد اسرائيل أية شواهد على سحب قواتها من أجزاء لبنان التي لا تزال تحتلها . هذه الأعمال وغيرها كثير هي أسباب دائمة للقلق في نظر المجتمع الدولي على مر السنين . ولقد دمرت السلم والهدوء في المنطقة وهي تمثل تهديدا خطيرا لأمن المنطقة بأسرها .

لم يعد سرا كيف تتمكن اسرائيل من الوقوف في مواجهة المجتمع الدولي مغفلة تماما القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، والافلات من العقاب على عمليات القتل وسياسات العنف التي ترتكبها . ان السبب الأساسي لفشل الأمم المتحدة في محاولتها جعل دولة من أصغر الدول الأعضاء فيها تلتزم بقراراتها يكمن في الرفض المتعنت لدولة من أكبر الأعضاء التعاون في تنفيذ قرارات الامم المتحدة .

ان رأى جمهورية افغانستان الديمقراطية الراسخ هو أن الدعم الاقتصادي والسياسي والعسكري من الولايات المتحدة الامبريالية لاسرائيل هو الذي مكن النظام الصهيوني من أن يواصل سياسة عدوانه وتوسعه وقمعه ضد الدول العربية في المنطقة وسكان الأراض الفلسطينية والعربية المحتلة . فبغير البلايين من الدولارات التي تتدفق ، في صورة مساعدات مالية وعتاد حربي ، على النظام الصهيوني من الولايات المتحدة الامبريالية ، ما

كان يمكن لهذا النظام أن يرتكب اعتداءات وقحة متكررة أو أن يبقي قبضته على الأراضي التي يحتلها على نحو غير شرعي . ان وضع كتائب كبيرة من القوات المركزية للولايات المتحدة في المنطقة ، وابرار التحالف الاستراتيجي بين الابرالية الامريكية والكيان الصهيوني كانا بمثابة دعم معنوي وعسكري للطموحات التوسعية الاسرائيلية . وبالمثل فان الابرالية الامريكية قد شلت مجلس الأمن بسبب لجوئها المتكرر الى حق النقض ضد التدابير والاجراءات التي يبحثها المجلس .

وفي هذا الاسبوع فقط منح زعيم النظام غير الشرعي لاسرائيل صفقة متكاملة اقتصادية وسياسية وعسكرية من قبل البيت الأبيض اعترافا بكل الجرائم البغيضة التي ارتكبتها ذلك النظام ضد الفلسطينيين والشعوب العربية الأخرى . ان هذه المخططات الاجرامية الجديدة ترمي ليس فقط الى تشديد قبضة اسرائيل من ناحية الكم والنوع على البلدان المجاورة ولكن ترمي أيضا الى التوسع ودعم وجود الولايات المتحدة في الشرق الأوسط .

ويتم كل ذلك في تحدّد كامل لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومقررات مؤتمرات حركة بلدان عدم الانحياز وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ، ومنظمات دولية أخرى كثيرة ، التي تطالب كلها بوقف كل أنواع المساعدة للنظام الصهيوني في إسرائيل . ومن هنا ، لا يمكن للإدارة الأمريكية أن تتصل من المسؤولية الكاملة عن كل أعمال إسرائيل وعن استمرار الموقف المحزن في المنطقة .

وفيما يتعلق بجمهورية افغانستان الديمقراطية ، ينبغي ان تؤخذ الجادئ الأساسية التالية في الاعتبار عند البحث عن حل مقبول لسألة فلسطين .

أولا ، قضية فلسطين هي قلب مشكلة الشرق الأوسط كلها ولهذا لا يمكن ايجاد حل شامل ودائم لهذه المشكلة ، ما لم يتم تناول قضية فلسطين في منظورها الصحيح وما لم يتم حلها على أساس عادل . ونحن نرفض أي مخطط يرمي الى عزل قضية فلسطين عن بقية مشكلة الشرق الأوسط ، ونعتبر كل الاتفاقات التأميرية والجزئية ، بما فيها صفقات كامب دافيد مفتقرة الى أي سلامة أدبية أو قانونية .

ثانيا ، قضية فلسطين هي قضية حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، ومن ثم ، فلا يمكن ان يكون هناك حل عادل ما لم يمتن شعب فلسطين من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ممارسة كاملة بما في ذلك حقه في العودة الى وطنه وحقه في تقرير المصير وحقه في اقامة دولته الوطنية في فلسطين .

ثالثا ، منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، ولهذا ينبغي أن تشترك في أي بحث يجري لحل المشكلة الفلسطينية ، على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى وحقوق متكافئة .

رابعا ، حظرت اتفاقية جنيف وعديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن بشدة على الدولة المحتلة تغيير السمات الجغرافية أو التكوين الديموغرافي أو الوضع القانوني للأراضي المحتلة ، ولهذا فان جميع السياسات والممارسات التي يتبعها الكيان الصهيوني تفتقر الى أي سلامة قانونية أمام القانون الدولي .

وقد دعا المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، الذي انعقد في جنيف في الفترة من ٢٩ آب / اغسطس الى ٧ أيلول / سبتمبر هذا العام ، الى عقد مؤتمر دولي لبحث قضية فلسطين باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية اشتراكا كاملا . وفي رأينا انه ينبغي اتخاذ اجراءات فورية من أجل التحضير لانعقاد هذا المؤتمر في موعد لا يتجاوز عام ١٩٨٤ .

واننا نؤكد من جديد تضامننا الأخوي مع الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ودول الصمود والمواجهة العربية ، والقوى الوطنية في لبنان ، وتأييدنا الكامل لها . ونحن نشق في ان الشعب الفلسطيني ، الذي يتمتع بكل مساعدة وتأييد من جميع اصدقائه الحقيقيين : الدول المحبة للسلام والقوى التقدمية ، سوف يحوز في النهاية النصر الكامل في نضاله من أجل تحقيق تطلعاته الوطنية .

واسمحوا لي ان اختتم كلمتي باقتباس من رسالة بيراك كارمال ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الشعبي لافغانستان ورئيس المجلس الثوري لجمهورية افغانستان الديمقراطية ، بمناسبة الاحتفال بيوم التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر :

" ان القضية الفلسطينية ، وهي احدى المشكلات المستمرة التي تمثل أكبر التحديات في هذا القرن ، هي نتاج تواطؤ بين قوى الامبريالية والصهيونية الدولية موجه ضد حركات التحرر الوطني العربي .

" ومن الواضح تماما ان التطورات التي تحدث حاليا في المنطقة تؤكد بجلاء البعد الاستراتيجي الذي خططته البلدان والقوى الامبريالية منذ انشاء الدولة الصهيونية لاسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني .

" وفي النضال ضد الامبريالية والصهيونية ومن أجل الاستقلال والحريية والسلام والتقدم في الشرق الأوسط ، نرى ان وحدة وتضامن كل الشعوب العربية المحبة للسلام ، ولاسيما الشعب الفلسطيني ، التي تحاول الامبريالية الامريكينة تدبيرها ، هي السبيل الوحيد المؤدى للنصر الكامل والنهائي " .

السيد صلاح (الأردن) : من البساطة بل ومن السذاجة الاعتقاد بأن اسباب العنف والتوتر في منطقة الشرق الأوسط قد تغيرت . فقد يخدم مصالح البعض الادعاء بأن الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية وحرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة ليسا هما أولم يعودا مصدر التوتر الأول والخطير في هذه المنطقة . لكنني ، وقبل أن يقع أحد في فخ اصدار أحكام عاجلة ، أود أن اكرر من على هذه المنصة مرة أخرى ان غياب السلام والاستقرار عن منطقتنا يكمن أساسا في رفض اسرائيل المستمر للانصياع الى الارادة الدولية والامتثال الى نداء الحق والعدالة . لماذا الاقتتال في شمال لبنان ؟ من هم سكان مخيبي البداوي ونهر البارد ؟ أليسا هما مخيمين فلسطينيين سكانهما لا جئون من يافا والقدس وحينما والخليل وغيرها من مدن فلسطين . ولماذا تتقاتل اطراف عربية هناك ويراقد الدم العربي ؟ أليس هذا اختلافا حول كيفية التعامل مع مشكلة الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية ؟ ثم أين هي اسرائيل ؟ ألا تحتل جنوب لبنان ؟ ثم من ينكر يدها في محنة لبنان وغيرها من المحن في المنطقة .

\* ان دور اسرائيل في استمرار التوتر والحرب في الشرق الأوسط ليس بحاجة الى تبيان . فاحتلالها للأراضي العربية ، واجهاضها لجميع جهود السلام هما اللذان وضعوا المنطقة برمتها على أتون متفجر من العنف والارهاب . كما ان سياساتها القائمة على التطرف ورفض التنازل هي المسؤولة عن موجة العنف التي تعيشها منطقتنا الآن .

فاسرائيل تعرف تماما ان أخطر شيء يواجهها هو السلام ، ولذلك جندت جميع امكاناتها لمحاربته . وضمن هذا التوجه عمدت الى استغلال واثارة كافة التناقضات والتعارضات في منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك الاثنية منها حتى تضع هذه المنطقة في حالة مستمرة من الخنزف الداخلي وحتى توصلها الى مرحلة من التشرذم الطائفي والقومي والعرقي تكون اسرائيل فيه هي أقوى طائفة . ان هذا هدف مركزي من أهداف سياسة

اسرائيل الخارجية . فهي تسعى الى ان يعيش العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط  
في حالة ظيان مستمر . ان أن قيام مثل هذه الحالة يساعد على تجذر مبدأ التصرف  
اللاعقلاني ويقوّى من حالات الاحباط والخوف لدى البعض مما ينجم عنه أيضا خلق سلسلة  
من ردود الفعل غير العقلانية .

هذا ما تقدمه اسرائيل الآن لمنطقة الشرق الأوسط وذلك حتى يتولى العالم العربي اضعاف نفسه بنفسه لتجهز عليه هي في ضربة أو ضربات قاتلة بعد ذلك . ان مثل هذا الوضع يؤدي الى خلق حلقات توتر ويؤثر حرب جديدة لا تظهر اسرائيل فيها مباشرة ، معتقدة ان مثل هذا قد يطمس مركز التوتر الأساسي والدائرة المركزية لجميع ما يحصل من حروب وويلات في الشرق الأوسط ، وهو الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية وحرمان الشعب الفلسطيني من حق تقرير المصير .

وقد استفادت اسرائيل في مخططاتها هذا من عوامل عديدة منها صيحات التطرف وردود الفعل التي صدرت عن البعض والتي هي في اساسها ناجمة عن شعور بالاحباط أو خوف من حجم المؤامرة الاسرائيلية على الوجود الفلسطيني والعربي . لكن أهم عامل ساعدها في نجاح مخططاتها واستمرار تعنتها هو عجز هذه المنظمة عن تنفيذ قراراتها وترجمة هذه القرارات الى أفعال . ولست بحاجة الى الدخول في اسباب هذا العجز فهي معروفة للجميع . لكنني أيضا أود أن أقول لكم انني أخشى ان يأتي اليوم الذي نبدأ فيه انتقاد هذه المنظمة نتيجة عجزها أمام اسرائيل قبل انتقاد وتعرية هذه الأخيرة .

ان اسرائيل تسعى الى خلق حقائق جغرافية وسياسية وتاريخية جديدة في المنطقة . فبناء المستعمرات ومصادرة الأراضي العربية ثم العمل بكل السبل لطرد السكان العرب واجبارهم على مغادرة أراضيهم الى جانب مغامراتها العسكرية خارج حدود فلسطين ، تشكل كلها سياسات تهدف الى تسهيل ضم الضفة الغربية ، وغزة بعد أن ضمت القدس العربية ، والجولان . وهي ترجمة عملية للفكر الاسرائيلي القائم على محاولة خلق جغرافيا جديدة وتاريخ جديد في منطقة الشرق الأوسط .

يكن جوهر مشكلة فلسطين في النزعة التوسعية الصهيونية لاسرائيل . وان جذور هذه النزعة الاجتماعية والتاريخية والسياسية لم تعد خافية على أحد . وأبعد من ذلك فان المبررات التي تسوقها اسرائيل لتنفيذ سياساتها هذه لم تعد أيضا تخفى على أحد .

فدعاوى الأمن وحجج الحق الأسطوري أصبحت الآن معروفة للجميع . فحتى أصدقاؤنا  
اسرائيل لم يعد بإمكانهم التستر على رغبة اسرائيل وسعيها لضم الاراضي العربية .  
لقد كانت اسرائيل تدعي ان العرب لا يريدون الاعتراف بها وانهم لا يرغبون في  
السلام . ولكن المجتمع الدولي أصبح الآن على بينة كاملة من هوية الطرف الذي لا يريد  
السلام بل والذي يعمل على احباطه وازعاف فرصه . فمن جانبهم أعلن العرب ، بما في  
ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، التزامهم رسميا وصراحة بموقف مسؤول حين طرحوا مبادرة  
قومية تمثلت في خطة قمة فاس ، التي استندت في جوهرها على قرارات الامم المتحدة  
والشرعية الدولية . وقبل ذلك قبل الأردن ومعه الدول العربية المعنية قرار مجلس الأمن  
٢٤٢ ثم قرار مجلس الأمن ٣٣٨ الذي نجم عنه اتفاق وقف اطلاق النار ثم الفصل بين القوات  
في الجولان فيما بعد ، وقبل ذلك أيضا سعى الأردن ، بالتنسيق والتعاون مع دول شقيقة  
وصديقة ، باستمرار ومنذ عام ١٩٦٧ من أجل التوصل الى حل سياسي عادل وشامل لمشكلة  
فلسطين .

ولكن ماذا كان رد اسرائيل ؟ كان ردها المزيد من التعنت والرفض ومحاولة  
تجاهل وتشويه جميع التوجهات السلمية والمواقف المسؤولة للعرب . وقد بدا واضحا ان  
اسرائيل لا تريد من العرب أن يعلنوا بصراحة رغبتهم في السلام لأن ذلك لا يخدم مصالح  
اسرائيل وسياساتها التوسعية التي تريد مبررا دائما لها .

لقد خلقت اسرائيل ثم غيّرت اسطورة التهديد العربي لوجودها فعملت على  
استغلالها دوليا حتى تبرر تعنتها ونزعتها للتوسع .

ان الأردن يعتبر العمل من أجل التوصل الى حل سياسي هدفا مركزيا في سياسته  
الخارجية . وهو يقوم بتوجيه مؤسساته وموارده لهذه الغاية . لكن اسرائيل بالمقابل تقوم  
بتوظيف وتكريس مؤسساتها وامكاناتها وحتى قيمها الفكرية وعقيدتها السياسية لصالح الحرب  
والتوسع . ووفقا لتوجهه السلمي رحب الأردن ويرحب بجميع المبادرات والجهود الدولية  
الرامية الى تحقيق الحل السياسي لمشكلة فلسطين . وأكثر من ذلك لقد تبنى وشجّع

المبادرات الدولية التي تمتلك آلية التنفيذ وعمل كل ما في وسعه من أجل انجاحها وابرازها .  
 ضمن هذا رحبنا بالتوجه الأولي المسؤول للقيادة السؤولة في منظمة التحرير الفلسطينية  
 من أجل العمل للتوصل الى تسوية عادلة . وانطلاقا من قناعتنا بأهمية هذا التوجه الموضوعي  
 والسؤول فاننا نحرص على بقاءه واستمراره وسنحاول جهدنا المحافظة عليه وحمايته . اننا  
 نعتبر تنمية مثل هذا التوجه سؤولية قومية يفرضها علينا ضميرنا وواجبنا نحو أهلنا وأرضنا  
 الراضحين تحت الاحتلال . وعليه فاننا نراقب بكل ألم وقلق ما تتعرض له حريسة الشعب  
 الفلسطيني في اتخاذ قراره المستقل ومحاولة النيل من وحدة هذا القرار الآن . ونعتبر  
 ما يجري الآن من محاولة لمصادرة الارادة الفلسطينية المستقلة لعبة خطيرة . ان العمل  
 لأسر التطورات الايجابية والسؤولة للشعب الفلسطيني ضمن أى اطار لا يخدم سوى أهداف  
 العدو . فمحاولة حصر هذا الشعب ضمن قمم التطرف والرفض هو ما تريده اسرائيل وقد بنت  
 عليه الكثير من دعايتها واستغلته بما فيه الكفاية أبشع استغلال . انه لأول مرة في التاريخ  
 تجرى عملية تزييف كاملة لهوية شعب . فالشعب الفلسطيني ضحية عدوان عنصري استيطاني  
 صهيوني . ويفرض على هذا الشعب ويطلب منه ، تحت شعارات براقية ، ان يبقى ويشجب  
 للأبد في مربع التطرف والرفض . ويتحمل الذين يتخذون باستمرار موقفا سلبيا من حقوق  
 الشعب الفلسطيني ومن توجهاته السلمية سؤولية اساسية عن سيادة حالة التطرف والعنسف  
 الآن في الشرق الأوسط .

وحتى لا يكون هناك أى ليس ، فان مسؤولية ذلك تقع على عاتق اسرائيل في الدرجة الاولى . فانكار اسرائيل المستمر لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ومحاولة تدويره هما اللذان خلقا ليس فقط بين ابنا فلسطين بل ولدى كل انسان عربي المبرر الاخلاقي للمقاومة والرفض . فحين تقوم اسرائيل بشن حرب توسعية ، كغزوا لبنان في العام الماضي ، تحت ادعاء امني زائف ، وتصور هذه الحرب أنها حرب " دفاع عن النفس " ، تسعى بعد ذلك الى استثمارها استراتيجيا ، حين تفعل اسرائيل ذلك ، ليس من حق الانسان الفلسطيني والعربي ان يقاوم اسرائيل وهي تقوم حقيقة وفعلا ليس فقط بتدمير بل وينفي انسانيتها وهويته .

بعد ان تمكنت اسرائيل من خلق هذه الارضية الاخلاقية تحاول الآن التنصل منها عازية اياها الى جنوح طبيعي عربي متطرف . هذه هي مأساة فلسطين وشعبها . فاسرائيل تتهمه وتتهم معه اقاربه العرب بما هي مسؤولة عنه اصلا وما خططت له وعملت على خلقه وتنميته . وهذا ما يراد من الشعب الفلسطيني العودة اليه والبقاء فيه للأبد ؛ العودة الى حالة الرفض واليأس لتبقى مأساته مبررا للمزيد من التدمير والتشريد والاضطهاد له حتى يصل الى مرحلة يفقد فيها ليس فقط قدرته على العمل لاسترجاع حقوقه بل وأملها في استرجاعها .

هذه هي خطورة ما يتعرض له الشعب الفلسطيني الآن . نعم هذه هي خطورة السعي الآن لمحاصرة الشعب الفلسطيني والعمل على احتجازه الى الأبد في خانة العنف والتطرف والرفض . فهذا ما يمنع انطلاق امكاناته الابداعية الانسانية الخلاقة ، وهذا ما يؤدي الى هدر موارده الذاتية ثم اجباره على البقاء باستمرار ضمن دائرة تؤدي به الى بلوغ مرحلة يقبل فيها أى شيء .

من هنا يصبح من واجب الجميع وعند ما أقول الجميع أقصد كل طرف معنى ضمن دوائر المسؤولية القومية والدولية ان يعمل من أجل انقاذ الشعب الفلسطيني من دائرة التطرف والعنف والرفض التي يراد له ان يحتجز بها . وان السبيل الوحيد لذلك هو

الالتزام بارادة هذا الشعب ورغبته في الخلاص من جميع أشكال الوصاية والهيمنة والامسك بيده ، وهو يحاول الخروج من قمع اليأس والرفض المفروض عليه الى واحدة السلام . ان ذلك لا يتم الا عن طريق تمكينه من تقرير مصيره وعودته الى ترابه الوطني في فلسطين واقامة كيانه المنشود من خلال ارادته الحرة . ان المفتاح الى ذلك ، وهو المفتاح الوحيد ، يكمن في معالجة الحلقة المركزية في مسلسل مأساة الشعب الفلسطيني وهي رفض اسرائيل لسه وانكارها لحقوقه . ونعتقد ان الأمين العام قد اعاد تأكيد المفاهيم الاساسية والثابتة التي تكفل تحقيق مثل هذا الهدف النبيل في ثنايا تقريره القيم الوارد في الوثيقة A/38/458 وخاصة الفقرة ٤٣ منه .

السيد تراوري (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يمثل الوضع

في فلسطين تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين . ويعتبر الحل العادل لذلك الوضع الشرط الاساسي لقرار السلام من جديد في الشرق الأوسط الذي اضطرب اكثر من أى وقت مضى . ونجد انه مما يصعب تفهمه ان الأمم المتحدة التي انشئت لصيانة السلام ولضمان العدالة لجميع الشعوب لم تتمكن حتى الآن ، وبعد مرور أكثر من ثلاثة عقود ، من ضمان العدالة لشعب واحد هو شعب فلسطين ، في حين انها أسرعت لمعالجة المفاسدة الاجرامية التي تعرض لها شعب آخر هو الشعب اليهودي .

ولسنا في حاجة الى أن نتناول مرة أخرى وبطريقة مطولة تاريخ مأساة الشعب الفلسطيني ، بيد انه من الواجب ان نتذك ان اسرائيل تدين بوجودها لاعتماد قرار مجلس الأمن (II) 181 ، وانها منذ لحظة انشائها كانت ترغب في تحدى صحة سريان هذا القرار على شعب آخر هو الشعب الفلسطيني الذي ينطبق عليه هذا القرار .

ومن ثم تولد تياران غريبان في مجرى التاريخ . ففي حين لم يعد الشعب اليهودي هائما على وجهه ، فانه فرض التشرد على الشعب الفلسطيني . لقد كانت نية اسرائيل واضحة في انتهاك احكام القرار الذي خلقت بموجبه ، كما كانت ارادتها واضحة في فرض الاستعمار على الشعب الفلسطيني الذي طرد بوحشية من أرض أجداده التي احتلت

تدرجها بواسطة المستوطنات . لقد امتدت تلك السياسة التوسعية ، التي كشفت مخططاتها امام الجمعية العامة ، لتشمل بعد ذلك مناطق أخرى ، مناطق عربية سقطت تحت سيطرة اسرائيل باستخدام قوة السلاح .

لقد نشر مؤخرا معهد السلام والتنمية في الشرق الأوسط ، الذي يعتبر مرجعا في ذلك الخصوص ، بيانا مؤداه ان الاسرائيليين قد استولوا فعلا على ٢٨ في المائة من اراضي الضفة الغربية وأن نسبة ٦٠ في المائة من تلك الاراضي قد خصصت لاقامة المستوطنات . ان مصير الاراضي الاخرى التي استولت عليها اسرائيل بالقوة في الشرق الاوسط ، وكذلك الحروب المتعاقبة التي شنت في هذه المنطقة والتي كادت ان تتحول آخرها الى كارثة دولية توضح الابعاد الحقيقية للقضية الفلسطينية . لقد هب الشعب الفلسطيني فخورا بتقاليد و متحدا في مواجهة الشدائد وما ليرد بالقوة على لغة القوة التي فرضتها اسرائيل عليه . ان المقاومة الفلسطينية التي كانت تبدو للبعض مجرد قضية جانبية يمكن ان تقضى عليها القنابل والقذائف الاسرائيلية قد اظهرت انها واحدة من أعظم حركات المقاومة ضد السيطرة الاجنبية . ولا يمكن القضاء على المقاومة الفلسطينية . ونظرا لعدم قدرة اسرائيل على القضاء عليها فقد كثفت من اعمال القمع في فلسطين ومن حروبها العدوانية ضد جيرانها .

ان تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي العربية المحتلة يتضمنان تفاصيل وفيرة عن اعمال مصادرة الاراضي وغلق المدارس وانتهاك مشاعر الفلسطينيين . وكلها ممارسات تلقي الضوء الكافي على تصميم اسرائيل على استخدام الاراضي الفلسطينية بأكملها لمصلحتها الخاصة كلية .

ان وفد بلادى ، قد ذكر في بيان سابق ، أدلى به في نفس هذه القاعة بشأن قضية فلسطين ، بالصورة المذهلة وذات الدلالة ، لبعض صفار الفلسطينيين ، الذين اعتقلوا على نحو تعسفي ، والذين كان اسم " فلسطين " هو اجابة الواحد تلو الآخر عن سؤال من يقومون بتعذيبهم من الاسرائيليين عن أسمائهم . ان هذا الشباب الفلسطيني هو الذى أسهم في تحويل ما اعتقدت اسرايل أنه مجرد نزهة عسكرية ، عندما قامت مؤخرا بغزو لبنان وحصار بيروت ، الى كابوس مزعج .

وهكذا ، فلما اشتد القمع الاسرائيلي في فلسطين ، أصبح الرد الفلسطيني أكثر تصميما وأوسع نطاقا . ولا بد أن نعي تلك الحقيقة . ولا بد أن نعي حقيقة ان الشرق الأوسط كثيرا ما اشتعلت فيه الحروب ، وانه يستقر فوق برميل ضخم من البارود ، لأننا لم نتوصل حتى الآن الى حل مرض لمشكلة الفلسطينيين .

وفي كل مرة تبذل فيها محاولات للاقلال من شأن القضية الفلسطينية أو طمسها ، يزداد تأشيرها أكثر وأكثر على الأوضاع الدولية . وكلما اقترح حل لا يأخذ الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بعين الاعتبار تتأجج نيران الحرب في الشرق الأوسط ، وفي كل مرة تصبح أكثر خطورة على السلم .

وهكذا فان التطور الحالي للوضع في لبنان يشير تلقا بالغا لاعتبارات عديدة . ولقد اعتبر رحيل المحاربين الفلسطينيين عن هذا البلد الشهيد ، شرطا ضروريا لاستعادة السلم في الشرق الأوسط . ولكن الواقع الفلسطيني قضى على هذا الوهم الخادع الذى ما زال قائما نظرا للابعاد الجديدة للمصالح المتواجبة في الشرق الأوسط .

ان قضية فلسطين - ولن نكف أبدا عن تكرار هذا - كانت وستظل لب مشكلة الشرق الأوسط . ولقد أكد على ذلك رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في هذه القاعة منذ بضعة أيام باسم شعبه .

ولقد توصلت الحلقات الدراسية والمؤتمرات التي عقدت أثناء هذه السنة في كل مناطق العالم الى نفس النتيجة . وأعلنت ذلك أيضا شعوب الأمم المتحدة ، في المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، الذى عقد في جنيف في الفترة من ٢٩ آب/اغسطس الى

٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ . ولقد اعتمد ذلك المؤتمر ، الذي عقد رغم صعوبات عديدة ، اعلان وبرنامج عمل لهما طابع عالمي نظرا لنوعية المشاركين في المؤتمر وعددهم . وهاتان الوثيقتان تتكاملان مع مقترحات التسوية السلمية التي قدمها رؤساء البلدان العربية ولجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

لذلك ، فان الجمعية العامة تتاح لها مرة أخرى عناصر موضوعية تساعد على تسوية أزمة الشرق الأوسط ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بفلسطين ، على أساس احترام المصالح الحقيقية لكل الأطراف المعنية . وازاء هذه الخلفية يعلق وفد مالي آمالا عظيمة على عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط .

لقد أشار وفد مالي مرارا وتكرارا الى النقاط الاساسية لهذه التسوية هنا وفي محافل دولية أخرى . وأذكر بأن تلك النقاط قد أعدت على أساس واقعي ، وبناء على الخطوط الارشادية التالية : أولا ، حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في اقامة دولة ذات سيادة . ثانيا ، الاعتراف بشرعية منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني . ثالثا ، الانسحاب الكامل غير المشروط لاسرائيل من كل الأراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ .

ولقد ركز المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين بصفة خاصة على عامل الزمن في التسوية السلمية لقضية فلسطين ، أي في تخفيف حدة التوتر في الشرق الأوسط . ان الأحداث التي تدور في تلك المنطقة من العالم ، قد هزت بعنف أمن الشعب الفلسطيني . ولكن الشعب الذي يناضل من أجل شرفه وبقائه لا بد ان ينتصر . وسيتغلب الشعب الفلسطيني على الاستعمار الاسرائيلي ، وعلى كل الصعاب الأخرى ، لانه سيظل متحدا ومسؤولا وحده عن مصيره .

السيد لوغولو ( تركيا ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : ان محنة

الشعب العربي الفلسطيني قد وصلت منذ وقت طويل الى أبعاد غير محتملة ، ولا تزال معاناة هذا الشعب مستمرة حتى اليوم دون هوادة . ان شعب وحكومة تركيا تؤلمهما وتحزنهما كثيرا مأساة أشقائهما الفلسطينيين ، وما زالوا على اقتناعهما الشديد بأن قضية

فلسطين لا بد أن تكون أول الأولويات نسي الجهود المتواصلة التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تسوية النزاع العربي - الإسرائيلي .  
واليوم ، هناك الأسباب الكافية التي تجعلنا نشعر بالقلق ازا غيبة أي تحسن ملموس في آفاق تسوية قضية فلسطين . فلا تزال اسرائيل تواصل سياستها في الاحتلال والضم والتوسع ، ولا تزال تواصل انشاء المستوطنات غير الشرعية ، بصورة منتظمة ودون هوادة ، في كل الاراضي العربية المحتلة . ولا تزال اسرائيل تقبض بيد حديدية على السكان العرب المدنيين ، الذين تنتهك حقوقهم الاساسية بشكل مستمر ، لا على يد سلطات الاحتلال فحسب بل على يد المستوطنين الاسرائيليين أيضا ، وبصورة متزايدة . لذلك يهدوان اسرائيل مصممة عن عمد على العواجبة والسيطرة ، ولا تسعى الى المصالحة أو التعايش مع جيرانها العرب .

وبغض النظر عن موقف اسرائيل السلمي ، فهناك اليوم بعض المتغيرات التي يحتمل أن تكون ايجابية في معادلة القضية الفلسطينية . وما يتسم بأهمية حيوية أن نقوم على نحو سليم بتحديد الأجهزة الدولية التي يمكن أن تستخدم لاستعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . ان مناقشات الجمعية العامة ، أو مناقشات مجلس الأمن ، ستكون مجرد طقوس لا أهمية لها ، الا اذا ما قمنا بتركيز طاقتنا من أجل وضع تدابير محددة لتسوية قضية فلسطين .

وترى حكومة تركيا ان المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، الذي عقد في جنيف في الشهر الماضي ، كان محفلا قيما للمجتمع العالمي للتداول بصورة شاملة بشأن جميع الجوانب الهامة للمشكلة .

ولقد نجح هذا المؤتمر في وضع سلسلة من الخطوات الارشادية ، وبرنامج عمل من أجل التسوية السلمية والعادلة لقضية فلسطين . وصحيح انه لم تحضر كل الدول هذا المؤتمر ، وصحيح أيضا أنه لم يكن هناك تطابق في الاتفاق حول كل عناصر المؤتمر ، أو في تفهمها ، حتى بين أولئك الذين شاركوا فيه .

ومع هذا لا يمكن انكار حقيقة ان اعلان جنيف بشأن فلسطين وبرنامج العمل لاعمال الحقوق الفلسطينية ، اللذين اعتمدا بالاجماع في المؤتمر ، يمثلان علامة هامة على طريق تقييم قضية فلسطين . ونعتقد ، انه رغم بعض النكسات الأخيرة المعلقة في المنطقة ، لا يزال بالامكان توجيه الدفعة الايجابية التي ولدها مؤتمر جنيف على نحو مفيد وبتأ من خلال الدعم والتشجيع الدوليين المتضامرين تجاه اعمال حقوق الفلسطينيين .

ان العنصر الرئيسي للعمل الذي طلب القيام به في اعلان جنيف بشأن فلسطين هو عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط ، وفقا للخطوط الرئيسية التي جاءت في ذلك الاعلان . وتعتبر هذه الخطوط الرئيسية عن تلك المبادئ التي تم اعلانها منذ وقت طويل في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . ونذكر بصفة خاصة انه لكي تتم تسوية مشكلة فلسطين لا بد من الوفاء بشرطين أساسيين هما انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، واحترام اسرائيل لوضع مدينة القدس وطابعها الخاص .

ان أي حل لمشكلة فلسطين يجب أن يسمح للشعب العربي الفلسطيني بأن يمارس بحرية ودون ضغوط حقوقه غير القابلة للتصرف بالطريقة التي يختارها والى المدى الذي يختاره . وهذه الحقوق هي حقه في العودة الى دياره وممتلكاته وحقه في تقرير المصير ، وحقه في اقامة دولته المستقلة .

وبالاضافة لذلك تعتقد حكومة تركيا أن لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني ، الحق في الاشتراك على قدم المساواة في كل الجهود التي تتعلق بمستقبل شعب فلسطين داخل الأمم المتحدة . ونود في هذا الصدد أن نؤكد على أن الوحدة والتضامن في صفوف الفلسطينيين ضروريان لنجاح القضية الفلسطينية وان خلافتهم ، مهما كانت ، ينبغي أن تسوى فيما بينهم بالوسائل السلمية ، دون تدخل خارجي .

واذا كنا نبغي تجنب المزيد من التباعد بين مناقشاتنا في الأمم المتحدة وواقع المشكلة الفلسطينية ، فعلينا أن نتحرك الى الأمام وأن نعمل . ويوفر برنامج العمل الذي اعتمد في جنيف اداة مفيدة في هذا الصدد . وينبغي الا يستخدم عدم القدرة على ايجاد تسوية سياسية شاملة للمشكلة ، كمبرر لعدم العناية الفورية بالجوانب الانسانية والاجتماعية والاقتصادية لقضية فلسطين .

ويجب علينا أن نعتزف بأننا نشارك جميعا في احساس عميق بالا هباط عندما نأتي الى هذه المنصة ، ونحن نعلم تماما ، انه مهما كان ما سنقوله هنا ، ستستمر معاناة وآلام شعب فلسطين دون هواده . ولهذا يتعين أن تؤدي كلماتنا هنا الى خطوات عملية وتدابير لتحسين نوعية معيشة الشعب الفلسطيني الآن وليس في المستقبل وذلك حتى يكون لكلماتنا أكثر من مجرد قيمة معنوية .

وستواصل تركيا دعم وتشجيع جميع المبادرات المعقولة التي تهدف الى الأعمال الكامل للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني ، ونعني المبادرات التي تحظى بتأييد الشعب العربي الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تمثله ، وتتيح اشراكه على قدم المساواة . ونأمل أن تدخل اسرائيل ، أيضا ، في عطية صنع سلام حقيقية عندما يتسنى ذلك .

وسنؤيد مشاريع القرارات المتعلقة بقضية فلسطين في اطار الموقف الدائم لحكومة بلادى وسياستها الراسخة الواضحة التي تؤيد التوصل الى حل عادل ودائم وشامل لنزاع الشرق الأوسط وقضية فلسطين . وستواصل حكومة بلادى تقييمها للقرارات الجديدة ، عند اعتمادها ، كما فعلت بالنسبة للقرارات السابقة بشأن نفس الموضوع ، وفقا لاهداف سياستها الخارجية ومبادئها العامة ولا سيما في سياق سياستها الخاصة بالشرق الأوسط ، كما أعربت عنها بيانات ومواقف الحكومة التركية ووثائقها الرسمية .

السيد محمود ( باكستان ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : تنظر الجمعية العامة في قضية فلسطين هذا العام في وقت يمر فيه شعب فلسطين البطل وقيادته ربما بأخطر مرحلة في تاريخهما . فبمنأى عن الموت والدمار الذى تسببه المواجهة بين الاشقاء التي تدور الآن داخل منظمة التحرير الفلسطينية ، سيكون للأزمة التي تواجه الفلسطينيين اليوم أثر عميق على تراثهم ووحدتهم ، اللذين سيعجزون دونهما عن مواصلة كفاحهم لاستعادة حقوقهم الوطنية وتحقيق طموحهم الوطني الى وطن ندى سيادة نسي فلسطين .

ولقد حظيت التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني بتأييد عالي ، لان القضية

الفلسطينية عادلة ، ولأن الشعب الفلسطيني الذي عانى طويلا قد أثبت ايمانه بصميمه وتصميمه على قبول التضحيات التي يتطلبها تحقيق أهدافه الوطنية ، مهما كانت هذه التضحيات . وقد قدمت منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، اسهاما تاريخيا في اعطاء حركة التحرير الفلسطينية قيادة منكزة للذات وقديرة ، وفي كسب الاعتراف العالمي بها . ويعتبر رئيسها ياسر عرفات رمزا لوحدة وتضامن الشعب الفلسطيني ؛ وقد وفر للمنظمة قيادة نشطة في أرض القتال وفي المحافل الدولية على حد سواء . وان الأزمة الحالية التي تمر بها منظمة التحرير الفلسطينية هي نكسة مؤقتة ستخرج منها القيادة الفلسطينية بقوة ومصداقية متجددتين .

وان تنظر الجمعية العامة في قضية فلسطين ، فان القضية المطروحة أمامها ليست التطورات داخل منظمة التحرير الفلسطينية وانما الوعود والالتزامات التي قدمتها الأمم المتحدة للشعب الفلسطيني . وهي : أولا ، حماية حقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وفقا للقانون الدولي المنطبق على الشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي ؛ ثانيا ، العمل على تحقيق التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني وممارسته لحق تقرير المصير في وطنه ؛ ثالثا ، حل نزاع الشرق الأوسط في اطار أوسع حتى تنعم هذه المنطقة المضطربة والحساسة بالسلم العادل والدائم والاستقرار .

وهذه الالتزامات والوعود ليست أقرب من التحقيق اليوم مما كانت عليه عند تقديمها منذ سنوات عديدة .

ورغم قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تحرم أي محاولات لتغيير وضع وطابع الأراضي المحتلة ، تتابع اسرائيل بقسوة اطماعها في ضم الاراضي على أساس دائم . وبالتالي يخضع السكان الفلسطينيون والعرب في هذه الاراضي لاضطهاد وتخويف قاسيين ، وتترفع ملكية أراضيهم وممتلكاتهم بانتظام ، ويجري انشاء وتوسيع المستوطنات للمهاجرين اليهود بهدف تغيير النمط الديموغرافي والطابع التاريخي لأرض فلسطين القديمة \* .

\* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

وعلى مستوى اوسع ، ترفض اسرائيل كل مبادرة للسلم تتيحها القيادة العربية والام المتحدة . فقد رفضت السلطات الاسرائيلية منذ الوهلة الاولى خطة فاس للسلم ، التي هلك لها العالم كله ، حيث انها تتيح اساسا معقولا لاقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط ، يمكن لجميع الدول ، في ظلها ، انه تتواجد داخل حدود آمنة . لقد برهنت اسرائيل ، برفضها حتى لمبادرة الرئيس ريفان اللاحقة ، على تعنتها الذي لا يلين واصرارها على ان تواصل سياستها التوسعية التي لا تكبح ، والتي لا يوجد في اطارها اي مكان للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

ان قضية فلسطين التي شغلت الامم المتحدة منذ قيامها ، انما تمثل تحديا لقدرة المنظمة على البقاء بوصفها وسيلة فعالة لدعم السلم والامن الدوليين ، وللوفاء بالتطلعات النبيلة التي ادت الى انشائها منذ ٣٨ ط . ولا تزال فرص مبادرات السلم في الشرق الاوسط متاحة ويجب ان تستخدم . وقد أتاحت المبادرة المقدمة من ١١٧ امة شاركت في المؤتمر الدولي الذي عقد في جنيف في ايلول / سبتمبر الماضي ، احدث هذه الفرص . ان المؤتمر الدولي المعني بفلسطين والذي عقد في جنيف ، ابرز مرة اخرى ابعاد التسوية السياسية العادلة والشاملة والدائمة لقضية فلسطين . كما اكدت الخطوط الارشادية التي اعتمدت في المؤتمر ضرورة اعمال الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة الخاصة به في فلسطين . كما اكدت هذه الخطوط الارشادية على حق جميع دول المنطقة في ان تعيش داخل حدود آمنة معترف بها دوليا ، في عدالة وأمن لجميع الشعوب .

لقد اصدر المؤتمر برنامج عمل يمكن ، اذا ما نفذ باصرار وثبات ، ان يجعل بتسوية قضية فلسطين .

لقد اختارت اسرائيل ، كما فعلت في الماضي ، ان تتجاهل مقررات جنيف . ان كراهية اسرائيل لهذه المقررات ورفضها المتكرر لمبادرات السلم الدولية انما ينبعان من رفضها التعنت لقبول فكرة انشاء دولة فلسطينية او الاعتراف بالحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف

للشعب الفلسطيني . لقد تشجعت اسرائيل على ان تستمر في هذا الطريق من جراء الدعم الذي التزمت بتقديمه لها الولايات المتحدة ، ذلك الدعم الذي أعغى عليه الآن الطابع الرسمي — وفقا للتقارير الصحفية — في شكل علاقة معززة ذات ابعاد استراتيجية وفي ظل هذه الظروف ، يكون مجلس الأمن محروما من قدرته على ان يتصرف بحزم ضد اسرائيل . ان عجز مجلس الأمن عن ان يضمن تنفيذ مقرراته قد أضر بالفعل بمصداقيته كأداة صالحة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

ان التسامح المستمر ازاء تعنت اسرائيل وتحديها لمقررات الامم المتحدة من شأنه ان يؤدي الى تآكل مصداقية المنظمة العالمية . وظهور حالة خطيرة من عدم الاحساس بالآزمات في المجتمع الدولي ، وفقدان قدرتنا الجماعية على حلها . ان الوسيلة الوحيدة لعكس هذا الاتجاه وتصحيح الوضع هي التعامل مع اسرائيل بحزم ، وضمان امتثالها للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة .

#### السيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) : انتقت الصهيونية

العالمية في عام ١٨٩٧ فلسطين بلدا لممارسة الاستعمار الاستيطاني فيه ، وقد وصلت الى هذا القرار بعد اختلاف في وجهات النظر على المكان الافضل ، هل يكون اوغندا ، أم الارجننتين ، ام قبرص ام كينيا ، أم غيرها من الامكن . وقد وقع الخيار على فلسطين بسبب موقعها الجغرافي الاستراتيجي ، وامكانية استخدامها في خدمة الاستعمار الاوروبي . ففي "بازل" صدر حكم ضد مصير شعب فلسطين وبعد ذلك في عام ١٩١٧ ، قام "بلفور" وزير خارجية دولة عظمى ، اي بريطانيا العظمى ، وهي دولة لم تكن الشمس تغيب عن ممتلكاتها . بتبني هذا الحكم متعهدا بتنفيذه بكل اخلاص واصرار ولا سيما وان التنفيذ يخدم بالمقابل مصالح الامبراطورية البريطانية في ابقاء السيطرة على قناة السويس ومنع قيام الوحدة العربية والتحكم في الموارد الطبيعية في المنطقة . واحيل القرار الى عصبة الامم المتحدة لالباسه ثياب الشرعية . ثم جاءت الامم المتحدة فقسمت هذا البلد العربي بنفوذ امريكا ، والرئيس ترومان بالذات الذي كان يلهث وراء الاصوات اليهودية لتمديد ولايته .



لقد اقتبس المفكرون الصهاينة نموذج الكمال الذي روج به رواد فلاسفة العنصرية الفاشية والنازية وعدلوه بما يتفق مع مزاجهم لتبرير وجودهم في ارض ليست لهم وجودا يقوم على لا وجود غيرهم ، فجاء النهج التطبيقي وفق النهج العقائدي ، فأقيمت دولة عنصرية " للشعب المختار " تجسد مفاهيم وقيم واغراض النظام الاستعماري السائد في القرن التاسع عشر . ومع كل ذلك ، بقي المجتمع الدولي ، رغم اعترافه بالبعد الانساني لقضية اللاجئين ، متعاميا عن طبيعة اسرايل العنصرية واهدافها التوسعية وعلوائيتها القائمة على مفهوم " السوبرمان " و " شعب الله المختار " الى ان قرر هذا المجتمع الدولي ان الوقت قد حان لفضح هذه الطبيعة ، وذلك اثر حرب التحرير عام ١٩٧٣ ، فأعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٥ بان الصهيونية هي شكل من اشكال العنصرية والتمييز العنصري . ومن هنا بدأت تتكشف للعالم طبيعة اسرايل الاجرامية ، وما ستجره هذه الطبيعة على العالم من مخاطر تهدد أمنه وسلامه ، تلك الطبيعة التي تفتخر بها اسرايل وتجهر بها دون حياء .

انطلق مروجو الصهيونية من النظرية النازية القائمة على مفهوم " البقاء للافصل " ، وكان لا بد للصهيونية ان تمارس نفس اعمال النازية ضد شعب فلسطين ، فرفعت الصهيونية مفهوم الشعب المختار لتجعل منه حقا تقوم من خلاله " النخبة " بعملية التصفية الجسدية للشعب العربي ، فأصبح العنف والحرب من صفات الصهيونية السياسية ونتيجة تطبيقاتها العملية على الارض . اما هدف العنف والارهاب والحرب فهو تفرغ الارض من سكانها وتهويدها كليا .

ومن المناهج الفلسفية ، ما قاله جوزيف فيتز ، الذي كان يرا من ادارة الاستيطان في الوكالة اليهودية ، واقتبس :  
(تلكم بالانكليزية)

" لا بد أن يكون واضحا ، فيما بيننا ، انه ليس هناك مكان في هذا البلد للشعبين والحل الوحيد هو ارض اسرايل . . . . بغير عرب وليس هناك سبيل آخر سوى ان ننقل

العرب من هنا الى الدول المجاورة - أن ننظمهم جميعا - ولا يجب أن نترك حتى  
قبيلة أو قرية واحدة \* .

(واصل كلمته بالعربية)

اما النخبوية والحصرية و" التبرير الاخلاقي " فقد اكدت في ١٩٧٠ على لسان شفايد  
الاستاذ في الجامعة العبرية ، في منشور رسمي بعنوان " التشتيت والوحدة " ان كتب طيلي :  
(تكلم بالانكليزية)

" السياسة العامة للصهيونية قامت على اساس يقين واولوية حق الشعب اليهودي  
في وطنه . ومن هذا المنطلق فان معارضة العرب كانت حجر عثرة لا بد من تجاوزه ،  
وليست مشكلة اخلاقية تعالجها ، ولا بد من ان نؤكد مرة اخرى ان المرء يجب  
الا يرى في هذا النهج اهتلا للحقيقة او الصواب ، فهذا النهج له اساس واقعي  
واخلاقي \* .

(واصل كلمته بالعربية)

ان مثل هذه الفلسفات التي تبرر الوحشية والاستبداد والحرب المستمرة على السكان  
الاصليين وامثالها هي التي تجعل من العلوانية الاسرائيلية والايمان المطلق بالقوة سياسة  
تترجم على الارض ضد العرب بشكل منهجي ومنظم ، وهي تبرر فلسفيا ودينيا واخلاقيا للقضاء  
على الانسان العربي فلسطينيا كان ام لبنانيا ام سوريا ، ما دام هذا الانسان موجودا في  
المناطق الواقعة ما بين النيل والفرات ، وبالاخص في المناطق المحددة في الخارطة المقدمة  
من الصهاينة الى مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩ ، التي تشمل فلسطين كلها والجولان  
وجنوب لبنان وشرق الأردن بمحاذاة الخط الحديدي الحجازي .

وكم ندم آحادها آم على فلسفة النخبة ورسالة الصهيونية التي كانت تدعي بانها  
صهيونية روحانية ، فقد قال هذا العالم اليهودي ما يلي :

(تكلم بالانكليزية)

" هل هذا هو حلم العودة الى صهيون الذي حلم به شعبنا لقرون : ان ناتي

الآن الى صهيون لكي نلطح ترابسه بالدم البرئ ؟ منذ عدة سنوات طويلة كتبت مقالا اعلنت فيه ان شعبنا سوف يقدم ما له طوطا لبناء دولته ، ولكنه لن يضحى مطلقا بأنبيائه من اجل ذلك . والآن انزل بي الله مصيبة ان اعيش حتى ارى بعيني انني كنت فيما بيدو مخطئا . . . . . فميلهم يزداد نحو التضحية بأنبيائهم على مذبح مولدهم الجديد . والمبادئ الاخلاقية الكبرى تتم التضحية بها رغم انهم طنوا من اجلها . وبغير هذه المبادئ ، يا الهي ، ماذا يمكن ان نكون وما يمكن ان تكون عليه حياتنا المقبلة في هذا البلد . . . . . هل نفعل ذلك لكي نضيف في ركن شرقي شعبا صغيرا من شعوب المشرق الجديد يتنافس مع شعوب المشرق الاخرى في اراقة الدماء والرغبة في الانتقام والعنف الساخط ؟ اذا كان هذا هو " المسيح المنتظر " فانني لا ارجب في رؤية مقدمه ."

(واصل كلمته بالعربية)

نتصور ردود فعل آحد ها آم الذي توفي ، لو كان حيا اليوم لهرى الوحوش التي ولدتها ارحام الصهيونية ، وفي مقدمة هذه الوحوش الارهابيون بيمغين وشارون وايتان وشامير . اما المؤرخ تونبي فقد قال عن اصول العنصرية في اسرائيل ما يلي :

(تكلم بالانكليزية)

" ان الصهاينة ، باقامة حق الشعب اليهودي في ارض اسرائيل على الاساس الطادي القائل بأنه عرق سيد لكونه من ابنا ابراهيم ، كانوا يشهدون ، دون ان يدركوا ، ذلك ، بأنهم وقعوا في شرك اغواء عنصرية غربية جديدة اعتنقها غير اليهود ، ونددت بها الحركة القومية الغربية الحديثة بعد ذلك باعتبار انها ليست سوى وثنية جديدة ."

(واصل كلمته بالعربية)

أما برتراند راسل فقد دحض النظرية الصهيونية التي تقول بأن العذاب يهـرر  
تعذيب الغير والأبرياء ، مادام الصهاينة هم شعب الله المختار وهم حلفاء أمريكا ، عند ما  
قال قبل يومين من وفاته عام ١٩٧٠ :

(تكم بالانكليزية)

" يقال لنا كثيرا انه يتعين علينا أن نتعاطف مع اسرائيل بسبب معاناة  
اليهود في اوربا على أيدي النازيين . . . ان الذي تفعله اسرائيل اليوم  
لا يمكن قبوله ، والاستناد الى فظائع الماضي لتبرير فظائع الحاضر نفاق خطير " .

(واصل كلمته بالعربية)

وقد لخص موضوع حقيقة اسرائيل ، رئيس المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ،  
وهو وزير خارجية السنغال ، في كلمته أمام المؤتمر ، وأقربس :  
" وهكذا نجد اسرائيل حاليا في حرب ضد الشعوب العربية والشعب  
اللسطيني للمرة الخامسة منذ انشائها في سنة ١٩٤٨ . ومهما اختلفت ذرائع  
اسرائيل التي تبرر بها ارتكابها للاغتيالات والعدوان وشن الغزوات ، يظل  
منطقها واحدا : منطق السياسة الصهيونية التي تستهدف في النهاية اخضاع  
الشعب الفلسطيني وانشاء ما أسماه بن غوريون " بمملكة داوود الثالثة " ،  
و " اسرائيل الكبرى " ممتدة من النيل الى الفرات " .  
أما التطبيق العملي للعقيدة الصهيونية فقد أدى الى تدمير مئات القرى العربية ،  
لا سيما وأن القرية العربية هي رمزا ارتباط الانسان بالأرض . لقد أعلن موشي دايان ، وكان  
وزيرا للدفاع ، أمام جمع من تلاميذ المدرسة الغنية في حيفا في آذار/مارس ١٩٦٩ " أنه  
لا توجد قرية يهودية واحدة في هذا البلد لم تبني في مكان كانت توجد فيه قرية عربية . فقريه  
نحلال أخذت مكان قرية محلول العربية ، كما أن غيفات أخذت مكان جيفتا " .

لقد دمرت اسرائيل ٣٨٥ قرية عربية من أصل ٤٧٥ قرية كانت قائمة في فلسطين في خمسة عشر قضاءً ما قبل عام ١٩٤٨ ، ولم يعد يبقى من القرى العربية سوى ٩٠ قرية . وحسب احصاءات الأمم المتحدة ، فان اسرائيل ، فيما بين حزيران/يونيه ١٩٦٧ وتشريعن الثاني/نوفمبر ١٩٦٩، دمرت ٧٥٤٤ منزلاً عربياً في الأراضي المحتلة اضافة الى ٣٦ قرية في مرتفعات الجولان محيت آثارها . وقد وصل عدد المنازل المدمرة الى ٣١٢ ٠١٦ ومع كل ذلك يدعي الاسرائيليون بأن اليهود جاءوا الى هذا البلد وقلبوا الصحراء الى جنة .

ان امعان اسرائيل ، رغم قراراتكم وقرارات مجلس الأمن ، في ازالة معالم الوجود العربي في فلسطين اوضحه البحث الشهير الذي أجراه الدكتور بنفنيستي لحساب جامعة مدينة نيويورك فقد جاء فيه أن اسرائيل استولت حتى هذه الساعة ، على ٦٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية ، وانه قد تبين من خريطة مصورة جوا ان نحو ٣٢ مليون دونم ، مما مجموعه خمسة ملايين دونم من أراضي الضفة الغربية ، اراض صخرية ومراع ، وان جانبها كبيرا منها قد أعلن انه "أراضي الدولة" . وهناك نحو ٤٠٠٠٠٠ دونم من "أراضي الفاعين" ، يتركز معظمها في منطقة غور الاردن . ويقام معظم مستوطنات غور الاردن على تلك الأراضي . وأخيراً ، يوجد زهاء ٧٠٠٠٠٠ دونم اشتراها أفراد .

وجاء في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة ، طبقاً لما ذكره مصدر اسرائيلي ، انه توجد حالياً ١٠٣ مستوطنات في الضفة الغربية ، بما في ذلك المستوطنات الجارية انشاؤها ، ويبلغ عدد سكانها ٢٥٠٠٠٠ نسمة . وتوجد في هضبة الجولان ، حسب ما يقوله نفس المصدر ٣٥ مستوطنة يقيم فيها ١٠٠٠٠٠ نسمة واثنان عشرة مستوطنة في قطاع غزة .

وذكر التقرير أيضاً " ان ادارة الاستيطان بالوكالة اليهودية على وشك أن تقدم الى الحكومة اقتراحاً بانشاء ٢٠ مستوطنة اضافة في الضفة الغربية في خلال العامين القادمين . وستقام سبع عشرة مستوطنة من هذه المستوطنات في المنطقة الجبلية وثلاث مستوطنات في "شمال غربي السامرة" . ( ٨/38/409 ، الفقرة ٢٦٣ )

وأفاد التقرير ان ١٠٠٠ مستوطن جديد قد نقلوا الى مرتفعات الجولان خلال العام الماضي كي يعيشوا هناك ، بعد أن بسط القانون الاسرائيلي على المنطقة ، وأن الجهود تبذل لاحضار ٥٠٠٠ مستوطن جديد الى الجولان المحتل كل سنة . وذكر انه يجري التخطيط لاقامة أربع مستوطنات جديدة على المنحدرات الغربية لمرتفعات الجولان ، ان هذه الأعمال تشكل خرقا فاضحا للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بصورة خاصة لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ ( ١٩٨١ ) وقرار الجمعية العامة لوط - ١ / ٩ المؤرخ في ٥ شباط / فبراير ١٩٨٢ بادانة اسرائيل لضمها الجولان ومطالبتها بالغاء قرارها معتبرة الضم بمثابة عدوان ، سواء أحببت ممثلة الولايات المتحدة ذلك أم لا .

ان ممثلة الولايات المتحدة تعتبر أن الضم ليس عدوانا . ان أن العدوان يجب  
دوما أن يرافقه باطلاق النار ، ونست أن هناك جيش احتلال اسرائيلي في الجولان ،  
وتدعي أن الضم ليس عدوانا ، ولا يقع تحت طائلة قرار تعريف العدوان .  
ومقابل كل هذه الجرائم والممارسات يكافئ ما يسمى بالعالم الحر الراهب  
بيغن بنصف جائزة نوبل للسلام .

خلاصة القول ان للدولة الاسرائيلية وظيفتين فريدتين :  
الأولى ، مرتبطة بالدعم والمساندة المقدمين من الدوائر الاستعمارية والامبريالية  
باعتبار ان هذه الدولة تشكل القاعدة المتقدمة للمطامع الاستعمارية والامبريالية في منطقة  
هامية من مناطق العالم .

وليس من قبيل الصدفة هذا التصميم اللامحدود من قبل بعض الدول الغربية -  
دول العالم الحر - ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية وهي حرة ومن أكثر الدول حرية  
في العالم ، هذه الدولة الامبريالية - على دعم اسرائيل واعتبار أمنها التزاما امريكيا  
أساسيا بغض النظر عن أمن ومصالح الآخرين .

أما الوظيفة الثانية لاسرائيل فهي التوسع لاقامة دولة تمتد من النيل الى الفرات  
استنادا الى خرافات دينية . وان هذه الوظيفة تتطلب تفكيك المجتمعات الأخرى عن طريق  
اثارة اللامسامية وذلك تكون اللامسامية الحليف الطبيعي الضروري لنمو وتنمية اسرائيل .

لقد انتقل الحكم في اسرائيل من بيغن الذي ادعى انه بطل مذبحه ديري ياسين  
الى شامير رئيس عصابة شتيرن التي اغتالت الرجل السويدي العظيم الكونت فولك برنادوت  
وسيط الأمم المتحدة لفلسطين ، وحاولت وسائل اعلام الولايات المتحدة وغيرها اظهار  
شامير بأنه " معتدل " بعكس بيغن الذي وصفته هذه الأوساط نفسها بأنه مزاجي وشرس .  
والحقيقة ان كل من يتخذ الصهيونية عقيدة له لا يمكن الا أن يرتكب الجرائم ضد العرب .  
ان عقلية شامير المجرمة التي سميت بمعتدلة تنعكس في تصريحه بأن اسرائيل :

" لم تأخذ الأراضي بالغزو من أصحابها الشرعيين ، وإنما حررتها من بلدان غزتها في عام ١٩٤٨ " ويقول : " ونحن لم ' نضمها ' ولن ' نضمها ' فهي جزء من أرض اسرائيل ، وما هو جزء من بلدكم فانكم لا تضموه " .

أسأل كيف يمكن التوصل الى حل لقضية فلسطين ولدينا شامير وأمثال شامير ومئات الآلاف من الذين يشبهون شامير .

ومع كل ذلك ، وصل شامير الى واشنطن منذ يومين ليعقد صفقة الموت والدمار مع أسياده في البيت الأبيض ، وقد استقبله البيت الأبيض استقبالا لم يحظ به رؤساء الدول ، وطأطأ الزعماء له الرؤوس خشوعا وخضوعا ، وفتحت له كل الأبواب ، وكل خزائن الولايات المتحدة ليفرف منها ما يشاء من سلاح ومال ، وقد تم الاتفاق على التنسيق الكامل في كل المجالات العدوانية ضد الشعب العربي أينما وجد ، من خليجه الى محيطه . وقد أبرزت البحوث نية العدوان على سوريا العربية ، لأن سوريا العربية ملتزمة بالقضية الفلسطينية ، وتقف الى جانب شعب لبنان ، وهي القلعة الصامدة التي تقف في وجه محاولات الاستيلاء على منطقة الشرق الأوسط ، وسط الهيمنة الامريكية عليها . وان بسط الهيمنة الامريكية هذه يشمل أيضا ايران .

ومن الأمور التي تستلقت الانتباه ، ان اسرائيل كانت في الماضي تطرق أبواب البيت الأبيض للاستجداء للحصول على مزيد من الدعم . ولكن هذه المرة فان الادارة الامريكية تلهث وراء الحصول على الدعم الاسرائيلي لتعزيز وجودها في لبنان ، وفي الأراضي العربية المحتلة ، والتنسيق معها لارتكاب العدوان المشترك على الجمهورية العربية السورية ، وعلى شعب لبنان وأرض لبنان . ان هذه التظاهرات العدائية ليست جديدة . فالتعاون بين قوى الشركان قائما ، وما اتفاقات التعاون الاستراتيجي الجديدة بين ادارة ريغان والنظام العنصرى في تل أبيب ، الذي لا يختلف عن النظام العنصرى في بريتوريا في شيء ، الا مكافأة لاسرائيل على ما ارتكبته وما سترتكبه من عدوان ومذابح ومسا

لا شك فيه ان التعاون ينصب بشكل أساسي على تصفية قضية فلسطين ، وهو ضمن يد فـع  
للخدمات التي تقدمها اسرائيل لامريكا والغرب ، أي العالم الحر .  
لتعلم الولايات المتحدة الامريكية بأن تهديداتها ، ومحاولاتها الارهابية لمن  
تثنيها كأمة عربية عن مثابرة النضال في سبيل تحرير الأرض واستعادة الحقوق مادامت  
ارادتنا حرة ، وفي هذه البيئة التي لوثتها واشنطن ، وفي هذه البيئة التي تتسارع  
فيها عمليات الاستيطان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة لا سراع التهويد ، يتصورون  
خطأ بأن خلق الأمر الواقع لا يمكن عكسه . نعم ، يمكن عكس الأمر الواقع نحن سنعدكس  
الأمر الواقع . نتساءل من ذا الذي انتقى خيار الحرب في هذه البيئة الملوثة ؟ من ذا  
الذي انتقى خيار السلام من جهة أخرى ؟

لقد انتقت أمريكا خيار التهديد بالحرب عندما أنزلت قوات مشاة البحرية وشاركت في القتال ضد اللبنانيين ، وحشدت أكبر أسطول عرفه تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية في المياه اللبنانية ، فهناك . ٤ سفينة حربية و ٣ حاملات طائرات و ٣٠٠ طائرة متقدمة . ان الولايات المتحدة الأمريكية تتخيل أنه في حالة قيامها بشن عدوان يمكن أن تكون هناك دول عربية تسميها " معتدلة " ودول عربية " غير معتدلة " ان على الولايات المتحدة أن تفهم أن هناك أمة عربية واحدة ملتزمة بتحرير الأرض واستعادة الحقوق والدفاع عن النفس .

كما نود التأكيد على أنه ليس هناك خطر يهدق بالأمة العربية الا الخطر الصهيوني الاستيطاني التوسعي المدعوم من واشنطن . ولا يمكن لواشنطن أن تتجح في صرف أنظار العرب عن قضيتهم الأساسية ، وهي قضية فلسطين ، والمحاولات الرامية الى سلب لبنان من سيادته وحرية . ان وجود مشاة البحرية والأسطول في لبنان هو لا خضاع المنطقة للابتزاز الأمريكي وحماية الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان ولفلسطين وللجولان .

اننا نتساءل لماذا تتزامن الحشود الأمريكية والحشود الاسرائيلية ضد من ؟

ويجب على الجمعية العامة أن تعي أن القوات الأمريكية قد شاركت في قصف وتدمير قرى ومرافق مدنية في لبنان، فقد قصفت اولئك الذين يدافعون عن حرية لبنان واستقلاله وسيادته ووحدة أراضيه .

أختتم كلمتي بالاستشهاد بمقطع من الرسالة التي وجهها السيد الرئيس حافظ الأسد الى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، واقتبس :

" ان القضية الفلسطينية ، باعتبارها جوهر الصراع القائم في منطقتنا بين الأمة العربية من جهة وبين اسرائيل العنصرية العدوانية التوسعية من جهة أخرى ، هي قضية الأمة العربية كلها . وبالتالي فانها قضيتنا في سورية ومحور نضالنا ، وعلى هذا الأساس ، فان علاقتنا بالقضية الفلسطينية هي أعمق من أن

تكون مجرد علاقة تضامن لأنها علاقة النضال المشترك والمصير الواحد بحكم الروابط القومية التي تربطنا بالشعب العربي الفلسطيني ولأن أطماع إسرائيل لا تقف عند حدود فلسطين ، بل تتجاوزها الى سائر الأرض العربية التي تطمع إسرائيل في أن تتشس عليها إسرائيل الكبرى الممتدة من النيل الى الفرات حسب أقوال قادة الصهيونية .

ونحن في سورية مصمون على متابعة النضال من أجل نصره القضية الفلسطينية الفلسطينية باعتبارها قضية حق وعدل ، وباعتبارها القضية المركزية للأمة العربية .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الاسبانية ) : قبل أن أرفع الجلسة ، أود أن أحيط الجمعية علما بأنني قد تلقيت طلبا رسميا اضافيا بتمديد آخر موعد لتقديم جميع مشاريع القرارات التي تترتب عليها أي آثار ادارية ومالية الى اللجنة الخامسة . وقد طلب رئيس اللجنة السادسة مد الموعد حتى ٩ كانون الأول / ديسمبر فيما يتعلق بالبند ١٣٤ من جدول الأعمال .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في مد الموعد النهائي على هذا النحو ؟  
تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠ / ٥٠